جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة الإعلام والاتصال

المعالجة الإعلامية لجريمة القتل في المجتمع الجزائري

دراسة تحليلية وصفية لجريدة النهار اليومي من 01 ديسمبر 2016 إلى 28 فيفري 2017

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: وسائل الإعلام والتنمية المستدامة

إعداد الطلبة:

بورياحي بلال

بوطالبي كريم

إشراف الأستاذ:

أ. عبد الرزاق بوترعة

السنة الجامعية:

2017/2016

نحمد الله كثيرا على نعمة الصحة والعافية التي أنعمها علينا وتوفيقنا في إنجاز وإتمام هذه الرسالة العلمية الثمينة.

يسعنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف " عبد الرزاق بوترعة " والذي لم يبخل علينا بنصائحه بمساعدنا كثيرا في إنجاز هذا البحث ونسأل الله أن يوفقه في حياته العلمية والعملية.

كما نتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذي أفادونا بعطائهم المستمر في سبيل نيل درجة العلم و إلى كل من ساعدنا في إنجاز عملنا.

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وأصحابه ومن تبعه إلى يوم الدين

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما إلى من حملتني تسعة أشهر وغمرتني بالحب والحنان إلى قرة عيني أمي الغالية حفظها الله

إلى من سهر وكد وعمل من أجلي وكان سند دربي إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى أشقائي أحمد،عمر ويوسف لما لهم الفضل فيما وصلت إليه، إلى شقيقاتي فتيحة، نصيرة، أمينة وخديجة وإلى الكتكوتة الصغيرة " مروة ".

إلى كل الأصدقاء الذين درسوا معي خاصة عبدو وعبد القادر ومولود.

إلى إسماعيل و إبراهيم فلاحي، موسى، كريم وإلى كل من يحمل لقب بورياحي وفلاحي.

إلى كل من ساعدني في إنجاز عملي هذا زكريا و منال خايلي

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي من الابتدائية إلى الجامعة.

إلى كل زملائي في الجامعة و كل طلبة علوم الإعلام والاتصال.

بلال

الإهداء

أشكر الله تعالى وأحمده حمدا كثيرا على منح القوة، القدرة، والإرادة

على تكميلة هذا العمل وإنهاء مشوار دراسي حافل وطويل

حمد لله

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

الوالدين الكريمين اللذان كان لهما الفضل الكبير فما وصلت إليه اليوم

وذلك بدعمها المتواصل لي وتشجيعهم المستمر

أشكرهما جزيل الشكر وأدعو الله تعالى أن يحفظهما

خطيبتي وزوجتي المستقبلية سارة

الشقيقين الغاليين: سفيان وياسين

أخواتي العزيزات: **فطمة** وابنتها **ابتسام** وابنها فادي

ليلى و ابنها أسامة والاخت أمينة

الأصدقاء الأعزاء: ناصر، ياسين، عبد لله، بلال، موسى

الى كل الطلبة وخاصةطلبة الإعلام والاتصال

كريم

ملخص الدراسة:

تعتبر الجريمة من الظواهر القديمة التي صاحبت البشرية عبر تاريخها، ومن بين أبشع هذه جريمة القتل والتي تختلف أسباب ودوافع حدوثها فنجد ماهو اقتصادي، نفسي،..الخ ، وبما أن الصحافة تعتبر نافذة الأفراد للحصول على ما يحتاجونه من معلومات نظرا لدورها الكبير في المجتمع، قمنا بدراستنا هذه المعالجة الإعلامية لجريدة النهار اليومي لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري، لمعرفة طريقة معالجة جريدة النهار لهذه الآفة التي آخذت أبعاد خطيرة في الجزائر، وأيضا لمعرفة مدى اهتمام الصحافة المكتوبة بموضوع القتل، في إطار ذلك قمنا بدراستنا انطلاقا من التساؤل الرئيسي: كيف عالجت جريدة النهار اليومي موضوع القتل في المجتمع الجزائري من 01 ديسمبر 2016 إلى 28 فيفري 2017 شكلا ومضمونا ؟ ومنه طرحنا التساؤلات الفرعية التالية:

ماهي أهم المؤشرات التي دلت على إهتمام جريدة النهار اليومي بموضوع القتل ؟

من هم الفاعلون في محتوى موضوع القتل من خلال جريدة النهار ؟

ولهذا الغرض قمنا بإعداد خطة بحث بسيطة حول الموضوع بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، حيث استخدمنا فصل للإطار المنهجي وفصلين للنظري وفصل للتطبيقي.

وقد تطرقنا في الإطار المنهجي إلى التعرف على أدوات المنهج المستخدم وتحديد أهم المصطلحات، وأهداف وأهمية الدراسة...الخ، أما الإطار النظري فخصصنا فصل للصحافة المكتوبة وتاريخ نشأتها في الوطن العربي والجزائر، وأهم وظائف الصحافة المكتوبة ودور الإعلام في محاربة الجريمة، أما الفصل الآخر فتطرقنا إلى ماهية الجريمة وأركانها، وأسباب جريمة القتل وتصنيفاتها، وبعض التوصيات للحد من هذه الآفة.

وأخيرا الجانب التطبيقي حيث استخدمنا ضمن المنهج المسحي أداة تحليل المضمون التي من خلالها نصل إلى تحليل طريقة معالجة جريدة النهار اليومي للموضوع.

ومن النتائج المتحصل عليها أن جريدة النهار اليومي لم تولي أهمية بالغة لموضوع جريمة القتل وهذا من خلال المساحة والعناصر التيبوغرافية التي تدل على ذلك، الأخرى، وأنها لم تعتمد على الأنواع الصحفية المختلفة بل اعتمدت على الخبر والتقرير، ونلاحظ أنها بالغت في وصف وقائع جريمة القتل عن طريق تهويلها للحوادث، وموقفها السلبي اتجاه محتوى المواضيع.

Study Summary:

The crime is one of the oldest phenomena that have accompanied humanity throughout its history. Among the most horrible of these are the murders, which are different reasons and motivations of occurrence, we find what is economic, psychological, etc .. Since the press is considered the window of individuals to get the information they need because of its great role in society, We examined the media coverage of the daily Al-Nahar on the subject of murder in Algerian society to find out how Al-Nahar dealt with this scourge, which is taking on serious proportions in Algeria, as well as the extent to which the written press is interested in murder. In Al-Nahar daily newspaper, the issue of killing in Algerian society from 01 December 2016 to 28 February 2017 dealt with form and content. We asked the following sub-questions:

What are the most important indicators that indicate the interest of Al-Nahar daily on the issue of killing?

Who are the actors in the content of the killing through Al-Nahar?

To this end, we have prepared a simple research plan on the subject in order to reach the desired objectives of the study, where we used a chapter of the methodological framework and two chapters of the theory and the chapter of the application.

The theoretical framework devoted a chapter to the written press and the history of its inception in the Arab world and Algeria, the most important

functions of the written press and the role of the media in the fight against crime. The other chapter We discussed the nature of the crime and its elements, the causes of the crime and its classification, and some recommendations to reduce this scourge.

Finally, the applied side, where we used within the survey method a tool to analyze the content through which we arrive at an analysis of the way the daily newspaper address the subject.

One of the results obtained is that Al-Nahar daily newspaper did not attach great importance to the issue of murder, and this is through the area and the typographic elements that indicate this, the other, and it did not rely on the different press types, but relied on the news and report, and note that it exaggerated the description of the facts of the murder A way of exaggerating the incidents, and their negative attitude towards the content of the topics.

فهرس المحتويات

كلمة الشكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ،ب،ج
الفصل الأول: الإطار المنهجي	
1-1 الإشكالية	05
1-2 تساؤلات الدراسة	05
1-3 أسباب اختيار الموضوع	06
1-4 أهداف الدراسة	07
1-5 أهمية الدراسة	07
1-6 منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات	08
1-7 مجتمع البحث وعينة الدراسة	13
1-8 تحديد المفاهيم	14
1-9 الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني: الصحافة المكتوبة	
2-1 تاريخ الصحافة المكتوبة في الوطن العربي	28
2-1-1 الصحافة المكتوبة في مصر والمغرب العربي	28
2-1-2 الصحافة المكتوبة في الخليج العربي	29
2-1-3 ميزات وخصائص الصحافة العربية	30
2-2 تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر	32
2-2-1 الصحافة المكتوبة في فترات ما قبل نوفمبر 1954	32
2-2-2 الصحافة المكتوبة أثناء الثورة	34

2-2-3 الصحافة المكتوبة بعد الإستقلال	36
2-2-4 الصحافة الجزائرية بعد التعددية الحزبية	38
2-3 أنواع الصحف	40
2-3-1 معيار دورية الصدور	40
2-3-2 معيار مدى التغطية الجغرافية	41
2-3-3 معيار المضمون وطبيعة الجمهور	41
2-3-4 معيار الإتجاه السياسي للصحيفة	41
2-3-5 معيار حجم التوزيع والسياسة التحريرية	42
2-3-6 معيار الشكل الفني للصحيفة	42
2-4 وظائف الصحافة المكتوبة "الجرائد"	42
2-4-1 الوظيفة الإخبارية	43
2-4-2 وظيفة الترفيه والتسلية	43
2-4-3 الوظيفة التاريخية	44
2-4-4 الوظيفة التثقيفية	44
2-4-5 الوظيفة الإقناعية	45
2-4-6 وظيفة ربط أجزاء المجتمع (الترابط الاجتماعي)	45
2-5 دور وسائل الإعلام في الحد من الجريمة	46
2-5-1 التعاون بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التربوية والأمنية	46
2-5-2 وضع برامج إعلامية لتوعية الأسرة والمجتمع	47
2-5-3 أثر الصحافة على الظاهرة الإجتماعية	48
*ملخص الفصل	50
الفصل الثالث: الجريمة في المجتمع	
3-1 ماهية الجريمة	53
3-1-1 نبذة تاريخية عن الجريمة	53
3-1-2 الجريمة من المنظور السوسيولوجي	54
3-1-3 الجريمة من المنظور النفسي	55

3-1-4 الجريمة من المنظور القانوني	56
3-1-5 الجريمة من المنظور الإسلامي	57
3-2 أركان الجريمة	58
3-2-1 الركن المادي للجريمة	58
3-2-2 الركن الشرعي للجريمة	59
3-2-3 الركن المعنوي للجريمة	60
3-2-4 الفرق بين الجريمة والانحراف الاجتماعي	61
3-3 أسباب حدوث الجريمة	61
3-3-1 العوامل الطبيعية سبب في حدوث الجريمة	62
3-3-2 العوامل الثقافية سبب في حدوث الجريمة	63
3-3-3 العوامل الاقتصادية سبب في حدوث الجريمة	64
3-4 العوامل السببية لجريمة القتل	66
3-4-1 الفشل والإحباط وجريمة القتل	66
3-4-2 وسائل الضبط الاجتماعي وجريمة القتل	66
3-4-3 الأسرة والتنشئة الأسرية وجريمة القتل	67
3-4-4 الجماعات المرجعية وجريمة القتل	68
3-4-5 الأسباب الاقتصادية وجريمة القتل	68
3-5 تصنيفات جريمة القتل وأثارها الفرد والمجتمع	69
3-5-1 الدافع لارتكاب جريمة القتل والتصنيفات المختلفة لها	69
3-5-2 الآثار النفسية لجريمة القتل على الفرد والجماعة	74
3-5-3 الآثار الاجتماعية لجريمة القتل على الفرد والجماعة والمجتمع	74
3-5-4 الآثار الاقتصادية لجريمة القتل على الفرد والجماعة والمجتمع	75
3-5-5 التوصيات والمعالجات لمواجهة جريمة القتل ومحاولات القتل	76
*ملخص الفصل	78
الفصل الرابع: الجانب التطبيقي	
التعريف بالجريدة محل الدراسة	80

نتائج الدراسة	105
خاتمة	109
قائمة المراجع	111
الملاحق	117

الجدول رقم (01): جدول كيفية اختيار العينة المدروسة	81
الجدول رقم (02): يوضح المساحة المخصصة للموضوع من خلال الأعداد المدروسة	82
الجدول رقم (03): يوضح المساحة التحريرية الإجمالية المخصصة	83
جدول رقم (04): يمثل موقع توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة	84
الجدول رقم(05): يوضح توزيع مواضيع النشر داخل الصفحة.	86
الجدول (06): يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة الموضوع	88
الجدول رقم (07): يوضع فئة العناصر التيبوغرافية	89
الجدول رقم(08): يمثل فئات الموضوع	93
الجدول رقم (09): يمثل فئة الفاعلين	99
الجدول رقم (10): يوضح فئة مصادر المعلومات	101
الجدول رقم (11): يوضح فئة اتجاه المادة الإعلامية	103

مقدمـــــــــة

مقدمة:

تعد جريمة القتل من بين أخطر الجرائم التي شهدتها المجتمعات التي عرفت خطورة هذه الجريمة من حقيقة إزهاق القاتل روح إنسان لسبب أو لأخر كنتيجة لعديد من التغيرات الاجتماعية (المشاكل الاجتماعية والأسرية وغيرها) والسياسية تمثلت في النزاعات والخلافات والحروب...الخ) منذ قدم العصور واختلاف الأزمنة، وقد تكون هذه الجريمة ممزوجة بمجموعة من الاختلافات الاجتماعية كالسرقة والنهب والانتقام والعدوان على الآخرين.

اجتمعت عدة تعريفات واختلافات لتعريف جريمة القتل لدى بعض العلماء و الباحثين في هذه الدراسات و التخصصات، لعل من بين أهم هذه التعريفات التي قمنا بدراساتها التعريف الذي ذكره البروفيسور "روبرت شرتين" في كتابة الموسوم "النظرية الاجتماعية و البناء الاجتماعي" بأن القتل هو ممارسة سلبية عدوانية تهدف إلى إزهاق حياة إنسان لسبب من الأسباب وهذه الجريمة قد تكون ناجحة أو فاشلة، وهذا ما يسمى بمحاولة القتل، أي كلا مفهوم القتل و محاولة القتل تأتيان من مقاصد عدوانية، ومهما يكن من أمر فإن جريمة القتل و محاولات القتل لها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وأثارها القريبة و البعيدة على الفرد و الجماعة و المجتمع علما بأن آثار جريمة القتل هي أسباب نفسية اجتماعية وأخرى اقتصادية وتربوية.

المعالجة الإعلامية (وسائل الإعلام) تعتبر وظيفة تنشيئية على الفرد والمجتمع إذ صنفها علماء التربية على أنها تحتل مكانة ومرتبة ثانوية كونها إحدى مواضيع الساعة التي تشمل حيزا كبيرا، في عملية التنشئة الاجتماعية إذ نجدها تهتم بقدرة كبيرة في توجيه سلوك الأفراد داخل النسق الاجتماعي، نظرا لقوة الرسالة الإعلامية وقدرتها على التأثير في تفكير سلوك المتلقي (الجمهور).

إن دور وسائل الإعلام لا يتمثل في نقل أخبار الجرائم فقط بعكس ما يقدمه في دور التربية والتنشئة والتوعية واجتناب أسباب ومسببات الجريمة وإعطاء فرص لفتح النقاشات وأراء بين الخبراء والباحثين في هذا الاختصاص من أطباء وعلماء علم النفس والاجتماع وعلماء الفقه والشريعة، لتجسيدها على أرض الواقع، تعتبر هذه الوسائل الإعلامية (التلفزيون، الإذاعة، جرائد) تؤدي وظائف تنشيئية اجتماعية.

رغم اختلاف هذه الوظائف من بلد إلى أخر كما تختلف طبيعة الجرائم وما مدى التنويع والاهتمام في نقلها ونشرها، ولهذا الغرض قمنا بتحليل مضمون جريدة النهار الجزائري في الفترة الممتدة ما بين 01 ديسمبر2016 إلى 28 فيفري2017، لمعرفة طريقة معالجتها لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري.

ولمعالجة هذا الموضوع اتبعنا خطة تحتوي على أربع فصول تجمع بين النظري والتطبيقي بداية بالفصل الأول الذي خصصناه للإطار المنهجي للدراسة فبدأنا بتحديد المشكلة وبعدها قمنا بصياغة الإشكالية، ثم طرحنا التساؤلات الفرعية،حددنا بعدها أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة وأهميتها بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة،بالإضافة إلى تسليط الضوء على الدراسات السابقة، كما وضحنا منهج الدراسة المتبع والمتمثل في المنهج المسحي وتليه أدوات جمع البيانات وهي أداة تحليل المضمون، كما اعتمدنا على المقابلة كأداة بحثية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للصحافة المكتوبة، تاريخ ظهورها في الوطن العربي والجزائر، وكذا وظائفها، أنواعها، دور الإعلام في محاربة الجريمة وخاتمة الفصل.

في حين الفصل الثالث فحددنا فيه مفهوم الجريمة وأركانها وأسباب حدوثها خصوصا جريمة القتل عن طريق تحديد الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل وأهم تصنيفاتها إضافة إلى بعض التوصيات والمعالجات لتفادي هذه الآفة الخطيرة، واختتمناه بملخص الفصل.

أما الفصل الرابع والأخير فخصصناه للجزء التحليلي حيث عرضنا كيفية معالجة جريدة النهار اليومي موضوع القتل في المجتمع الجزائري، وخذا من خلال المعالجة شكلا عن طريق فئة المساحة وموقع النشر والأنواع الصحفية والعناصر التيبوغرافية لعينة الدراسة، إضافة المعالجة مضمونا عن طريق فئات الموضوع وفئة مصدر المعلومات واتجاه أو موقف الجريدة من خلال العينة المدروسة حول الموضوع، وفي الأخير قمنا بعرض النتائج ثم خاتمة الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي

1- القسم المنهجي:

1-1 الإشكالية:

تعد الجريمة من أهم الظواهر القديمة والمنتشرة في كل المجتمعات فلقد بينت الدراسات العديدة أن ظاهرة القتل قد كانت موجودة في المجتمع البدائي وهذا حسب باحثي حقل الأنثروبولوجيا وقد اتسعت دائرتها وتباينت أشكالها بعد التقدم التكنولوجي والتقدم في وسائل الإعلام من خلال تأثير مشاهدة أفلام العنف على المتلقي وغرس صورة ذهنية عن القتل والأدوات المستعملة وطرق الجريمة المختلفة التي تطورت مع تقدم الزمن .

ومن هذا المنظور يتضح أن الجريمة ليس وليدة الحاضر وإنما قديمة قدم الزمن وتعاقب الحضارات، فالصحافة المكتوبة والمتمثلة في الجرائد كانت سباقة لمعالجة الجريمة إضافة إلى دورها التوعوي والتربوي تقوم بالبحث عن أسباب الجريمة من أجل الوقوف على مدى أهمية المعالجة الإعلامية الدقيقة لمثل هذه المواضيع الحساسة في المجتمع إلا أن هذه الأخيرة قد تقع في الخلل فيكون مدخلا لانتقال الجرائم، ومنه فجريدة النهار اليومي هي من بين أهم الجرائد الوطنية التي تعنى بمثل هذه المواضيع وعليه نطرح الإشكال التالي:

كيف عالجت جريدة النهار اليومي "موضوع جريمة القتل" في المجتمع الجزائري من خلال مقالاتها شكلا ومضمونا في الفترة الممتدة من 01 ديسمبر 2016 إلى 28 فيفري 2017؟

1-2 تساؤلات الدراسة:

1-2-1 تساؤلات الجزء التحليلي:

- كيف كانت بداية الصحافة المكتوبة في الوطن العربي والجزائر خاصة ؟
- ماهو دور الصحافة المكتوبة في معالجة موضوع جريمة القتل ؟ وماهي أهم الوظائف التي تقوم بها الجرائد ؟

- ماهي أهم التعاريف لمصطلح الجريمة ؟ وماهي أسباب حدوث جريمة القتل والتصنيفات المختلفة لها ؟

1-2-2 تساؤلات الجزء التطبيقي:

1-ماهي المساحة التحريرية المخصصة للمواضيع المتعلقة بجريمة القتل من خلال جريدة النهار اليومي ؟

2- ماهي العناصر التيبوغرافية التي استخدمت من طرف جريدة النهار اليومي أثناء تناولها لموضوع الدراسة ؟

3- ماهي الأنواع الصحفية التي استخدمتها النهار اليومي في معالجة موضوع القتل ؟

4- ماهو اتجاه المادة الإعلامية لجريدة النهار اليومي خلال معالجتها لموضوع الدراسة ؟

5- ماهي أهم المؤشرات التي دلت على اهتمام جريدة النهار اليومي بموضوع القتل ؟

6- من هم الفاعلون في محتوى موضوع القتل من خلال جريدة النهار اليومي ؟

1- 3 أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لهذا الموضوع كموضوع بحث لاهتمامنا بمجال تخصص علوم الإعلام والاتصال وكذا لظاهرة القتل المنتشرة بكثرة في مجتمعنا الجزائري في السنوات الأخيرة.

- قلة الدراسات حول موضوعنا كيفية معالجة الصحافة المكتوبة لجريمة القتل بحيث اقتصرت الدراسات السابقة على اهتماماتها بوسائل الإعلام السمعية البصرية.

- محاولة معرفة مدى الإهتمام الإعلامي بجريمة القتل في المجتمع الجزائري ومعرفة طريقة معالجتها لمثل هذه المواضيع.

- محاولة إيجاد الحلول اللازمة للحد من جريمة القتل في الجزائر.

– محاولة معرفة مدى صحة الإدعاءات الموجهة للإعلام الجزائري من اللامسؤولية اتجاه المجتمع من خلال أساليب المعالجة الإعلامية لمثل هذه المواضيع.

1-4 أهداف الدراسة :

بالنسبة لأهداف الدراسة فكل دراسة لها أهداف علمية وعملية فالبنسبة للأهداف العملية فتتمثل في:

– إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم الإعلام والاتصال تخصص وسائل الإعلام والتنمية المستدامة .

– أما الأهداف العلمية فتتمثل في:

– استنتاج لدور الإعلام عموما والصحافة المكتوبة خصوصا في طريقة معالجتها لجريمة القتل في المجتمع الجزائري.

– إثراء البحث العلمي لتحديد دور الصحافة المكتوبة وتأثيرها الاجتماعي، ولمعرفة مدى الإهتمام الذي توليه الصحافة المكتوبة لمثل هذه المواضيع الحساسة.

– معرفة أهم الأسباب التي تساهم في جريمة القتل ومحاولة إيجاد حلول تساعد على التصدي لمثل هذه الآفات الخطيرة.

1- 5 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لموضوع المعالجة الإعلامية لجريمة القتل في كونه إحدى مواضيع الساعة كون وسائل الإعلام أضحت تمارس تأثيرا كبيرا على الفرد والمجتمع, وكذا لتوعية الأفراد بمخاطر ارتكاب الجرائم سواء بما تعلق بالشق القانوني والأهم من ذلك ما أرشدنا إليه ديننا الحنيف حيث حرمها, وكذا لتحديد دور الصحافة المكتوبة والإعلام عامة وتأثيرها في المجتمع,وكذا تمويلها للرأي العام من خلال موضوع جريمة القتل أو الحد منها.

1-6 منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

1-6- 1 منهج الدراسة:

نوع الدراسة: يمكن تحديد مجتمع أي دراسة أو بحث علمي انطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس ونوع هذه الدراسة وتتدرج دراستنا هذه ضمن الأبحاث الوصفية، والأبحاث الوصفية هي البحوث والدراسات التي تهدف للكشف عن الوقائع وصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا وتقوم على الكشف عن الحالة السابقة للظواهر، وكيف وصلت إلى صورتها الحالية وتحاول التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل.[1]

ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتبويبها وتحليلها تحليلا كميا دقيقا ومتعمقا بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج.[2]

ومن خلال موضوع دراستنا المعالجة الإعلامية لجريمة القتل في المجتمع الجزائري من خلال الصحافة المكتوبة وبالتحديد جريدة النهار اليومي فنوع دراستنا هي دراسة وصفية.

أما المنهج المعتمد في الدراسة هو منهج المسح باعتباره أنسب المناهج العلمية المناسبة في الدراسات الوصفية، وباعتبار دراستنا من أنواع الدراسات الوصفية، فقد استخدمنا المنهج المسحي الذي وظيفته الأساسية جمع المعلومات التي يمكن فيما بعد تفسيرها وتحليلها ثم الخروج باستنتاجات منها.[3]

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق للطبع والنشر، عمان، 2000، ص 40.

[2] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس و مبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 87.

[3] عامر إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص 105- 106

1-6- 2 تقنيات وأدوات البحث:

تعتبر تقنيات البحث الأدوات المنهجية والأساليب المختلفة التي يعتمد عليها الباحث والتي من خلالها تجمع البيانات حول موضوع البحث لإجراء الدراسة.[1]

وقد استخدمنا العديد من أدوات البحث منها استمارة التحليل: وهي تلك الاستمارة التي توفر للباحث إطارا محددا لتسجيل المعلومات التي تفي بمتطلبات البحث حيث تم يتم تصميمها بما يتفق مع أغراض التحليل، وتعبر كميا عن رموز الوثيقة التي تشمل فئات التصنيف واستمارة التحليل باعتبارها إطارا كميا لبيانات البحث فإنها تعتبر عملية ملاحظة الباحث للمحتوى في وثائق النشر أو الإذاعة أو العرض، وبداية عملية العد والإحصاء للرموز الكمية واستخراج النتائج الكمية وفهم العلاقات بينها تمهيدا لتفسير النتائج والإستدلال من خلالها، وتظهر أهميتها المنهجية في أنها تعتبر مرجعا للوثيقة و رموز المحتوى بالأرقام أو الدرجات الموضوعة من طرف الباحث.[2]

واعتمدنا أيضا على أداة المقابلة التي تعد من أهم وسائل جمع البيانات نظرا لمميزاتها المتعددة و مرونتها.

كما اعتمدنا على إستمارة الاستبيان التي كانت بمثابة بوابة العمل الذي قمنا بإنجازه والتي قام بتحكيمها أساتذة ودكاترة بجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.[3]

وباعتبار موضوع دراستنا متمثل في المعالجة الصحفية لجريمة القتل في المجتمع الجزائري (جريدة النهار اليومي) فقد اتجهنا إلى إستخدام تقنية تحليل المحتوى حيث قمنا بتحليل جريدة النهار اليومي، وكيفية تناولها لموضوع جريمة القتل، وهناك عدة تعريفات لتحليل المضمون ومن أهم التعريفات منها:

[1] جمال شحاتة حبيب، **قضايا منهجية في البحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2013، ص ص 140- 141.

[2] محمد عبد الحميد، **تحليل محتوى في بحوث الإعلام**، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009، ص ص 153- 154.

[3] عبد الرزاق بوترعة، نصر الدين بويحي، سمير دحماني، طالب كيحول، مسعودة جودي، **أساتذة ودكاترة**، جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة.

- أن تحليل المحتوى أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر لمادة من مواد الإتصال حسب بيرلسون.
- ويعرفه "هولستي" على أنه أي أسلوب بحثي يرمي للخروج باستدلالات عن طريق تشخيص صفات محددة للرسائل تشخيصا موضوعيا منظما.[1]
- وهو أيضا وسيلة بحث غير مباشر تستخدم في معالجة النصوص المكتوبة والأشرطة الصوتية والأفلام المصورة.[2]

ومن خلال دراسة " سمير محمد حسن " لمختلف التعاريف استنتج تعريفا حديثا لتحليل المضمون واستخداماته في مجال الدراسات الإعلامية فهو يرى أن تحليل المضمون هو أسلوب وأداة للبحث العلمي يمكن أن يشخصها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها.[3]

ويقوم هذا الأسلوب على وصف منظم و دقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها، وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله وعادة مايتم تحليل المشمون للإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا، بحيث تساعد الإجابة عليها في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص.[4]

وقد استخدمنا هذا الأسلوب بغرض الكشف عن المعالجة الإعلامية لموضوع دراستنا، ضمن العينة المنتقاة من الجريدة وتتجسد البنية الأساسية لهذه الأداة فيما يسمى بفئات التحليل وهي العناصر الأساسية أو الثانوية، التي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها، ففئات تخليل المحتوى تنقسم إلى قسمين: فئات الشكل وفئات المضمون، وفئات التحليل هي التقسيمات والتوزيعات

[1] رشدى أحمد طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2000، ص 70.

[2] أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 249.

[3] يوسف تمار، **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر، الجزائر، 2007، ص 19.

[4] ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد عنيم، **مناهج و أساليب البحث العلمي(النظرية والتطبيق)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 48.

والأركان التي يعتمدها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصل إليها في المادة المدروسة، وهذا بناءا على ما تتخذه فيه من صفات أو تختلف فيه من خصائص.[1]

أ/ فئات الشكل:

تقوم هذه الفئات بوصف الشكل الذي تقدمت فيه المادة الإعلامية محل الدراسة، وهي مجموعة الفئات التي تجيب عن السؤال: ماذا قيل ؟ أي ماهو شكل المحتوى ؟و كيف قدم؟ و توجد العديد من فئات الشكل التي حددها المختصون في مجال تحليل المضمون ولعل تلك تخدم أهداف البحث العلمي وإشكاليته تتمثل في:

1. فئة المساحة: تمثل الحيز المكاني الذي خصص للموضوع، وهي الفئة التي تقيس الحجم من الجريدة أو المجلة أو النشرة، وعن طريقها يمكن للقارئ أن يدرك الفرق بين المواضيع التي احتلت مساحة كبيرة والمواضيع الأخرى، فكلما كانت مساحة الموضوع كبيرة كلما زادت أهميته.

وعليه يكون قياس مساحة المواضيع بحساب المساحة الكلية ثم حساب المواضيع محل الدراسة، ثم استخراج نسبة هذه الأخيرة مقارنة بالمساحة الكلية.

2- فئة الموقع: هي الفئة التي تهتم بموقع الموضوع فموقع المادة له دلالة مقصودة لوضعها في مكان دون أخر، فقد تأكد من خلال الدراسات أن الصفحة الأولى من الجريدة هي أول جزء يقرأه الفرد، ثم الصفحة الأخيرة، و بعدها باقي الصفحات.[2]

3-فئة طبيعة المادة المستعملة (فنون الكتابة الصحفية):

هذه الفئة تعنى بأنواع الكتابات الصحفية ومختلف الكتابات الأخرى وهي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع كتابية من مثل: الخبر، المقال، الحديث الصحفي، التحقيق، الريبورتاج، العمود، التعليق، ...الخ.

[1] أحمد بن مرسلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 265.

[2] يوسف تمار، **مرجع سابق**، ص ص 46- 50.

4- فئة العناصر التيبوغرافية:

يقصد بهذه الفئة الكيفية التي يتم بها إخراج المادة الإعلامية ويعد هذا الجانب ذو أهمية كبيرة في التأثير على نفسية القراء أو المستمعين أو المتفرجين، و يمكن تقسيم هذه الفئة إلى فئات فرعية أهمها:

العناوين: يحاول الباحث تحليل الكيفية التي تقدم بها من حيث طبيعتها مثل العناوين الرئيسية، العناوين الفرعية عنوان على شكل سؤال، عنوان دال...الخ.

كما ينبغي عل الباحث تحديد العنوان وموقعه من المادة المحللة، حجمه، لونه، لأن أهمية الخبر تتضح حسب شكل ومضمون العنوان.[1]

الألوان: لا تستعمل الألوان في مضمون وسائل الإعلام الجماهيرية لزيادة جمال الموضوع فحسب بل ولزيادة انتباه القارئ أو المتفرج لفكرة أو موضوع معين أيضا، ومن حيث الانتباه تعد الألوان أكثرها جلبا لما لها من تأثير على نفسية الفرد و إدراكه للأشياء.

ب/ فئات المضمون:

تتمثل في تقسيم أجزاء المضمون المراد تحليله إلى أجزاء ذات سمات وصفات مشتركة، وهذه الأجزاء والأصناف يحددها الباحث إنطاقا من إشكالية بحثه والهدف منه، وهي كالتالي:[2]

1 **فئة الموضوع:** هي أكثر الفئات استعمالا في بحوث الإعلام والاتصال وذلك لسهولة النسبية التي تتطلبها إذ أنها تحاول الإجابة على السؤال: على مايدور المحتوى؟ أي ماهي أكثر المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى ؟

[1] يوسف تمار، **مرجع سابق**، ص ص 55-56.

[2] **نفس المرجع**،ص 59.

2 فئة الاتجاه: يختارها الباحث عادة لمعرفة الاتجاه الذي يأخذه المضمون محل الدراسة والتحليل وهي أكثر الفئات استعمالا في دراسة محتوى وسائل الأعلام وفي الكثير من الدراسات التي اعتمدت هذه الفئة فقد قسم الاتجاه إلى مؤيد، معارض، محايد.

3 فئة الفاعل: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في الموضوع أي مجموعة الأشخاص أو الأحزاب أو المنظمات...الخ والتي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل.

4 فئة المصدر: كثيرا ماتعتمد المضامين الصحفية وحتى بعض أنواع المضامين الأخرى على عدة مصادر تجمع من خلالها المادة التي تشكل في نهاية المطاف المضمون المقدم وتتمثل أهم هذه المصادر في الأشخاص والصحف والمحطات الإذاعية والتلفزيونية، و الكتب، والأفلام و الوثائق والمصادر غير الشخصية، وغيرها من المصادر المختلفة.[1]

وهي تجيب على السؤال: إلى من تنسب الأقوال أو التصريحات ؟ أو ماهو المرجع أو المصدر الذي تنسب إليه مادة المحتوى ؟.[2]

1-7 مجتمع البحث وعينة الدراسة:

ويتمثل مجتمع البحث أو الدراسة في مختلف المواضيع المنشورة في جريدة النهار اليومي.

ومن خلال دراستنا فإن مجتمع البحث يتمثل في كل الأعداد الصادرة منذ 01 ديسمبر 2016 إلى غاية 28 فيفري 2017، ويقدر عدد الأعداد 12 عدد عن طريق الأسبوع الإصطناعي.

العينة هي مجموعة جزئية من مفردات المجتمع وهي كما عرفها محمد عبد الحميد عبارة عن عدد محدود من المفردات التي سوف يتعامل معها الباحث منهجيا لأنه في الكثير من الحالات قد يتعامل مع مجتمع كبير العدد من جهة، وغير متجانس من جهة أخرى، فإن المعاينة تساعد في

[1] يوسف تمار،**مرجع سابق**، ص 74.

[2] محمد عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

دراسة المجتمع المبحوث عبر دراسة عدد محدود من وحداته على أساس أنها تتماثل معه في خصائصه، ودراسة هذا العدد يعني في نهاية المطاف دراسة المجتمع المقصود ككل.[1]

وقد تم تحديد عينة الدراسة لموضوعنا بطريقة العينة العشوائية المنتظمة باستخدام الأسبوع الإصطناعي، وذلك لأنه يعطي فرصا متساوية لجميع أيام الصدور لأن تكون ممثلة في العينة، وهو أن نختار من كل أسبوع يوم مثال نختار يوم الأحد من الأسبوع الأول ويوم الإثنين من الأسبوع الثاني ونكمل على هذا النحو، وتعتبر العينة العشوائية المنتظمة هي التي تمتاز بانتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الاختيار بحيث تكون المسافة بين عدد وأخر واحدة في جميع الحالات[2].

إن المبدأ الذي تقوم عليه العينة المنتظمة يتمثل في اختيار مفرداتها من مسافات موزعة بكيفية متساوية على المجتمع الأصلي، ويتم استخدام العينات المنتظمة في البحث على تحديد الحجم الحقيقي للمجتمع الأصلي الذي يمثل هنا إطار العينة.[3]

1- 8 تحديد المفاهيم:

تعريف الجريمة لغة: الجريمة في لغة العرب هي: القطع و الذنب و يقال فلان جرم: أي كسب ومنه قوله تعالى { ولايجرمنكم شنآن قوم } سورة المائدة (2) أي لا يحملنكم لا يكسبنكم، ويقال الرجل جرمه، يجره، جرما أي قطعه، والجرم : التعدي، والجرم هو الذنب والجمع إجرام، والمجرم هو المذنب والكافر، وقد وردت مشتقات الفعل (جرم) ستا وستين مرة في القرآن الكريم.[4]

[1] يوسف تمار، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] زهير عبد اللطيف عابد، **واقع الإعلان في الصحف الفلسطينية، دراسة تحليل مضمون**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة الأقصى، 2013، ص 568.

[3] أحمد بن مرسلي، **مرجع سابق**، ص 186.

[4] سامية حسن الساعاتي، **علم الاجتماع الجنائي**، دار الفكر العربي، مصر، سنة 2005، ص 62.

والمجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه مستمرا فيه لايحاول تركه ولا يرضى بتركه.[1]

تعريف الجريمة اصطلاحا: الجريمة هي نوع من الخروج عن قواعد السلوك التي يرسمها المجتمع لأعضائه بمعنى أن كل انحراف عن المعايير الجمعية والذي يتصف بقدر هائل من الجريمة النوعية والكمية.

ومن بين التعريفات التي جاء بها كبار علماء السيسيولوجيا على رأسها ما قدمه عالم الفرنسي

(دوركايم) أن الجريمة هي كل فعل يتعارض مع القيم والأفكار التي ترسخت في وجدان الجماعة، ولعل هذا التعريف يقف عند كل التخصصات في تعريفها للجريمة في مقدمتها التعريف القانوني.

التعريف الإجرائي: الجريمة هي حادثة اجتماعية تتمثل في خرق مبادئ الجماعة، يختلف عليها الحكم من مجتمع لآخر، فما هو فعل إجرامي في مجتمع عربي مسلم قد يكون غير دلك في مجتمع غربي، ومن هنا تأخذ الجريمة صفة النسبية وفقا لعنصري الزمان والمكان، فهي كل سلوك خارج عن المعايير الاجتماعية والثقافية التي يقرها النظام الاجتماعي، ورغم تعدد تعاريف حول الجريمة إلا أنه يمكن القول أن الجريمة إما تعرف على أساس معيار قانوني أو اجتماعي، والمعيار القانوني هو الأساس المناسب في هذه الدراسة.

[1] محمد أبو زهرة، **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 21.

تعريف القتل:

لغة: هي فعل عدواني ولا إنساني يهدف إلى القضاء على إنسان، وهذا الفعل ينبعث من قصد يضمره القاتل ويريد من خلاله إنهاء حياته كلية لكي يختفي عن حلبة الصراع، هذا ماينتج الموت والدمار بالإنسان المستهدف.[1]

تعريف جريمة القتل اصطلاحا: عرف البروفيسور "روبرت ميرتن" في كتابه الموسوم " النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي " القتل بأنه ممارسة سلبية عدوانية تهدف إلى إزهاق حياة الإنسان لسبب من الأسباب، وهذه الممارسة قد تكون ناجحة إذ تنتهي بالقضاء على حياة الفرد إذ لايكون له وجود في المجتمع، أو قد تكون الممارسة فاشلة إذ يخطئ القاتل قتل الإنسان، وهنا ينجو المستهدف من القتل ويبقى على قيد الحياة . وهذا مايسمى بمحاولة القتل.

وهناك تعريف آخر ذكره عالم الاجتماع الفرنسي " إميل دوركهايم " في كتابه " الانتحار" بأن القتل هو فعل مقصود يهدف إلى القضاء على حياة الإنسان، وهذا الفعل منبعث من عوامل اجتماعية تدفع بالقاتل إلى التعمد في إنهاء حياة الفرد المستهدف بعملية القتل.[2]

التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة نستطيع القول أن جريمة القتل على أنها عملية مدبرة يقوم بها فرد ضد فرد آخر، وهدف العملية هذه هو القضاء على حياة الفرد وإنهاء وجوده كلية في المجتمع لكي يتخلص منه الجاني ويتحرر من شروره، والقتل إذا كانت العملية ناجحة تسمى " عملية القتل " أما إذا كانت فاشلة فتسمى "محاولة القتل".

ومهما يكن من أمر فان لجريمة القتل ومحاولات القتل أسبابها الموضوعية والذاتية وآثارها القريبة والبعيدة على الفرد والجماعة والمجتمع، علما أن الآثار المترتبة عن القتل هي آثار نفسية واجتماعية وتربوية واقتصادية.

[1] إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن . عمان، 2008، ص 116.

[2] **نفس المرجع**، ص 116.

الصحافة:

تعريف الصحيفة لغة: الصحافة عند "ابن منظور" في لسان العرب هي ما يكتب، وفي الصحاح "الجوهري" أن الصحيفة وجمعها صحف وصحائف هي الكتاب، بمعنى الرسالة، وفي القران الكريم ورد في سورة الأعلى في قوله تعالى" إن هذا لفي الصحف الأولى (18) صحف إبراهيم وموسى *(19)* " والصحف هنا بمعنى الكتب المنزلة.[1]

الصحافة بكسر الصاد، من صحيفة جمع صحائف أو صحف وصحيفة الوجه أو صفحة الوجه هي: بشرة جلده. وفي قاموس "أكسفورد" تستخدم كلمة صحافة بمعنى presse وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة وتنشر الأخبار والمعلومات، وهي تعني أيضا journal ويقصد بها الصحة فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه.[2]

تعريف الصحيفة اصطلاحا: هناك من يعرفها على أنها مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويعلق عليها، ويكون عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع.[3]

ويعرفها الأستاذ "عبد العزيز مطر" في دراسة تحت عنوان "الصحافة في المعجم الجديد" إذ يقول الشائع الآن استخدام كلمة الصحافة للدلالة على معنيين معنى مقابل لكلمةjournalisme أي المهنة الصحفية ومعنى مقابل لكلمة presse أي مجموع مانشر في الصحف.[4]

وأول من استعمل الصحافة بمعناها الحالي كان "الشيخ نجيب الحداد" منشئ جريدة "لسان العرب" في الإسكندرية، فقلده سائر الصحفيين من بعده.[5]

---

[1] حسن إبراهيم مكي، **مدخل إلى علم الاتصال**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، سنة 1995، ص ص 266 – 267.

[2] محمد منير حجاب،**وسائل الإتصال نشأتها وتطورها**، دار الفجر، القاهرة، 2003، ص ص 57-58.

[3] فوضيل دليو، **الإتصال مفاهيمه نظرياته ووسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 82.

[4] إبراهيم عبد الله المسلمي، **مدخل إلى الصحافة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د،س،ن، ص 17.

[5] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات الإعلام**، دار الكتاب المصري، مصر، سنة 1995، ص 124.

أما المجلة الفرنسية "magazine" الفرنسية مأخوذة من كلمة مخزن، وقد استخدم هذا المصطلح تاريخيا لأول مرة سنة 1831ليصف الصحيفة التي لها شكل الجريدة، لكن محتواها متنوع، لذلك لأن الجريدة كانت مخصصة بشكل محدد للأخبار والأخبار السريعة، والمحلية، بينما المجالات تخصص للمقالات المخصصة للرحلات والدراسات الجادة، ومواد أخرى للتسلية، غير أن عملنا هذا اهتم بدراسة الجريدة على وجه الخصوص.[1]

المفهوم الإجرائي: الصحافة المكتوبة والصحيفة بالتحديد الجريدة والتي هي مجال دراستنا هي وسيلة من وسائل الإعلام الكتابية تتمثل في مضمونها من الصفحات تصدر في مواعيد منتظمة وتحمل في طياتها مواد إخبارية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية، اقتصادية، عليمة، فنية، رياضية، والذي يعمل بهذه المهنة يسمى صحفيا.

حيث تعتبر الصحيفة بكل أنواعها نشرية دورية والتي تصدر في فترات منتظمة حيث تصنف النشريات الدورية إلى صنفين : إخبارية عامة ودورية متخصصة فالإخبارية العامة تشكل مصدر للإعلام حول الأحداث الوطنية و الدولية للجمهور أما الدورية المتخصصة فهي تخصص لنقل الأخبار حول ميدان اجتماعي معين (رياضة ، فن ، ثقافة ... الخ).

فالصحافة هي مرآة الرأي العام التي تقدم المزايا والعيوب الاجتماعية دون تزييف أو خداع، وتساهم في نقد العيوب وتقديم الحلول للمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال ما تنقله عن المتدخلين المختصين في هذه المجالات عبر صفحاتها، من اجل الإسهام في تنوير الرأي العام وتشكيل الوعي لديه بالمسائل التي تخص واقع عيشه في مختلف مناحي الحياة.

[1]–David ; m ; brownstone -livin , m ,fronk, dictinary of publiching , grup book , New York , 1987, p156.

تعريف قانون الإعلام الجزائري للصحافة المكتوبة (سنة 1990):

نظرا لحساسية العمل الإعلامي الصحفي(الجرائد)، والتأثير الذي من الممكن أن يمارسه على التوجهات الفكرية والسلوكية للأفراد في المجتمع فقد خصه المسرع الجزائري بقانون خاص جاء في ثناياه :

تعريف الصحافة المكتوبة كما يلي:

* جاء في المادة 15 : تعتبر نشرية دورية كل الصحف والمجلات بكل أنواعها والتي تصدر في فترات منتظمة ، وتصنف النشريات والدورية إلى صنفين :

– الصحف الإخبارية العامة.

– النشريات الدورية المتخصصة.

* المادة 16: تعتبر الصحف إخبارية عامة بمفهوم هذا القانون النشرات الدورية، والتي تشكل مصدرا للإعلام حول الأحداث الوطنية والدولية والموجهة إلى الجمهور.[1]

مفهوم المعالجة:

مفهوم المعالجة لغة: كلمة" معالجة " في اللغة العربية مشتقة من فعل "عالج"، فعندما نقول: عالج الأمر: أصلحه "عالج مشكلة".

عالجه علاجا ومعالجة: زاوله ودواه.

كما تأتي المعالجة بمعنى الممارسة إذ نقول عالج: أي مارس العمل الذي نتبدتكما إليه، واعملا به، وكل شيء مارسته فقد عالجته، ومن خلال هذه المقاربة اللغوية يتبين أن معنى المعالجة هو ممارسة أمر ما، والاشتغال به عن قرب وكتب ومزاولته بالطرق المباشرة.

[1] الجريدة الرسمية، **قانون الإعلام الجزائري**، سنة 1990، ص 65.

أما مفهوم المعالجة اصطلاحا: فهو لا يختلف كثيرا عن التعارف اللغوية المذكورة أعلاه، وهناك استخدامان لهذا المصطلح في البحوث العلمية، استخدام أكثر شيوعا في البحوث الإعلامية، وغالبا ما يستخدم " المعالجة الإعلامية ".

ويقصد بالمعالجة الإعلامية " الصحفية " في هذه الحالة، العمل الإعلامي الذي زاولته الصحافة في تغطيتها لمختلف الأخبار السياسية، الثقافية، الاجتماعية، والعلمية أوالطريقة التي يتم من خلالها تناول أخبارها أوعرض وقائع وأحداث وهو المصطلح المستخدم في هذه الدراسة.

كما يرتبط مصطلح المعالجة ب "معالجة المشاكل" "معالجة القضايا"، ويقصد بالمعالجة بهذا الاستخدام الإشارة إلى فعل مخطط، نقوم به تحسبا لتضاعف مشكلة معينة، أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلا وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة للمشكلة، ولمضاعفاتها، أو المشكلة والمضاعفات معا.[1]

بعد البحث عن الدراسات المشابهة لموضوعنا الخاص بجريمة القتل، ها نحن نتناول العديد من الدراسات العلمية للعديد من الباحثين حول اثر وسائل الإعلام المختلفة وعلاقاتها بارتكاب الجريمة وذلك في مختلف المجتمعات العربية والغربية ولهذا سوف نستعرض أهم الدراسات السابقة حول موضوع بحثنا من بينها:

1-9 الدراسات السابقة:

1-9-1 الدراسات الغربية:

أ/ دراسة الباحثة"بي"bee: والتي أجرتها الباحثة سنة 1981 والتي تدخل ضمن علم اجتماع الجريمة حيث حاولت الباحثة من خلال دراستها هذه التعرف على التلفزيون من آثار على الأطفال من حيث العنف والسلوك العدواني من خلال دراستها هذه توصلت إلى عدد من النتائج في هذا الشأن من أهمها :

[1] نقلا عن قده حمزة، **معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، جامعة باي مختار- عنابة، 2011/2010 ص 4.

إن الأطفال يتعلمون السلوك العدواني و أعمال العنف نتيجة لمشاهدة بعض البرامج التلفزيونية كما أن الأطفال الذين يرون مشاهدة البرامج و المشاهدة التلفزيونية و التي تحتوي على درجة عالية من العنف من أولائك الأطفال الذين يشاهدون هذه البرامج بدرجة اقل .

كما توصلت **بي** إلى أنه يقل تأثير التلفزيون على هذا السلوك بشرط أن يعرف الطفل ذلك حيث أن معرفته بعدم موافقة والديه على السلوك العدواني وعدم تشجيعها له على هذا السلوك من تأثيره على الطفل ويدفعه إلى عدم تقليده.[1]

وتوصلت إلى أن اثر مشاهدة أفلام العنف في التلفزيون ذات آثر تراكمي فكلما شاهد الطفل مزيدا من هذه الإعمال كلما زاد سلوكه عنفا وعدوانية.

أن الأطفال الذين يشاهدون مشاهد عنف ويسمعون الفاض بيئية في التلفزيون يتأثرون بهذه المشاهد لأنها تبين أن أغلب هؤلاء الأطفال يرون أن العنف والعدوان هما أفضل الأساليب لمعالجة المواقف وحل المشكلات ويرون هذا السلوك سلوكا طبيعيا وعاديا كما أن الأطفال الذين يشاهدون أعمال العنف في التلفزيون يصدر عنهم سلوك عدواني لا يناسب أعمارهم.

ب/ دراسة جين توماس سنة 1986:

تركزت هذه الدراسة على أثر وسائل الإعلام على المتلقي من حيث سلوك العنف والعدوان وبعض الاعتبارات الأخرى كالحث على التقليد، القدوة وغيرها وتوصلت إلى النتائج التالية:

قد يتعلم الطفل العدوان من خلال التلفزيون الذي قد يحرك لديه استعدادا مسبقا للعدوان ومن ثم تعمل المشاهدة على إثارة هذا العدوان وتحريكه لعل لهذا فلن يكون للمشاهدة أثارها على المتلقي إذا كان لديه استعدادا مسبق للعدوان أصلا.

[1] خالد بن سعود البشر، **أفلام العنف و الإباحة وعلاقتها بالجريمة**، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض،2005، ص 27.

كما توصل الباحث إلى أن الأطفال لا يحاولون تقليد هذا السلوك في الواقع الحياتي إلا إذا كان هناك من يشجعهم عليه كالأولياء والأصدقاء.

كما أن التلفزيون يزين صورة السلوك الإجرامي لدى المتلقي، مما يثير لديهم اعتقاد بأن هذا السلوك هو الأنسب لمعالجة المشكلات مادام التلفزيون يقدم تبرير لهذا السلوك.[1]

1-9- 2 الدراسات العربية:

دراسة عبد الرحمان عيسوي 1984: أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة الآثار النفسية والاجتماعية لوسائل الإعلام السمعية البصرية العربية لدى عينة من الشباب اللبناني من طلاب المدارس الثانوية و التكميلية وطلاب الجامعة من أبناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة والدنيا تتراوح أعمار افرداها مابين11 و38 سنة ويبلغ عددها 381 طالب وطالبة منها 220 ذكور و 16 من الإناث.

تناولت الدراسة التي احد محاورها اثر التلفزيون في انتشار الجريمة و العنف حيث أفاد 41% أنهم لا يوافقون على ذلك كما ذكر 59%من أفراد العينة إن التلفزيون يؤدي إلى انتشار الجريمة والعنف و ذلك من خلال ما يبثه من برامج تثير غرائز العدوان .

وأشارت الدراسة في أحد محاورها أيضا لمعرفة اتجاهات الشباب نحو التلفزيون واقتراحاتهم في ذلك أن التلفزيون يبث برامج عنف وجريمة تنمي روح العنف والجريمة وأنه من الضرورة التقليل من البرامج التي تعلم الإجرام واللصوصية وكذلك أفلام الرعب والكف عن عرض أفلام العنف لأنها تساعد على خلق العقد النفسية في نفوس الشباب خاصة المراهقين[2].

1-9- 3 الدراسات الجزائرية:

[1] خالد بن سعود، **مرجع سابق**، ص 28.

[2] فتحي حسين أحمد عامر، **أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 31.

أ/ **دراسة عايش حليمة:** والتي أجرتها سنة 2009 تحي عنوان: " الجريمة في الصحافة الجزائرية " حيث انطلقت من التساؤل الرئيسي للإشكالية والذي طرحته كالتالي: هل تساعد المعالجة الإعلامية التي تعتمدها صحيفة الشروق اليومي على الترويج للجريمة أو الحد منها اعتبارا من طريقة تقديمها للجمهور شكلا ومضمونا واندرجت تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي الضوابط الأخلاقية التي اقترحتها الجريدة عند معالجتها لأخبار الجريمة ؟

ماهي أكثر القوالب الصحفية استعمالا في جريدة الشروق اليومي عند معالجتها لأخبار الجريمة ؟

ماهي أنواع الجرائم التي نشرت في جريدة الشروق اليومي ؟

معتمدة في دراستها على منهج دراسة الحالة بالإضافة إلى بعض المقابلات.

وتمثلت عينة البحث في اختيار 12 عدد للجريدة باستخدام العينة العشوائية، والتي جمعت بين الجانب النظري والميداني، وبعد كل الخطوات توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

الصحافة الجزائرية رغم التنوع في العناوين والتعدد في أوقات الصدور لم تلفت لحد ألان لظاهرة المخدرات بالقدر المطلوب فالكتابات حول الموضوع موجودة إلا أنها تظل استطلاعا وأخبار سطحية تفتقر إلى التناول الحقيقي وقد أرجعت السبب الجوهري إلى الظروف التي عايشتها الجزائر.

أظهرت الدراسة أن الخبر الصحفي و المقال الصحفي هي أكثر القوالب الصحفية استخداما في نشر مواضيع الجريمة (المخدرات) واعتبرت ذلك دليل على سلبية المعالجة والطابع الروتيني الذي يغلب عليها من جهة والتعامل المناسباتي من جهة أخرى.[1]

ب/ دراسة الدكتور فوضيل دليو: قام بها الدكتور "فوضيل دليو" حول الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة وذلك في سنة2001 بهدف رصد وتحليل المعالجة الإعلامية التي تقوم بها الصحف

[1] نقلا عن عايش حليمة، **الجريمة في الصحافة الجزائرية**، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2009، ص 25.

الجزائرية بأنواعها المركزية، الجهوية، الأسبوعية وأثارت هذه الدراسة بمجموعة من التساؤلات حددت في ما يلي:

- ما حجم اهتمام الصحف الجزائرية بجرائم البيئة ؟
- ما هي القوالب الصحفية الأكثر استخداما في تغطية هذه الجرائم ؟
- ما هي أنماط جرائم البيئة الأكثر تناول في معالجة هذه الصحف ؟
- ما هو اتجاه المعالجة الصحفية لجرائم القتل ؟

وتنتمي هذه الدراسة إلى نوع الدراسات الوصفية التحليلية في المجال الإعلامي، حيث استخدمت منهج تحليل المضمون لعينة ثلاثية تتكون من الصحف الجزائرية ويوميتين وطنية وجهوية، الخبر، النصر، أسبوعية، رسالة الأطلس، وحدد المجال الزمني للدراسة الميدانية من يناير إلى ديسمبر 1998.

وقد تم إجراء المسح الشامل لجميع هذه الصحف نظرا لعدم وجود صحيفة متخصصة في شؤون البيئة وقلة اهتمام الصحف العامة بقضايا البيئة.

كما استخدمت استمارة البحث كأداة لجمع البيانات والمعلومات وصممت تماشيا مع تساؤلات مع الدراسة واشتملت على فئات تسعى إلى توفير بيانات أساسية للإجابة على هذه التساؤلات المتعلقة بحجم جرائم البيئة وأنماطها والقوالب المستخدمة لتحريرها واتجاهات معالجتها حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:[1]

- كان حجم اهتمام الصحف الثلاث بجرائم البيئة منخفضا جدا بحيث لم يتجاوز عدد مرات نشر هذه الجرائم 160مرة على مجمل صفحات 648 عدد لثلاث صحف جزائرية هامة منها الأسبوعي والوطني ومع هذا الانخفاض العام تشير بيانات الدراسة إلى توجيه عام مرتبط بطبيعة الصحف مفاده أن اليوميات الجهوية تأتي في المرتبة الأولى من حيث درجة الاهتمام

[1] نقلا عن بن يحي سهام، **الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر**، جامعة منتوري- قسنطينة، 2004-2005، ص 14.

تليها اليوميات الوطنية ثم الأسبوعيات ومما يؤكد دونية هذا الاهتمام ظهور غالبية المواضيع في الصفحات الداخلية 77.02% مع ندرة تدعيمها بالصور المصاحبة.

- أظهرت بيانات الدراسة الميدانية أن الخبر الصحفي هو أكثر القوالب الصحفية استعمالا في معالجة جرائم البيئة على صفحات الجرائد الثلاثة، وذلك بالرغم من كون قالبي المقال والتحقيق المناسبين أكثر لمثل هذه المواضيع التي تستلزم الشرح والتحليل والتقويم.
- تشير البيانات الميدانية إلى توجه الصحافة الجزائرية نحو الاهتمام بنوع جرائم البيئة المرتبطة بالنظافة العمومية تلوث التربة والبرك والقاذورات مع ملاحظة إهمال كلي أو شبه كلي لجرائم بيئية قوية التأثير على المسار التنموي للبلاد مثل البناء على الأراضي الزراعية أو الثروات السمكية أو الحيوانية.
- تؤكد البيانات الخاصة بمؤشر اتجاه المعالجة الصحفية لجرائم البيئة ميل الصحافة الجزائرية إلى مجرد سرد الوقائع بدون تصرف مع تعميم في ذكر أقوال المواطنين والمسؤولين وإجراءاتهم المتخذة أو الوعود بها في حين يقتضي الإعلام البيئي مزيدا من الشرح والتحليل مع تأييد أو الانتقاد الموجه والمؤثر خدمة لمحيطنا البيئي وتنمية الوعي لأهميته لصالح جيلنا الحالي والأجيال القادمة.[1]

[1] نقلا بن يحي سهام، **مرجع سابق**، ص 15.

الفصل الثاني
الصحافة المكتوبة

تمهيد:

تعتبر الصحافة المكتوبة من أهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيرا على أفراد المجتمع ولا يزال التأثير البالغ في نفوس الجماهير لما تتميز به من خصائص تتلاءم مع إمكانيات القارئ، وتتكيف مع قدراته ورغباته، فهي تؤدي دورا فعالا بالإعلام بمختلف الأحداث اليومية ونشر الأفكار والحقائق للرأي العام وتوجيهه حول كيفية التعامل مع الأحداث والتغيرات الحاصلة في الحياة اليومية للأفراد، التي فرضتها التطورات السريعة في مختلف الأصعدة، فهي تطلعنا على كافة الأخبار التي تهمنا.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تناول مسار ظهور الصحافة المكتوبة في الوطن العربي والجزائر خاصة، وهذا من خلال مراحل تطورها ودورها، ووظائفها وغيرها.

2- الصحافة المكتوبة:

2-1 تاريخ الصحافة المكتوبة في الوطن العربي:

عرفت البلاد العربية فن الصحافة الذي ظهر في كل أقطارها أثناء فترة الاستعمار الأجنبي العثماني ثم الانجليزي أو الفرنسي وذلك ابتدأ من أواخر القرن التاسع عشر (ق 19) وتأسست هذه الصحافة بفعل عدة دوافع إما ثقافية ، تجارية ، سياسية أو شخصية ... الخ.

2-1- 1 الصحافة المكتوبة في مصر والمغرب العربي:

لنعد قليلا إلى الوراء من اجل تحديد الطريقة التي نشأ بها فن الصحافة عبر مختلف البلدان العربية ، لنقول أنه فعلا عرفت مصر فن الصحافة على يد نابليون الذي دخل إليها عام 1878 وخرج منها 1801 وبهذه المناسبة أخذ نابليون معه آلة الطباعة إلى مصر وبواسطتها اصدر جريدة " المنبه " وبعدها برزت جرائد أخرى بعد الانسحاب الفرنسي من مصر ففي سنة 1881 ظهر أول قانون للمطبوعات في مصر على غرار القانون الخاص بالصحافة الذي اصدر في فرنسا يوم 27 جويلية 1881، وهكذا ظهرت العديد من الصحف في مصر، واستمرت في الصدور طوال هذه المدة إلى غاية الإعلان عن الحرب العالمية الأولى، ولم يتبقى منها سوى "الأهرام" و"المقطم" و"الأهالي" ومن مصر ننتقل في السودان، فقد اصدر أصحاب جريدة "المقطم" القاهرية جريدة بالخرطوم سنة 1904 بعنوان "السودان" وتلتها بعد سنوات طوال جريدة "النيل" وعلى كل حال فالسودان كان سيد حاجاته للصحافة من مصر.[1]

وننتقل إلى المغرب العربي، بحيث نجد أول جريدة صدرت سنة 1866 تحت عنوان جريدة "طرابلس للغرب" وبخصوص المغرب فلقد ظهرت فيه الصحافة على يد لبنانيين عام 1889 وذلك

[1] سيف الإسلام الزبير، **الإعلام والتنمية في الوطن العربي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص ص 16- 19- 20.

بإصدار جريدة "المغرب" التي تلتها صحيفة "السعادة" التي أنشأها الاحتلال الفرنسي عام 1905 على يد أحد الجزائريين.

هكذا نواصل مسيرتنا عبر الأقطار العربية لنصل إلى الجزائر التي عرفت فن الصحافة على يد لويس فيليب (louis Philipe) والجنرال دوماس (Dumas) مع احتلال الجزائر حيث ظهرت أول جريدة عربية في الجزائر يوم 15 سبتمبر 1847 بعنوان "المباشر" وسبق صحف صدرت باللسان الفرنسي في الفترة الممتدة ما بين جويلية وسبتمبر (1830 – 1847).

2-1- 2 الصحافة المكتوبة في الخليج العربي:

وإذا انتقلنا حاليا إلى الخليج العربي نجد أن السعودية قد عرفت فن الصحافة بعد اليمن بخمس سنوات، حيث ظهرت فيها جريدة " الحجاز " وكان ذلك عام 1828 على يد الأتراك لأن المملكة السعودية آنذاك أي قبل 1916، أنشأت جريدة "القبلة" ثم "الفلاح" وبعدها "أم القرى" وغيرها فيما بعد من طرف مواطنين سعوديين،[1] ننتقل إلى الأردن التي عرفت فن الصحافة عام 1923، عندما اصدر الأمير ع ا لله جريدة رسمية تحت عنوان "الشرق العربي" تلتها جريدة "العرب" إلى أن صار في الأردن عدد لابأس به من الصحف التي بقيت منها أمثلة ليومنا هذا.

عرفت الكويت هذا الفن مع صدور أول مجلة شهرية عام 1928 وبعدها صدرت "الكاظمية" ثم التحقت بها صحف أخرى، وفي البحرين انشأ السيد عبد الله علي الزايد عام 1939 جريدة "البحرين" وبعدها ظهرت "صوت البحرين" وفيما بعد "القافلة" ثم "الوطن" و"الخليج العربي".

وعلى نفس الوتيرة نواصل التاريخ لبروز الصحافة في الوطن العربي، بحيث ظهرت هذه الأخيرة في لبنان على يد أفراد سنة 1858، أين برزت مجلة "الأخبار" وتلتها مجلات وصحف أخرى، أما

[1] سيف الإسلام الزبير، **مرجع سابق**، ص 21.

في سوريا فلقد نشأت جريد عام 1865 بعنوان "سورية" ثم ظهرت صحف أخرى "الغدير" و"الفورات" و"الشهداء".

في العراق أصدر الوالي التركي جريدة سياسية بعنوان "الزوراء" في العاصمة بغداد، ثم تلتها جريدة "الموصل" و"البصرة"..الخ، إلى أن أصبحت الصحف العربية العراقية جزءا هاما من تاريخ الصحافة.

إن اليمن رغم تأخرها عرفت الطباعة منذ 1877، حيث ظهرت فيها جريدة "صنعاء" الرسمية ثم تلتها جرائد أخرى، أما عن فلسطين فنقول إنها عرفت الصحافة عام 1908، حيث نقل أحد الفلسطينيين صحيفة "التغير" من الإسكندرية لمصر إلى القدس بفلسطين وتبعتها بالصدور مجموعة من الصحف.[1]

2-1- 3 ميزات وخصائص الصحافة العربية:

إن الصحافة العربية مثلها مثل الصحافة في العالم ناضلت نضالا مريرا ضد معامل الاضطهاد وقانون الرقابة والمطبوعات وجبروت الحكم، إلى أن أسست لنفسها تقاليد صحفية نضالية عريقة فرضت نفسها كسلطة رابعة في البلاد، لقد عرفت هذه الصحافة ما يسمى بالتحزب والتنافس كمرحلة مثلت فترة ما بعد الاستقلال مباشرة وهي فترة وجيزة لكنها معتبرة في تاريخ الصحافة العربية، فقد اتسمت هذه الأخيرة بالتنوع والتنافس ونجدها صدرت عن أفراد وعائلات وفي بعض الأحيان عن جمعيات أو أحزاب سياسية بالإضافة إلى الصحافة الحكومية، وكانت هذه الصحافة في مجملها تتمتع بحرية معتبرة اتجاه القيود الحكومية وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها رفع الضغوط الاستعمارية المفروضة على الصحافة آثر الاستقلال، كما حدث في العراق سنة 1932 وسوريا عام 1946 وكذا في ليبيا سنة 1951.

[1] سيف الإسلام الزبير، **مرجع سابق**، ص ص 18- 20.

وفي الجزائر عام 1962، إلى جانب ذلك نجد التنافس بين الجماعات السياسية على السلطة والتوازن السياسي الذي كان يميز الأنظمة الحاكمة في هذه الفترة.[1]

لقد ظهرت بعض المحاولات لتقييد عمل الصحافة كسحب رخص الإصدار ومحاكمة بعض الصحفيين، ولكن هذه كانت تتم بصفة متذبذبة ولم تؤسس وينبغي التنويه على كل حال بأن العامل البارز الذي أوجد هذه التجربة الصحفية لا يتمثل في الضمانات الدستورية والقانونية التي صدرت في هذا الشأن ولكن في توازن القوى السياسية في نظام الحكم، إلا إن الحكومة اضطرت إلى التعامل مع قوى سياسية موجودة خارج نطاق مراقبة هذه الحكومة، بحيث ضمنت هذه القوى إلى حد ما استمرارية النقد في الصحافة.[2]

هكذا انتشرت الصحف في الوطن العربي كله من الخليج إلى المحيط ووصلت من حيث الإخراج والتحرير إلى مستوى مرضي في عدد كبير من الدول التي تكون هذا الوطن، ونجد أن الصحافة المرئية والمسموعة على الرغم من شدة إقبال الشعب عليها لم تؤثر في الصحافة المكتوبة التي أدركت خطورة منافسة الوسيلتين الإعلاميتين إذ نجدها تبذل الجهد لتتغلب على هذه المنافسة بتحسين الطبع والإكثار من الصور وإدخال الألوان وتنويع أبواب التحرير وبالتالي إعطاء القارئ العربي ما لا يستطيع الحصول عليه من كلا الصحيفتين المرئية والمسموعة.[3]

تعمل وسائل الإعلام تحت أطر متباين من المبادئ وتنوع أدوارها وفق القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع الذي تتواجد فيه وعليه نجد أن الصحافة العربية تنفرد ببعض الخصائص التي تفصلها عن الأنظمة الصحفية الأخرى حيث يقول "ويليان روف" أن الأنظمة الصحفية العربية المكتوبة منها بصفة خاصة تنقسم إلى ثلاث أقسام : التجنيدية، الموالية، والمتنوعة ويتسم كل نظام بصفات

---

[1] عزي عبد الرحمن، **الصحافة العربية، قراءة تقييميه في ثالوث وليام روف** المجلة الجزائرية للإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية جامعة الجزائر، 1992-1993، ص 62.

[2] **نفس المرجع**، ص 63.

[3] خليل صابات، **الصحافة رسالة واستعداد، فن وعلم**، دار المعارف، ط 2، مصر، ص 119 .

خاصة مميزة في التاريخ والفلسفة الإعلامية والعمل الصحفي والمؤسسات الصحفية والملكية والعلاقة مع الحكومة.[1]

في الواقع يظهر أن النظام الذي يميز الصحافة العربية لا ينسجم بكفاءة ودرجة من المرونة مع النظريات الإعلامية المتعارف عليها أكاديميا، بحيث بأنه يحمل في غالبه مرتكزات ومبادئ النظرية السلوكية التي تأتي اقرب إلى تعيين وتحليل واقع وتوجيهات الصحافة العربية من حيث النشأة والتطور، الوظائف، الرسالة الإعلامية، الارتباط مع الحكومة والعلاقة مع الجمهور.[2]

2-2- تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر:

مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر بعدة تغيرات متأثرة بالنظام السياسي، القانوني، الاجتماعي، الثقافي وحتى الاقتصادي، باحثة في ذلك عن الظروف التي تجعلها أكثر وظيفية ومنفعة لجماهيرها ومجتمعها، فكانت لكل مرحلة مبادئها الإعلامية، مواضيعها، حريتها التعبيرية، وقيودها التي تتحكم فيها.[3]

2-2-1 الصحافة المكتوبة في فترات ما قبل نوفمبر 1954:

تعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي يعرف فن الصحافة سنة 1847 وثاني بلد بعد مصر في الوطن العربي يدخل مجال الإعلام المكتوب، من خلال جريدة المبشر التي كانت بمثابة الصحيفة العربية الوحيدة في الجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر.

أما الصحافة الفرنسية اللسان فلقد ظهرت في الجزائر سنة 1830 وتطورت هذه الصحافة عبر التاريخ مع الوجود الفرنسي في الجزائر طيلة قرن وربع من الزمن وكانت صحافة فرنسية بحيث لم يكن للجزائريين منها حضورا كبيرا، إلا بعض الصحف التي صدرت في مطلع القرن العشرين من

---

[1] عزي عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[2] **نفس المرجع**، ص 42.

[3] نقلا عن عايش حليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

طرف الجزائريين كصحيفة "الجزائر" التي أصدرها الأستاذ "عمر راسم" سنة 1907 ، وجريدة "كوكب إفريقيا" في نفس السنة ثم جريدة "ذو الفقار" سنة 1913 وجريدة "الإقدام" عام 1919، وبعدها صدرت مجلة "الشهاب" وجريدة "البصائر" وكذا جريدتي "الشعب" و"الأمة".

لما اندلعت الحرب العالمية الثانية، توقفت كل هذه الصحف عن الصدور واستأنفت صدورها بعد الحرب لكن بشكل آخر ومن بينها نجد مجلة "البصائر" التي كانت على مستوى راقي من ناحية الأسلوب واللغة والمحتوى، إلى درجة أن مادتها باتت تدرس في جامعة الزيتونة ثم صدرت بعد الحرب جريدة الجزائر الجمهورية وكانت تصدر باللسان الفرنسي وبعد اندلاع حرب التحرير أمرت السلطات الفرنسية بوقف كل هذه النشرات، فكانت تصدر بصفة سرية آنذاك جريدة باسم "الجزائر الحرة" باللغة العربية.[1]

ونظرا لمختلف الضغوطات والقيود التي وضعها الاستعمار آنذاك على تحركات الجزائريين في المجال الإعلامي وغيره، نشأت الصحافة العربية الجزائرية في مناخ خائف مما يعكس التساقط المتتابع لأعداد الجرائد من جهة والانقطاع المستمر من جهة أخرى، لكن رغم ذلك استمرت في الظهور إلى أن بلغت 67 جريدة منتشرة عبر التراب الوطني في الفترة الممتدة ما بين

(1847-1939) ونذكر من بينها:

المبشر، المنتخب، المبصر، الجزائري... إلى غير ذلك من أصناف العناوين الصحفية التي ناضلت في سبيل إنشاء ساحة إعلامية جزائرية غنية رغم الوجود الاستعماري.[2]

إن الجرائد الجزائرية لاقت منذ وجودها العديد من العراقيل، لأنه في ذلك العهد الصحافة لم تكن توجد إلا من أجل المواطنين الفرنسيين، أما فيما يخص الأهالي (السكان الأصليين) فلقد كان من الصعب تقبل سماعهم يتكلمون أمام الجمهور.

[1] سيف الإسلام الزبير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 42-43.

[2] سيف الإسلام الزبير، **تاريخ الصحافة في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الجزائر، 1982، ص 85.

لقد حرص الاستعمار الفرنسي منذ 1830 على محو الخصائص القومية والحضارية للشعب الجزائري، تمهيدا لإدماجه نهائيا في الوطن الفرنسي.

فقررت فرنسا إصدار صحيفة رسمية بمثابة الناطق الرسمي لها، تعمل على نشر قراراتها وتعليماتها إلى الشعب الجزائري، إضافة إلى التركيز على النشرات العامة أو ما عرف بالمعلقات العامة، إلى أن ظهرت جريدة المرشد الجزائري عام 1932، بعدها جريدة المبشر، وهنا أدركت سلطات الاحتلال الفرنسي ضرورة إصدار جريدة باللغة العربية لنشر المعلومات والتعليمات الموجهة بشكل خاص إلى الأهالي الجزائريين للتأثير على الرأي العام الجزائري.[1]

عرفت سنة 1936 ميلاد جريدة إصلاحية نجدها قد صدرت إلى غاية بداية اندلاع الثورة التحريرية، وهي جريدة "البصائر" التي تميزت بمستوى ثقافي جد راقي.

2-2- 2 الصحافة المكتوبة أثناء الثورة:

اعتبر الإعلام الجزائري إبان الثورة المسلحة بمثابة سلاح فعال في مواجهة الاستعمار الفرنسي بحيث كان على قدر من الوعي والمسؤولية والنضج الذي مكنه من أداء ادوار هامة سواء داخل الوطن أو خارجه ، وأمام سياسة القهر والاضطهاد والظلم الاجتماعي تحولت مبادئ الإعلام والدعاية لدى جبهة التحرير الوطني على قوة مادية فعالة كانت من أقوى الوسائل التي مكنت الجماهير من فهم تاريخها ووضعها الراهن من اجل الاندفاع نحو تحقيق أهدافها في القضاء على المستعمر والحصول على الاستقلال.[2]

في الواقع عرفت صحافة الثورة التي ظهرت عام 1955، نوعا من اللامركزية بفعل الظروف الخاصة التي كان يجتازها الكفاح المسلح، فبرزت آنذاك صحيفة "الوطني" ثم ظهرت طبعات

[1] عبد الرحمن عواطف، **الصحافة العربية في الجزائر**، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962) المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص ص 25- 26.

[2] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية، دراسة في الإعلام الثوري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 35.

مختلفة تحمل اسم المقاومة الجزائرية التي استمرت في الصدور إلى عام 1957، ومنذ صيف 1956 تعززت الساحة الإعلامية الجزائرية بصحيفة "المجاهد" الصادرة بمدينة الجزائر ونظرا للتطور الذي عرفته الثورة منذ سنة 1957 في صحيفة واحدة هي "المجاهد" التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، فكانت توزع على نطاق واسع داخل الجزائر وخارجها والتي كانت تصدر تحت إشراف المحافظين السياسيين، وتؤدي دورا معتبرا في نقل أفكار وأخبار الثورة إلى القاعدة المكافحة.[1]

بعد ما حاربت فرنسا الحركة الإعلامية الجزائرية توقفت هذه الصحف عن الصدور ما عدا جريدة "البصائر" التي استمرت حتى عام 1956، علما أن الثورة الجزائرية قد أصدرت أول منشور لها في 31 أكتوبر 1954، وضعت فيه الخطوط العامة للثورة التحريرية وكانت هذه المناشير التي تصدر باللغتين العربية والفرنسية بمثابة الوسيلة الوحيدة التي عرفت عن طريقها الثورة الجزائرية في العالم.[2]

بالفعل حقق الإعلام الجزائري بعد أول نوفمبر 1954 قفزة نوعية إذ واكب الثورة المسلحة وساهم في دعم التحام الشعب بجبهة التحرير الوطني مساعدا على نقل وتصوير بطولات جيش التحرير خاصة منذ أوت 1955.

فناضل هذا الإعلام للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية إلى جانب دوره الجوهري في التعبئة الداخلية، إضافة إلى أن إعلام الثورة نجح في كسب المعركة داخليا وخارجيا، فبات بذلك صوت الثورة الجزائرية الخالدة مسموعة في أقصى العالم.[3]

---

[1] زهير أحدادن، **مدخل لعلوم الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 90.

[2] سيف الإسلام الزبير، **تاريخ الصحافة في الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[3] سيف الإسلام الزبير، **نفس المرجع**، ص 44.

2-2- 3 الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال:

اكتسبت الجزائر غداة الاستقلال تجربة قوية، عميقة ومتنوعة نسبيا في ميدان الإعلام والاتصال الجماهيري، فكانت لها أجهزة قائمة وكذا صحافيون ذوي خبرة متينة في الميدان الإعلامي إلى جانب حضور شعور قوي بمكانة الإعلام في المجتمع وبالدور الذي يمكن أن يقوم به إذ لم يبقى في المرحلة التي جاءت بعد الاستقلال إلا أن تدعم هذه المكاسب والجهود علما أن السياسة الجزائرية آنذاك اتجاه الصحافة المكتوبة كانت طور التكوين ورهن الظروف بحيث لم تخضع لخطة معينة ولم تتبناها إلا بعد سنة 1967 عندما وضعت قوانين خاصة بتنظيم المؤسسات الصحفية.[1]

تعتبر مسيرة الصحافة الجزائرية طفرة نوعية في تاريخ الصحافة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية تاريخ إقرار التعددية الإعلامية فقد شهدت هذه المسيرة الحافلة بالتواريخ والأحداث البارزة منذ سنة 1962 إلى غاية شهر فبراير 1989 ثلاث مراحل أساسية وهي اليوم تعيش مرحلتها الرابعة ذات الطابع التعددي:

1/ **المرحلة الأولى:** نجدها تمتد من سنة 1962 إلى غاية 1965، لقد اتسمت هذه المرحلة بإقرار السلطة لسيطرتها (المونوبول) على الصحافة المكتوبة بحجة استعادة السيادة الوطنية وخلال هذه المرحلة تم تأسيس أول يومية جزائرية وهي يومية "الشعب" باللغة الفرنسية وذلك في شهر سبتمبر 1962.

هذه اليومية استمرت في الصدور بهذا الاسم حتى شهر مارس 1963، أين تمت عملية تحويل اسمها إلى "le peuple" وفي شهر جوان 1965 تحولت إلى "المجاهد" وفي 11 ديسمبر 1962 ظهرت يومية "الشعب" باللغة العربية.

[1] زهير أحدادن، **مرجع سبق ذكره** ، ص 95 .

2/ **المرحلة الثانية:** امتدت من سنة 1965 إلى غاية 1979.

في هذه الفترة تم إلغاء الصحافة ثم إلغاء الصحافة الخاصة وكذا توجيه الصحافة الحكومية والحزبية حتى تصبح أداة من الأدوات الفعالة التي تستعملها الدولة لتعزيز سياستها.

3/ **المرحلة الثالثة:** امتدت من سنة 1979 إلى غاية 1988.

بدأت بحدث سياسي هام وهو انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني من 27 إلى 31 جانفي 1979، حيث تمت الموافقة لأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام بالإضافة إلى صدور قانون الإعلام لسنة 1982، ومن خلال هذه المرحلة عملت السلطات الجزائرية على إنشاء صحف جهوية وأخرى متخصصة من أجل التنويع في الصحافة المكتوبة، حيث تم إصدار يوميتين مسائيتين وهما: جريدة "المساء" باللغة العربية.

وجريدة "أفاق" باللغة الفرنسية في أكتوبر 1985، هاتان المسائيتان وجدتا رواجا ملحوظا عند القراء نظرا للفراغ الكبير الذي كان موجودا من قبل في واقعنا الإعلامي.[1]

نتيجة هذه التغيرات الكثيرة نشأ نوع من التنافس بين اليوميات المسائية والصباحية مما أحدث تطورا نوعيا في الصحافة المكتوبة لفائدة الإعلام والقراء.

وكان من بين العراقيل التي واجهت الصحافة المكتوبة خلال المراحل الثلاث التي مرت بها قلة الإمكانيات المادية والبشرية إلى جانب نقائص أخرى أثرت ولمدة طويلة على مردودية العمل الإعلامي الجزائري الذي اتسم بخصائص ميزته آنذاك مقلصة الدور الذي كان من الواجب أن يؤديه طوال مدة الاستقلال إلى غاية أكتوبر 1988، هذه الفترة الحاسمة التي أدخلت الإعلام عهدا جديدا.[2]

---

[1] زهير أحدادن، **الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال (عالم الاتصال)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص ص 126- 133- 139.

[2] زهير أحدادن، **نفس مرجع** ، ص 142.

2-2- 4 الصحافة الجزائرية بعد التعددية الحزبية:

يرى بعض الملاحظين أن الحوادث التي وقعت في أكتوبر 1988 تعد نقطة التحول في تاريخ المجتمع الجزائري، فبصدور دستور 29 فيفري 1989 والذي يقر في مادته الأربعين بالتعددية الحزبية، كما يضمن حرية التفكير والرأي والتعبير، وتطبيقا لهذا التوجيه الجديد صادق المجلس الوطني الشعبي على قانون الإعلام في 1990/04/03.

انطلاقا من هذا القانون بادرت الحكومة الجزائرية بإلغاء وزارة الإعلام وتنصيب المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، فعرفت الصحف صدورا كثيفا ومتنوعا من حيث توقيت الصدور اليومي، الأسبوعي النصف الشهري والشهري، إضافة إلى عدد من المجلات الفصلية التي تصنف تحت قائمة الصحافة المتخصصة.

فانفجرت السوق الإعلامية حيث بلغت الطلبات التي حصلت على الإعتمادات إلى 130 عنوان بين يومية وأسبوعية ودورية، لكن هذه العناوين لم تستمر إلا لفترة بسيطة، حيث بدأت تظهر بوادر، الانفتاح الإعلامي، و تم تأسيس نقابة موازية باسم "حركة الصحفيين الأحرار" وفتحت القناة السمعية البصرية للرأي الآخر ولكل حزب جريدة ناطقة بتوجهه.

لكن منذ توقيف المسار الانتخابي في 1992/01/16، ودخول البلاد في أزمة سياسية خانقة، أوعزت السلطة للصحافة بعدم التطرق إلى جملة من الأمور التي اعتبرتها ترويجا للفكر الإرهابي ومحفزا للعنف في البلاد، فكان الصحفي والصحيفة وكل المرتبطين بالمهنة الإعلامية من أول المتضررين وذلك بتنظيم سلسلة من الاغتيالات بين 1993 وأكتوبر 1995 بلغ عدد الصحفيين المغتالين 47 صحفيا، كل هذه الممارسات عطلت المساحة الواسعة من الحرية التي أسس لها

قانون 1990، ولكن القضية الأكثر حساسية هي قرار رئيس الوزراء "بلعيد عبد السلام" الذي صدر في 19 أوت 1992 الذي قضى باحتكار السلطة للإشهار الممول الرئيسي.[1]

وما يميز هذه المرحلة أيضا هو حل المجلس الأعلى للإعلام في 16 أكتوبر 1993 وإلحاق نظامه بوزارة الاتصال، كما قامت السلطة بتنظيم نشر الإعلام الأمني، بعد أن عينت في 16جوان 1994 خلية الاتصال بوزارة الداخلية التي تعتبر وحدها المخول بتقديم معلومات أمنية للصحافة، وأي معلومات من مصدر آخر تعتبر ممنوعة.

كما عينت السلطة لجنة قراءة في نهاية 1994 داخل مؤسسات الطباعة مهمتها مراقبة كل صفحات الجرائد دون استثناء، كما تملك صلاحية تعليق إصدار بعض الأعداد وحتى منع إصدار بعضها، وقد شددت السلطة عقوبتها على الصحافة إذا حاولت هذه الأخيرة المساس بالمصلحة العليا للبلاد، إذ شنت مجموعة من الاعتقالات والتوقيفات على الصحف، كان أولها يوم 22 جانفي 1992 حيث تم توقيف مدير يومية "الخبر" ورئيس تحريرها.

وفي أكتوبر 1992 تم توقيف صحفي بجريدة "المجاهد" الأسبوعي، وفي عام 1993 تم توقيف يومية الوطن لمدة 9 أيام وجريدة المساء لـ 10 أيام نهاية 1994.

وذلك بنشرهم لمواضيع وتصريحات تتهم فيها السلطة بالمساس بالأمن العام والتحريض على الإرهاب، ومع مجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ومشروع المصالحة الوطنية سنة 2005، كرس قانون 1992 حول الإعلام الذي صدر بعد اعتماد التعددية منهج عام في الجزائر للحرية الإعلامية، وكفل حق إصدار الجرائد والنشريات، وسمح هذا الظرف بصدور عدة عناوين خصوصا وتزامنها مع الدعم الذي قدمته الدولة بهذا الخصوص.[2]

[1] نقلا عن عايش حليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[2] **نفس المرجع**، ص 65.

حيث منحت السلطات المخولة في الجزائر ما بين 1990 وجوان 2006 حوالي 504 اعتماد عنوان تنقسم بين اليومية والأسبوعية والشهرية، حيث أحصي ما يقدر بـ75 يومية باللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة إلى 119 أسبوعية و26 نصف شهرية.

غير أن التغيرات الاجتماعية الحاصلة على كل الأصعدة عجلت بتعثرات في المجال مما أدى إلى توقف العديد من العناوين بقرارات إدارية.

ويمكن التأكيد أنه من أفريل 1990 إلى ديسمبر 1999 طهر حوالي 510 عنوان جديد أما من جانفي 2000 إلى جوان 2006 قد منح الاعتماد لحوالي 25 عنوان جديد تتوزع على التالي:

15 يومية جديدة و6 أسبوعية وشهرية وحوالي 8 عناوين غير منتظمة غير أن بعض هذه حقق في وقت قياسي وفي ظرف وجيز طفرة معتبرة.[1]

2- 3 أنواع الصحف:

يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع تتميز كل صحيفة سواء كانت جريدة أو مجلة وفقا لعدد من المعايير وهي: معيار دورية الصدور، معيار مدى التغطية الجغرافية، معيار المضمون وطبيعة الجمهور، معيار الاتجاه السياسي للصحيفة، معيار حجم التوزيع والسياسة التحريرية، ومعيار الشكل الفني للصحيفة.

2-3-1 معيار دورية الصدور:

وعلى أساسه يمكن تقسيم الصحف إلى: صحف يومية وهي التي تصدر بصفة يومية دوريا، ومنها ما تصدر في الصباح، وبعضها مسائية، بالإضافة إلى الصحف الأسبوعية والنصف شهرية

[1] نقلا عن عايش حليمة، **مرجع سابق**، ص 66.

والصحف الشهرية والصحف ربع سنوية أو الفصلية وهي الصادرة كل ثلاثة أشهر والجرائد تصدر غالبا بصفة دورية أو على الأكثر أسبوعيا في حين أن المجلة تصدر في دورية لا تقل عن أسبوع.

2-3-2 معيار مدى التغطية الجغرافية:

ويقصد بها مدى وصول الصحيفة إلى القراء في الدولة التي تصدر بها، أو على مدى أوسع ليشمل عدة دول، وعلى هذا الأساس تقسم الصحف إلى صحف محلية والتي يغطي توزيعها محافظة أو منطقة معينة، والصحف القومية وهي الصادرة لتوزع على جميع أفراد الدولة، وتهتم بتغطية الأخبار التي تحدث في الدول ككل، أي أنها قد توزع خارج الدولة في دولة أخرى، والصحف الدولية وهي التي تصدر لتوزع في الدولة أو خارجها.[1]

2-3-3 معيار المضمون وطبيعة الجمهور:

ويعتمد هذا المعيار على مدى عمومية أو تخصص المضمون الذي تقدمه الصحيفة (سياسي، اقتصادي، المرأة، الطفل، الثقافة... الخ) ومدى مخاطبة الصحيفة لقطاع معين من الجمهور وتركيزها على اهتماماتها كالشباب أو الأطفال أو مضامين معينة، وعلى هذا الأساس تتقسم الصحف إلى: صحف عامة متخصصة: وهي صحف جمهورها عام وغير متجانس من حيث خصائصه وسماته، ومتنوع من حيث اهتماماته مستخدمة لغة صحفية بسيطة في نقل الأخبار والأحداث مبتعدة عن التراكيب والمصطلحات العلمية الدقيقة التي قد لا يفهمها غير المتخصصين.

2-3-4 معيار الاتجاه السياسي للصحيفة: حيث تنقسم إلى الصحف المستقلة أو شبه المستقلة التي لا تعبر عن أي اتجاه سياسي معين إنما تفتح صفحتها لكل الآراء والاتجاهات السياسية والاجتماعية.

[1] محمد علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن 21**، مصر، 2009، ص ص 57-58.

2-3-5 معيار حجم التوزيع والسياسة التحررية:

حيث تنقسم الصحف إلى صحف جماهيرية أو شعبية وهي ذات التوزيع الضخم، تركز على الموضوعات التي تهم القارئ العادي وتخاطب عواطفه بالدرجة الأولى كالجرائم، الرياضة، وأخبار المجتمع ونجومه والفضائح والأحداث، كما نجد صحافة النخبة أو الصحافة المحافظة والتي تميل إلى الاتزان في معالجة الأخبار والموضوعات الرسمية (اقتصادية، سياسية ...) وبين الاثنين توجد الصحف المعتدلة التي تجمع بين التوجه إلى الجماهير العريضة والمضمون المتوازن الذي يغطي اهتمامات كل فئات المجتمع.

2-3-6 معيار الشكل الفني للصحيفة:

إذ تنقسم إلى جرائد ومجلات يجدر بنا التذكير هنا أن عملنا هذا يخص الجريدة بالدراسة على وجه الخصوص حيث تتفق كل من الجريدة والمجلة في أنهما يصدران دوريا وفي مواعيد منتظمة، فالشكل والحجم الذي تصدر به الجريدة يختلف عن المجلة، فالجريدة عبارة عن طيات لعدد من الصفحات دون غلاف تأخذ إما الحجم الكبير أو الحجم النصفي وهناك حجم وسط غير شائع الاستعمال مثل: حجم مجلة صحيفة "Le Monde" الفرنسية في حين نجد المجلة تصدر في عدد أكبر من الصفحات ذات غلاف يتنوع حجمها ومضامينها،كما تركز الجريدة غالبا على ما حدث وخاصة الجانب الاجتماعي التفاعلي، في حين تختلف مواضيع المجلات عن الجرائد.

2- 4 وظائف الصحافة المكتوبة "الجرائد":

يصعب تحديد مجموعة من الخدمات التي تقدمها الجرائد إلى القراء بسبب تنوعها وتنوع قراءها وتشابك محتواها، وقد تجاوزت الصحافة بما أتيح لها من إمكانيات متطورة، وما اكتسبته من أهمية الوظائف البسيطة كالأخبار والإعلام، فقد حدد "لاسويل" في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين

ثلاث وظائف أساسية وهي: مراقبة البيئة، والعمل على تراب المجتمع و نقل التراث الثقافي، كما أسهم باحثون من أمثال "رايت" الذي أضاف وظيفة التسلية والترفيه، ثم أضاف "شرام" الإعلان.[1]

فالصحافة المكتوبة أضحت مؤسسة اجتماعية تمارس دورا كاملا ومسؤولا عما تنقله وتنشره للجماهير وفيما يلي بعض الوظائف التي تهدف الصحافة المكتوبة للقيام بها:

2-4-1 الوظيفة الإخبارية:

وهي الوظيفة التي تؤديها الوسائل الإعلامية عل اختلاف أنواعها إلا أن الصحافة المكتوبة تتفنن في طريقة عرض الأخبار وفي تنوعها، ويمكن للقارئ الرجوع إليها عند الضرورة، حيث تعمل الصحافة المكتوبة على تزويد الجمهور بمجموعة من المعطيات والدلالات التي تجعله دائم الإتصال بالمحيط الذي يتواجد فيه، فهذه الوظيفة هي التطور الطبيعي لوظيفة تغير أو شرح الخبر في وسائل الإعلام.[2]

2-4-2 وظيفة الترفيه والتسلية:

هي وظيفة قديمة وذلك لتحقيق الضغوطات النفسية والعقلية فهي تحاول ترفيه جمهورها بطرق مختلفة كزوايا الألعاب والكلمات المتقاطعة والمسابقات والألغاز، والقصص والرسوم الكاريكاتورية، لكن شريطة إلا تتجاوز هذه الوظيفة حدودها كي لا يصبح ضررها أكثر من نفعها، وذلك من خلال تحلي الصحافة بالمسؤولية الاجتماعية، حتى تتمكن من الحفاظ على استقرار جماهيرها، فبعض أخبار الجريمة والعنف يعتبرها البعض أسلوب لجذب وإثارة أكبر عدد من الجماهير تحت شعار التسلية، لكن نتائجها قد تكون أسوء كالترويج لهذه الظواهر الغريبة، بل حتى بعض الصحفيين يؤلفون قصصا ووقائع لا أساس لها من الصحة.

---

[1] محمد علم الدين، **مرجع سابق**، ص 60.

[2] محمد سيد محمد، **الإعلام والتنمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 335.

2-4-3 الوظيفة التاريخية:

مع مرور الوقت وتعدد وظائف الصحافة وشمول مادتها لغالبية أوجه النشاط الإنساني، صارت الصحافة المكتوبة تقوم بوظيفة هامة وهي تسجيل الوقائع الاجتماعية، وبالتالي صارت مصدر من مصادر التاريخ، فهي تقدم للمؤرخ وقائع الحياة الاجتماعية في حركتها اليومية.[1]

- تقوم الصحافة كمصدر للتاريخ بوظيفتين:

أولا: رصد الوقائع وتسجيلها والاحتفاظ بها للأجيال القادمة

ثانيا: القيام بقياس الرأي العام، أي أراء الجماعات والتيارات المختلفة إزاء وقائع وقضايا تاريخية معينة.

فمعالجة الجرائد اليومية للظواهر الاجتماعية كالجريمة والانحراف من حيث الأسباب، وعوامل انتشارها، والنتائج المترتبة عنها، فان هذه المعالجة تعبر عن فترة زمنية وتاريخية محددة في خضم واقع اجتماعي معين بظروف خاصة ونمط حياتي قد يختلف عن بقية الأنماط، كما يمكنها أن تكون مرجع للإطلاع .

2-4-4 الوظيفة التثقيفية:

تلعب وسائل الإعلام دورا تثقيفيا مهما بفعل مرافقتها للفرد خلال كل مراحله، وتعتبر وظيفة التثقيف من أهم الوظائف التي تقوم بها الصحافة المكتوبة وذلك بإكساب الفرد المهارات الاجتماعية وتعريفه بالخصائص الثقافية للمجتمع والتأكيد عليها حتى يتم تحقيق التماسك الاجتماعي.[2]

---

[1] محمد علم الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

[2] عبد الحليم فتح الباب وإبراهيم حفظ الله، **وسائل التعليم والإعلام**، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص 69.

ويدخل في هذه الوظيفة أيضا اكتساب الفرد للمهارات الاجتماعية وتعريفه بالخصائص الثقافية للمجتمع والتأكيد عليها حتى يتم تحقيق التماسك الاجتماعي، وكذلك التمسك بالعادات والتقاليد التي لا تتعارض مع الدين.[1]

2-4-5 الوظيفة الإقناعية:

حتى تتمكن الصحافة المكتوبة الوصول إلى نتائج تتفق إلى حد كبير مع الأهداف المرسومة ضمن ساسة الجريدة لا بد أن تعتمد على أسلوب إقناعي، فالاعتماد على الإقناع يكون بالتركيز على الواقع وإظهاره كما يراه الجمهور دون تزييف أو تحريف وهذا من واجبات الصحفي الذي حتم عليه الأمانة، ولا يتمثل الإقناع في الأسلوب العقلي فقط القائم على الحجج السليمة والبراهين المنطقية، بل يمتد ليشمل النواحي الأخرى للإقناع مثل الأسلوب العاطفي أو الإيحاء الغير مباشر، بهدف التأثير على الجماهير وتغيير السلوك الضار في المجتمع خاصة في الآونة الأخيرة حيث ظهرت وكثرت الظواهر الغريبة والعنيفة كجريمة السرقة والاختطاف وجريمة الشعوذة وغيرها، مما جعل محاربتها من أولويات الأجندة الإعلامية لكن من الضروري دراسة هذه الإستمالات الإقناعية بما يخدم الجمهور، وليس بما يؤدي إلى القيام بهذه السلوكيات فالإفراط قد يؤدي إلى نتائج عكسية.[2]

2-4-6 وظيفة ربط أجزاء المجتمع:(الترابط الاجتماعي):

تدرج الصحافة المكتوبة ضمن الأدوات الفعالة للترابط الاجتماعي وهي واحدة من مجموع وسائل الإعلام التي تتبوأ هذا الدور، فهي تتسم بوظيفة فاعلة داخل المجتمع، من خلال توظيفها للرسائل تتحدد مادتها عن طريق المجتمع الذي تتواجد به والإنسان الذي يعيش فيه فهي تهدف إلى تحليل وشرح وتفسير مختلف الأحداث والتعليق عليها للجماهير وتوفير الدعم والتعزيز لمراكز

[1] محمد علم الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[2] نقلا عايش حليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 59-60.

السلطة وللقيم الإجتماعية، والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى تكوين ولإيجاد إجماع حول القضايا المختلفة.[1]

2- 5 دور وسائل الإعلام في الحد من الجريمة:

تتولى المؤسسات الإعلامية دورا هاما ومسؤولية في التوعية والتثقيف والتنوير والتنمية الإنسانية، بصفة أن الوسائل الإعلامية المختلفة أضحت بمثابة الرفيق لكل فرد، ومن اجل تحقيق المؤسسات الإعلامية دورها هذا وجب عليها تنفيذ البرامج التالية:

2-5-1 التعاون بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التربوية والأمنية:

تلعب المؤسسات التربوية دور مهم في صياغة القيم والمبادئ في حياتنا، حيث لها تأثير على بناء أخلاقيات أفراد المجتمع وتوجيه سلوكياتهم توجيها يتفق مع قيم ومبادئ المجتمع، وذلك من خلال ترسيخ مبادئ الحس الأمني وتنميته.

ويتحقق التعاون بين المؤسسات التربوية والإعلامية من خلال إعداد برامج تربوية ذات صيغة إعلامية، التي تتناول كيفية محاربة الجريمة والاكتشاف المبكر لحالات الانحراف وذلك بإعداد اللافتات والملصقات والنشرات التعريفية وتوزيعها في محيط المدرسة، و الساحات العمومية، فالإعلام له تأثيره الواضح والسريع على المتلقين، لذا ينبغي ترشيده ليتبنى سياسات واضحة تهدف إلى تطوير علاقاته مع جميع المؤسسات التربوية، وتشجيعها على تزويد المؤسسات الإعلامية بمواد إعلامية مناسبة هدفها الإسهام في إيضاح الروابط الاجتماعية ودورها في تحقيق التماسك الاجتماعي وتأثير ذلك على البناء الأمني مما يسهل على المؤسسات الأمنية بالتخطيط الإعلامي السليم الذي يساعد في إيصال المادة الإعلامية الهادفة إلى كافة فئات المجتمع.[2]

---

[1] محمد سيد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] عبد المحسن بن السعد الداود، **أساليب المؤسسات الإعلامية العربية في الوقاية من الجريمة "الندوة العلمية " تكوين رأي عام واق من الجريمة**، الرياض، 2001، ص ص 103 - 109.

ويمكن أن يتحقق تكثيف التعاون بين المؤسسات التربوية والأمنية من خلال قيام المؤسسات التربوية بوضع الخطط التي تساند جهود الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة إعداد مواد تربوية تتناول الوقاية الأمنية وكيفية تحقيقها في المجتمع، ودور رجال الشرطة ومسؤولياتهم في مجال منع الجريمة كما يمكن أن تقوم المؤسسات الأمنية بإعداد البحوث العلمية التي تتناول القضايا الأمنية بأسلوب سهل وبسيط لعرضها على الطلاب تشجيعا لهم على الاهتمام بالتصدي لأي جوانب انحراف يلاحظونها، ولتقوية حاستهم الأمنية اتجاه بعض الظواهر التي قد تكون عادية في بدايتها، ولكنها قد تتحول إلى انحرافات خطيرة مستقبلا تقود إلى الانحراف والجريمة.

2-5-2 وضع برامج إعلامية لتوعية الأسرة والمجتمع:

من المعلوم أن المؤسسات التربوية والإعلامية تقوم بجانب كبير في التوعية، والتي تبدأ من محيط الأسرة الصغيرة ثم تنتقل في مراحل أخرى إلى المجتمع الواسع بمؤسساته المختلفة، فان المؤسسات الإعلامية يمكنها أن تقوم بدور فعال بتبصير المجتمع بواجباته في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والأمنية والثقافية.

ومن الجوانب التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ المؤسسات الإعلامية برامج في مجال توعية الأسرة والمجتمع لزيادة الوقاية من الجريمة يمكن الإشارة إلى ما يلي:[1]

- أن تشمل مواد التوعية الإعلامية على جوانب هدفها غرس القيم الدينية والتربوية والأخلاقية في النفوس، وتقويم الأخلاق وتهذيب السلوك وتشجيع الالتزام بالضوابط الاجتماعية.
- العمل على إنتاج وبث برامج تعليمية وتوعية إخبارية من شانها تدعيم وتنمية ثقافة الأفراد وخاصة الشباب بخطورة المحاكاة والتقليد غير المرشد وكيفية وقاية أنفسهم من الآثار السلبية لمواد العنف والإثارة والجريمة التي يتلقونها.

[1] عبد المحسن بن السعد الداود، **مرجع سابق**، ص ص 115- 116.

- تثقيف وتوعية جمهور المشاهدين والقراء بالآثار السلبية لمواد العنف والجريمة وغيرها في تغيير السلوك وتوجيهه.
- استطلاع اتجاهات الأسر حول ما تقدمه أجهزة الإعلام وأنواعها من مواد إعلامية ومبلغ حساسيتهم واستشعارهم لخطورتها عليها، فضلا عن الإفادة من أصحاب الخبرة للتوصل إلى وضع استراتيجيات شاملة وحلول للآثار السلبية للمواد الإعلامية التي تؤثر سلبا في السلوك.

2-5-3 أثر الصحافة على الظاهرة الإجرامية:

بالرغم من أهمية الصحافة في نقل الثقافة والمعرفة إلى أفراد المجتمع، لتحقيق الأهداف المنوطة بها في معظم الأحوال، إلا أنها من وجهة نظر البعض تعد وسيلة مشبوهة وموضع شك واتهام، إذ أنها تشجع على ارتكاب الجرائم بالنشر الدائم عنها، حيث تعمد الصحف غالبا في سبيل تشويق القارئ واجتذاب انتباهه إلى إبراز العناوين المثيرة للجريمة، والوصف لكيفية تنفيذها وبيان ما أحاط بارتكاب الجريمة من ظروف وملابسات مثيرة لا تخلو من المبالغة في معظم الأحيان، وبيان استخدام المجرم من وسائل في تنفيذ الجريمة والأسلوب الذي اتبعه في ذلك سواء كان ذلك من صلب الحقيقة أو من وحي الخيال.[1]

ويضاف إلى ما تقدم أن النشر في الصحف لا يقتصر على بيان ظروف الجريمة بل يتناول إجراءات الشرطة ووقائع جلسات المحاكم وما يدور فيها ما لم تكن سرية، وعلى نحو يبعد صفة الاحترام عنها مما يولد الشعور بضعف ثقة الجمهور في أجهزة العدالة الجنائية، وقد لوحظ أن معظم قراء باب الجريمة في الصحف هم من الأحداث والبالغين الذين يتأثرون بما تنشره تلك الصحف بصورة مثيرة، وإبراز كل ما هو بشع ورهيب، وإظهار مرتكبي الجرائم في صورة المغامرين الأبطال، الأمر الذي سهل انقياد هؤلاء إلى محاولة تقليدهم وسلوك سبل الجريمة، وخاصة أولئك الذين تحيط بهم ظروف خاصة تضعف من مقاومتهم للسلوك الإجرامي،ومع ذلك

[1] محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

فقد حاول البعض لاسيما أنصار مدرسة التحليل النفسي إثبات الدور الايجابي للصحافة في الحد من الظاهرة الإجرامية، لما تحققه من دور مانع للسلوك الإجرامي، وإذا كان هذا الرأي يحمل جانب من الصواب، فانه لا يمكن إنكار دورها الدافع إلى الجريمة.

ويرى المدافعون عن الصحافة أنها تلعب دورا هاما في ردع المجرم من خلال نشرها التغطية الواعية للجريمة، وصور المجرم وسير محاكمته، فضلا عن أن الصحافة تزيد من وعي المواطنين بنشرها وطرق ارتكابها وأساليبها كما في جرائم السرقة والنصب والاحتيال مثلا، وهي بذلك تساهم في بناء خبرة عامة لدى الجمهور، فيأخذون حذرهم مما يقيهم من مخاطر الإجرام، ويضاف إلى ذلك أن مهمة الصحافة نشر الأخبار والجريمة خبرا، ومن حق الإنسان معرفته والاطلاع عليه، وواجب رجال الإعلام كافة نشره وإذاعته سواء كان حسنا أو سيئا، ليكون أفراد المجتمع على علم بذلك، وبالتالي يزيد من ثقتهم بحسن سير أجهزة العدالة الجنائية، عندما يطمئنون على أن المجرمين لن يفلتوا من قبضة العدالة.[1]

[1] محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص ص 204-205.

ملخص الفصل:

يمكن القول أننا تطرقنا في هذا الفصل إلى التعرف على الصحافة المكتوبة بمختلف تعاريفها، وأيضا تحدثنا عن تاريخ وتطور الصحافة المكتوبة في الوطن العربي والجزائر وأهم المراحل التي مرت بها من فترة الإستعمار إلى فترك السيادة والحرية، كما تطرقنا إلى أنواع الصحف والتي تتحدد عبر عدة معايير وهي: معيار دورية الصدور، معيار التغطية الجغرافية، معيار المضمون وطبيعة الجمهور ...الخ، إضافة غلى وظائف الإعلام التي تدور مجملها حول التثقيف والتربية، الترفيه، الأخبار...الخ كما عرجنا كذلك على الدور المهم للإعلام في مكافحة جريمة القتل والحد منها وآثر الصحافة على الظاهرة الاجتماعية.

إلا أن وسائل الإعلام تخرج عن هذه الوظائف وتؤدي من خلال محتوياتها إلى التأثير على التوجه السلوكي للأفراد نحو الانحراف والجريمة، هذا من خلال تناقلها مختلف المظاهر الإجرامية في المجتمع.

الفصل الثالث

الجريمة في المجتمع

تمهيد:

تعتبر الجريمة من بين أخطر الآفات الاجتماعية الخطيرة التي تهدد استقرار المجتمع وأمان أفراده فمصطلح الجريمة تعارفت عليه البشرية منذ أن بدأت الحياة، حيث بدأنا فصلنا هذا بنبذة تاريخية عن الجريمة لنتطرق فيما بعد إلى ماهية الجريمة من مختلف مناظير العلوم، إضافة إلى أركان الجريمة والعوامل الداخلة فيها، وكذا العوامل المسببة لجرائم القتل، وتصنيفات جريمة القتل وآثارها على الفرد والجماعة، والدافع لإرتكاب هذه الجريمة، كما تطرقنا إلى بعض المعالجات والتوصيات لمواجهة هذه الآفة الخطيرة، لنختم بملخص الفصل.

3 الجريمة في المجتمع:

3-1 ماهية الجريمة:

3-1-1 نبذة تاريخية عن الجريمة:

إن الجريمة من الوقائع أو الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، وعانت منها الإنسانية على مر الزمن، فالإجرام ظاهرة اجتماعية وجدت في الماضي ولازالت موجودة حتى يومنا هذا، وكثرت الاجتهادات واتسعت دائرة التفسير حول العوامل التي تحدثها، فالملاحظ منذ القدم أن أفراد المجتمع يسلكون أنواعا متباينة من السلوك يتفقون في بعضها ويختلفون في البعض الآخر، وهكذا تسير الحياة في كل مجتمع إلى أن يأتي بعض الأفراد بأفعال معينة لا يتوافق عليها أفراد هذا المجتمع جميعهم أو اغلبهم، بحيث لا يستطيعون السكوت على حدوث مثل هذه الأفعال أو تمكين الأفراد منها أو تسهيلها لهم ولذلك فان المجتمع بهيئاته الرسمية أو بطرقه التأديبية في المجازاة، يعطي هؤلاء الأفراد حقهم من الجزاء الذي يكفل في اعتقاد أفراد المجتمع عدم العودة لمثل هذه الأفعال[1].

على الرغم من أن الجريمة من السلوكيات القديمة التي ارتبطت بوجود الإنسان ذاته، فان دراسة السلوك الإنحرافي والجريمة لم تأخذ منحى علميا إلا مع بداية القرن الثامن عشر (18) حيث ظهر الإهتمام بمشكلات الامتثال والضبط الاجتماعي لنظم وقسم المجتمع.

والواقع أن المجتمعات على اختلافاتها تنظر إلى الجريمة بمنظورات مختلفة وذلك يرتبط بدرجة تطورها وظروفها التاريخية والاجتماعية، فكما أن المجتمعات تتغير وتتطور فان نظرتها إلى

[1] منال محمد عباس، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، طبع نشر وتوزيع، مصر، 2011، ص 23.

الانحراف والجريمة تتغير كذلك، ولما كانت الجريمة كظاهرة اجتماعية لها صور مختلفة وأنواع متعددة فإنها تدل على أنواع متباينة من السلوك وليست نوعا واحدا مثلها في ذلك مثل مفهوم المرض لا يدل على حالة بذاتها بل يدل على عدة أنواع، كذلك يلاحظ أن نتيجة تعقد الحياة المدنية الحديثة والتطورات المختلفة التي مرت بها المجتمعات البشرية، ظهرت أنواع مختلفة وجديدة من الجريمة لم تكن معروفة من قبل، كما أن النظرة لبعض السلوكيات اختلفت، فبعض السلوكيات لم تكن تعتبر جرائم أصبحت اليوم مجرمة ويعاقب عليها القانون[1]. وهكذا يمكن أن نقول:" إن أنماط الجرائم تختلف في نسبتها وفي معدلاتها باختلاف التحول الاجتماعي والتغيرات الاقتصادية من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، نظرا لتأثرها بالمتغيرات المختلفة التي تطرأ على المجتمعات البشرية[2].

3-1-2 الجريمة من المنظور السوسيولوجي: هي رد فعل يخالف الشعور العام للجماعة وأنها أي فعل فردي أو جماعي يشكل خرق لقواعد الضبط الاجتماعي التي اقرها المجتمع، والذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع.

ويعتمد التعريف الاجتماعي للجريمة على بعض المعايير الاجتماعية كأساس لتحديد السلوك الإجرامي، وهو عداء ذلك السلوك للمجتمع، بمعنى أن الجريمة هي سلوك معاد للمجتمع، ويركز تعريف الجريمة على أساس الربط بين الجريمة وبين مصالح وقيم المجتمع.[3]

ويعد "دوركايم" من رواد المخل الاجتماعي حيث فسر الجريمة إلى كونها ظاهرة اجتماعية تتصل بتكوين المجتمع و طبيعة الحياة الاجتماعية وينتجها المجتمع نفسه من خلال إدانته.

---

[1] منال محمد عباس، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] **نفس المرجع** ص ص 33- 34.

[3] جمال معتوق، **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، سنة 2014، ص 27.

وتحديد بعض الأنماط السلوكية بوصفها أفعالا مخلة بالمعايير والقواعد المألوفة ويعتبرها جرائم.[1]

3-1-3 الجريمة من المنظور النفسي: إن علماء النفس ينظرون إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك معاد للمجتمع ولا شك كأي نوع من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي، ولذلك فان الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض في هذا السلوك الشاذ.

ويرى "برت Burt" أن التصرفات الإجرامية ما هي في آخر الأمر إلا انطلاق للدوافع الغريزية، انطلاقا حرا لا يعوقه عائق، والاعتداء والاغتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة.[2]

يرى بعض علماء النفس أن الجريمة ترجع إلى ضعف الأنا عند الفرد فيعبر بطريقة مباشرة عن دوافعه الغريزية ومتطلبات "الهو" لديه، أو يعبر بطريقة رمزية عن تلك الدوافع والمتطلبات القابعة في اللاشعور وفي كلتا الحالتين يوجد "أنا" ضعيف غير قادر على التوفيق بين القوى المتصارعة "الهو" و "الأنا العليا" و"الأنا".[3]

ويؤكد أنصار هذا الإتجاه على أن الجريمة نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية، وهذه الإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية، يتزعم هذا الإتجاه "سيغموند فرويد" الذي أنشأ مدرسة التحليل النفسي، وقد قسم النفس إلى ثلاثة أقسام هي:

الذات: وهي مستقر الميول الفطرية و النزاعات الغريزية والشهوات، وهي تسعى إلى تحقيق ذاتها دون اعتبار للقيم الإجتماعية.

الأنا: وهي بمثابة النفس العاقلة التي تعمل على كبح جماح الذات وترويضها.

---

[1] إبراهيم أكرم نشأت، **علم النفس الجنائي**، ط2، مطبعة النيزك، القاهرة، 1998، ص 16.

[2] **جمل معتوق، مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[3] الجنحي علي بن فايز، **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة**، مركز الدراسات والبحوث العلمية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2000، ص 125.

الأنا العليا: وتمثل المبادئ السامية وكل ماهو خير في الإنسان وتراقب وتوجه الأنا وتحمله المسؤولية عند التقصير في أداء وظيفتها.[1]

وبهذا يمكننا تعريفها من الناحية السيكولوجية على أنها إشباع لغريزة إنسانية بطريقة شاذة لا ينتهجها الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها، وذلك الخلل كمي أو شذوذ كيفي في هذه الغريزة مصحوب بعلة أو أكثر في الصحة النفسية وصادفت وقت ارتكاب الجريمة انهيار في الغريزة السامية وعدم الخشية من العقاب[2].

3-1-4 الجريمة من المنظور القانوني: هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون، وبمعنى آخر هي ذلك الفعل أو الامتناع الذي نص القانون على تجريمه ووضع عقوبة أو جزاء لمرتكبه، ويرتبط تعريف الجريمة من الناحية القانونية بقانون العقوبات من جهة وبالمجتمع من جهة أخرى، وهي كل فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلا في مشروعه لما ينطوي عليه هذا الفعل من المساس بشرط يعده المجتمع من شروطه الأساسية لكيانه أو من الظروف المكملة لهذا الشرط.

وهي كل فعل أو امتناع يقع بمخالفة قاعدة جنائية منصوص عليها ويتقرر له جزاء جنائي يتمثل في عقوبة جنائية أو تدبير احترازي.[3]

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 136.

[2] جمال معتوق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 21 – 28.

[3] جمال معتوق، **مرجع سابق**، ص 29.

كما تعرف الجريمة قانونيا بأنها الفعل الذي يقع بمخالفة لقانون العقوبات، وهناك من يزيد على هذا التعريف تفصيلا بان الجريمة هي كل عمل أو امتناع يجرمه النظام القانوني ويقرر له جزاء جنائيا (هي العقوبة) توقعه الدولة عن طريق الإجراءات التي رسمها المشرع.[1]

3-1-5 الجريمة من المنظور الإسلامي: إن الشريعة الإسلامية غنية بالمفاهيم عن الجريمة وأسباب السلوك الإجرامي في القران الكريم والسنة النبوية، فظهرت عدة تعاريف للجريمة في الفقه الإسلامي، فمن الآيات فيها لفظ الجريمة مباشرة كقوله تعالى: " إن الذين أجرموا كانوا من الذين ءامنوا يضحكون " المطففين الآية 29.

ومنها ما ذكر في نمط السلوك الإجرامي كالقتل والسرقة والظلم والتكبر والجبروت التي فهم المسلمون أنها جرائم من خلال طبيعتها أو من خلال تعنيف الله لمرتكبيها أو من خلال فرضه عقاب إزائها، كقوله تعالى: " من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أوفساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثيرا منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون " المائدة الآية 34.

وفي الحديث الشريف ربط الرسول صلى الله عليه وسلم سبب السلوك الإجرامي بفقدان الإيمان بالله تعالى.

فقد ورد في صحيح مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن".[2]

[1] منال محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2] جمال معتوق، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

وعليه تفهم الجريمة من المنظور الإسلامي أنها نتاج انحراف الفرد عن الطريق السوي الذي وضعه الخالق، وهي تحدث نتاج إغواء الشيطان للإنسان وتعني كذلك كل عمل أو قول يخالف الشريعة التي شرعها الله لعباده.[1]

3-2 أركان الجريمة :

3-2-1 الركن المادي للجريمة:

يقصد بالركن المادي للجريمة بأنه كل فعل أو سلوك إجرامي صادر عن إنسان عاقل، سواء كان ايجابيا أو سلبيا، يؤدي إلى نتيجة تمس حق من الحقوق المضمونة دستوريا (قانونيا) كالحق في الحياة، وارتكاب الجاني فعل القتل وهو إزهاق روح الإنسان أو إقدام الأم على عدم إرضاع ابنها حتى يهلك وهو الفعل المعاقب بالمادة 259 من قانون العقوبات، والحق في الحياة معاقب عليه بالمواد من 254 إلى 263 من قانون العقوبات.[2]

وقد ذهب الدكتور رضا فرج إلى تقسيم الركن المادي في حد ذاته إلى 3 عناصر هي:

- ✓ الفعل الايجابي أو السلبي –الامتناع– ولابد أن يكون إراديا.
- ✓ النتيجة وهي شرط ضروري لتوفر الركن المادي.
- ✓ العلاقة السببية وهي الصلة التي تربط بين الفعل والنتيجة.

الفعل الايجابي: أن يقوم الشخص بالاعتداء على إنسان آخر بالضرب فهناك اعتداء حركة إرادية من الجاني على المجني عليه حسب المادة 266 من قانون العقوبات.

---

[1] جمال معتوق، **مرجع سابق**، ص 40.

[2] قانون العقوبات الجزائري، **الجريدة الرسمية**، **رقم 84** ع 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.

الفعل السلبي: أن يمتنع شخص على تقديم الإسعافات الأولية لشخص في حالة احتضار وشيك على الموت حسب المادة 314 من قانون العقوبات.[1]

النتيجة: بعد الفعل يكون هناك نتيجة، ومثال ذلك الضرب والجرح العمدي المفضي للموت والفعل هو الاعتداء وهذا ما نصت عليه المادة 264 من قانون العقوبات.

العلاقة السببية: ويتجسد ذلك في المثال السابق بحيث أن الوفاة كانت نتيجة للضرب ولولا الاعتداء بالضرب لما توفي المجني عليه.[2]

3-2-2 الركن الشرعي للجريمة:

فالركن الشرعي يقصد به وجود نص قانوني يعاقب به على كل جريمة وهو ما يعرف بشرعية الجرائم والعقوبات، وهذا لضمان حرية الأفراد وحمايتهم من تعسف السلطة التنفيذية فقد نصت المادة الأولى من قانون العقوبات " لا جريمة أو تدبير أمن بغير قانون " كما انه لا يجوز أن يعاقب أي شخص عن الجريمة إلا بنص قانوني ساري المفعول، فالركن الشرعي هو الذي يحدد صفة المشروعية وغير المشروعية على الركن المادي للجريمة، فالقاعدة الشرعية المتعارف عليها في تشريعات العالم هي:

لا جريمة إلا بقانون – لا عقوبة إلا بقانون.

واحتراما لهذا المبدأ فلقد نص الدستور الجزائري في عدة مواد على احترام مبدأ الشرعية.

جاءت المادة 28 تنص: " كل المواطنين سواسية أمام القانون ".

المادة 42: " كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع الضمانات التي يتطلبها القانون ".[3]

---

[1] قانون العقوبات الجزائري، **الجريدة الرسمية**، مرجع سابق.

[2] بلعليات إبراهيم، **أركان الجريمة وطرق إثباتها في قانون العقوبات الجزائري**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 17.

[3] قانون العقوبات الجزائري، **الجريدة الرسمية، رقم 7، ع** 82-04، 13 فيفري 1982.

المادة 43:"لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم ".

عناصر الركن الشرعي: إن الركن الشرعي للجريمة الذي هو الصفة غير المشروعة للفعل الذي يقوم به الجاني وله ركنين أساسيين هما:

مطابقة الفعل لنص التجريم: هو انطباق تلك الأفعال التي يجرمها القانون لتلك النصوص التشريعية الموجودة، وكمثال على ذلك فعل السرقة وهو الاستيلاء على ملك الغير من مال منقول ينطبق عليه القانون المحدد في المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري.[1]

ألا يخضع الفعل المرتكب لسبب من أسباب الإباحة: فالدفاع الشرعي مثلا يخرج الفعل المجرم بنص القانون من دائرة التجريم حسب ما هو منصوص عليه بالمواد 39-40 من قانون العقوبات الجزائري.[2]

3-2-3 الركن المعنوي للجريمة:

وقد عرفه الأستاذ عبد الله سليمان: بأنه العلم بعناصر الجريمة وإرادة ارتكابها، ومن ثمة فانه توجد إشارة واضحة في العديد من نصوص قانون العقوبات الجزائري تشير إلى توافر القصد الجنائي متى توفر عنصر العلم والإرادة، مثل ما هو منصوص عليه بالمادة 73: " لا يعاقب من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 3000 إلى 30000 دج كل من ارتكب عمدا ... "

والمادة 180: " ...كل من أخفى عمدا...".[3]

وكذلك المادة 254 بقولها:" القتل هو إزهاق روح إنسان عمدا ".[4]

---

[1] بلعليات إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 94 - 95.

[3] قانون العقوبات الجزائري، **الجريدة الرسمية**، **رقم 7**، مرجع سابق.

[4] قانون العقوبات الجزائري، **الجريدة الرسمية**، **رقم 71**، ع 04-15، 10 نوفمبر 2014.

عناصر القصد الجنائي:

1 العلم: ويقصد به في قانون العقوبات الجزائري هو أن يكون الجاني بعلم باركان الجريمة التي يقترفها، فالعلم مرتبط بماديات الجريمة والنشاط الإجرامي الذي يقوم الجاني به.

2 الإرادة: ويقصد بها النشاط الذي يقوم به الجاني، وهو في حالة نفسية تذهب إلى تحقيق الفعل الإجرامي، والإرادة احد العناصر الأساسية في النشاط الإجرامي الهادف إلى تحقيق نتيجة معينة، ونستنتج ذلك من المادة 48: " لا عقوبة على من اضطرته إلى ارتكاب الجريمة قوة لا قبل له بدفعها".[1]

3-2-4 الفرق بين الجريمة والانحراف الاجتماعي:

- إن الانحراف مصطلح اجتماعي بينما الجريمة مصطلح قانوني.
- الانحراف تتعدد صوره وتقسيماته والتي تؤثر على الفرد، بينما الجريمة تتعدد تصنيفاتها وهي تؤثر على الأمن الاجتماعي والمجتمع بأكمله.
- الانحراف سلوك خارج عن المعايير ولا يعاقب عليه القانون، بينما الجريمة تمثل خروجا عن المعايير ويعاقب عليها القانون.
- الانحراف يستلزم تضافر جهود المؤسسات التربوية للعلاج والوقاية بينما الجريمة تستلزم مؤسسات عقابية تهتم برعاية المجرمين.[2]

ويمكننا القول أن الانحراف أوسع نطاقا من الجريمة وأكثر انتشارا، كما انه شيء نسبي يختلف من مجتمع لآخر، وليس كل انحراف جريمة بينما كل جريمة هي في النهاية انحراف اجتماعي.[3]

---

[1] بلعليات إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] **نفس المرجع**، ص 95.

[3] منال محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

3-3 أسباب حدوث الجريمة:

لقد بذل العلماء الذين اهتموا بدراسة الجريمة والمجرم وتدابير الوقاية منها في معرفة أسباب الجريمة واستعانوا بكل ما استطاعوا من العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية للوصول إلى تلك الأسباب والدوافع، وقد أنكروا الوسائل التي اتخذت في القديم لمعرفة أسباب الجريمة والتي كان يغلب عليها الطابع التجريدي[1]، وما يلي أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث الجريمة:

3-3-1 العوامل الطبيعية سبب في حدوث الجريمة:

يقصد بالعوامل الطبيعية مجموعة الظروف التي تسود في منطقة معينة مثالها حالة الطقس من حرارة وبرودة...الخ، ودرجة الرياح وطبيعة التربة، وتعاقب الليل والنهار.

وتصنف إلى عوامل تتعلق بزمن ارتكاب الجريمة، وأخرى تتعلق بمكانها.

أ/ العوامل الطبيعية المتعلقة بزمن ارتكاب الجريمة:

نعني بهذه العوامل تلك التي تحدد زمن ارتكاب الجريمة بين فصول السنة، تتبين بذلك مدى العلاقة بين الجريمة ودرجة الحرارة أو الرطوبة أو مقدار انتشار الضوء، فالظروف المناخية تختلف باختلاف الفصول، ففصول يقصر فيها النهار ويطول الليل فيقل مقدار انتشار الضوء فيها تبعا لذلك.[2]

ب/ العوامل الطبيعية المتعلقة بمكان وقوع الجريمة:

ويقصد بها تلك العوامل المتعلقة بتحديد أماكن إقامة المجرمين، وبمواقع المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم بالنسبة لمختلف الأحياء، لمعرفة أماكن تكاثف الجريمة أو تخلخلها، سواء كان ذلك

---

[1] عبود السراج، **علم الإجرام وعلم العقاب**، جامعة الكويت، ط2، الكويت، 1984، ص 157.

[2] محمد عبد الله الوريكات، **أصول علمي الإجرام والعقاب**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009، ص 191.

في الريف أو في الحضر، وأن معدلات الإجرام في الحضر أعلى منه في الريف وفي مناطق الحضر تتزايد نسبة الجريمة تبعا لما إذا كانت المدينة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة.[1]

3-3-2 العوامل الثقافية سبب في حدوث الجريمة:

تتمثل العوامل الثقافية في التعليم، ووسائل الإعلام المختلفة، والتقدم العلمي والدين وهي كما يلي:

أ/ **التعليم:** والمعنى المتقدم للتعليم ليس هو المقصود وحده في مجال الدراسات الإجرامية، وإنما يأخذ مفهوما أوسع من ذلك، فلا يقتصر على القراءة والكتابة فحسب وإنما يتجاوز ذلك عن طريق التهذيب والتربية وبث القيم الاجتماعية والخلقية الحسنة.

والتعليم بهذا المعنى ومدى تأثيره على ظاهرة الإجرام، هو محل خلاف بين علماء الإجرام حيث:

ذهب اتجاه من العلماء إلى القول بأن التعليم يعد وسيلة هامة للحد من ظاهرة الإجرام في المجتمع، ويقلل من نسبة ارتكاب الجرائم، وأن الأمية هي من العوامل الأساسية التي تساهم في حجم الإجرام، لان التعليم بما يودعه في ضمائر الأفراد من قيم اجتماعية يحول دون الإقدام على السلوك الإجرامي.[2]

وذهب اتجاه آخر إلى إنكار أي أثر للتعليم على المستوى العام للإجرام، ويستند أنصاره إلى العديد من الأسانيد التي تدعم صحة رأيهم فذهب البعض إلى أن التعليم انتشر بشكل كبير خلال القرن الماضي ولم يترتب عنه انخفاض يذكر في النسبة العامة للإجرام.

[1] **نفس المرجع**، ص 193.

[2] محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص 193.

ويضيف أنصار هذا الاتجاه إلى أن التعليم لا يقلل من نسبة الجريمة، بل على العكس يزيد من معدلات هذه النسبة، بما يتيحه للشخص المتعلم من إتقان الشر وتطويره، فهو يزود بأفكار وأساليب قد تعينه على ارتكاب الجرائم بتدبير محكم وتنفيذ دقيق.

وهناك اتجاه معتدل يتوسط الاتجاهين يرى أن التعليم يكون حائلا من ارتكاب الجرائم في بعض الحالات، ودافعا لارتكابها في حالات أخرى.

واستندوا إلى الإحصائيات الجنائية التي أجريت في بلجيكا وبلغاريا والمجر أثبتت أن نسبة إجرام الأميين أقل من نسبة المتعلمين، في حين العكس في ايطاليا والنمسا حيث أن نسبة إجرام الأميين أكثر من نسبة إجرام المتعلمين.

ب/ وسائل الإعلام: هذه الوسائل بمختلف أنواعها، التلفاز، الإذاعة، الصحف والمجلات والسينما، المسرح تعد سلاح ذو حدين إذ تستخدم في الخير لتحقيق الأغراض والأهداف المرجوة منها وبذلك تكون رسول خير، كما قد تكون رسول شر إذا استخدمت في هذا الإطار بحسب توجيه من يتحكم فيها، ولهذا فهي تعتبر من الأدوات التي تلعب دورا في الحياة الثقافية لأفراد الشعب، مما جعلها موضوع نقاش بين علماء القانون والاجتماع فيما إذا كان لها أثر في الظاهرة الإجرامية.[1]

3-3-3 العوامل الاقتصادية سبب في حدوث الجريمة:

تنقسم العوامل الاقتصادية من حيث صلة الفرد بها إلى قسمين:

عوامل عامة، وعوامل خاصة.[2]

[1] محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص 199.

[2] **نفس المرجع**، ص 207.

أ/ العوامل الاقتصادية العامة: فهي التي تتعلق بالمجتمع بأسره، ولا تخص فردا بعينه فيها، ومن بينها حالة التطور الاقتصادي أو حالة الكساد أو التقلبات الاقتصادية أو الرخاء العام.

ب/ العوامل الاقتصادية الخاصة: فهي تتعلق بأفراد المجتمع كل على حدا، ومن بينها حالة فقر الفرد أو عمله أو وجوده في حالة بطالة.

حيث اختلف الباحثون في علم الإجرام منذ القدم حول تحديد الصلة بين العوامل الاقتصادية والظاهرة الإجرامية، وانقسموا إلى ثلاثة اتجاهات كما يلي:

- ✓ **الاتجاه المبالغ في تقدير أهمية العوامل الاقتصادية:** يذهب أنصار هذا الإتجاه إلى القول بأن الجريمة ترجع إلى الظروف الاقتصادية في المجتمع، وهذا من منطلق النظام الرأسمالي الذي يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ما يترتب عنه من فوارق طبقية اجتماعية، مما يثير الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الطبقات الكادحة فيدفع البعض منهم تحت وطأة القهر إلى سلوك سبيل الجريمة.
- ✓ **الاتجاه المقلل من أهمية دور العوامل الاقتصادية:** يرى أنصار هذا الإتجاه أن العامل الاقتصادي ذو دور محدود في تفسير الظاهرة الاجتماعية، وبرر أنصار هذا الاتجاه صحة رأيهم بان كثيرا من الناس يعيشون ضنك ويعانون ظروف اقتصادية بالغة السوء، ومع ذلك لا يسلكون سبيل الجريمة، بينما كثير من الميسورين يعيشون في رخاء لا يتورعون عن مقاومة إغراء الجريمة وينزلقون في مهاويها.[1]
- ✓ **الاتجاه المعتدل في تقدير دور العوامل الاقتصادية:**

فهو يتوسط بين الاتجاهين السابقين، بحيث يرون أن هناك عوامل أخرى لها دور هام في مجال الإجرام، ولا يقللون من أهمية هذا العامل في إحداث السلوك الإجرامي، وإنما يذهبون مذهب وسط لا إفراط فيه ولا تفريط لدور العامل الاقتصادي في تفسير السلوك الإجرامي، حيث

[1] محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص 217.

يلعب العامل الاقتصادي دورا في السلوك الإجرامي إلى جانب العوامل الداخلية الأخرى والبيئة في إحداث الجريمة.

3-4 العوامل السببية لجريمة القتل:

3-4-1 الفشل والإحباط وجريمة القتل:

لقد جاء سبب الفشل والإحباط في مقدم الأسباب المفضية إلى جريمة القتل ومحاولة القتل، وهذا بعد الفشل في أعماله أو خططه المستقبلية، كالفشل في الدراسة أو طموحات الفرد السياسية والفشل في الحياة الأسرية أو الإخفاق في الحب، فان ظروف الفشل هذه تقود به إلى العدوان الذي يسلطه على شخص ملازما له وقريب إليه، وهذا الشخص عادة لا يستطيع الدفاع عن ذاته ومصالحه لأنه ضعيف الشخصية وغير قادر على حماية مصالحه الشخصية القريبة والبعيدة، والعدوان الذي يسلطه الفرد على الآخرين قد يأخذ صيغة القتل الذي يعد من أبشع الجرائم التي قد يرتكبها الفرد ضد أبناء مجتمعه والمحيطين به.[1]

3-4-2 وسائل الضبط الاجتماعي وجريمة القتل:

نعني بوسائل الضبط الأساليب والصيغ التي يعتمدها الفرد والمجتمع في السيطرة على سلوكه الجامح وعلاقاته الشاذة مع الآخرين.

ووسائل الضبط الاجتماعية قد تكون داخلية أو خارجية، فالداخلية تتمثل في الوجدان أو الضمير والمبادئ والقيم والعادات والتقاليد والدين والفكر، أما الخارجية فهي كالقانون والمحاكم وقوات الشرطة والأمن ومؤسسات العدالة الجنائية، علما بان وسائل الضبط، علما بان وسائل الضبط الاجتماعي قد تكون حازمة ومتشددة وقادرة على ضبط سلوك الفرد وعلاقته مع الآخرين، أو

[1] محمد عبد الله الوريكات، **مرجع سابق**، ص 221.

تكون ضعيفة وهزيلة وغير قادرة على ضبط سلوك الأفراد وتفاعلاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية اليومية.[1]

فإذا كانت ضعيفة فان الفرد يندفع إلى ارتكاب الجرائم والانحرافات، أما إذا كانت متشددة وتفرض العقاب الشديد فان احتمالات وقوع الجرائم لاسيما جرائم القتل سوف تنخفض أو تتقلص، وهكذا نلاحظ أن وسائل الضبط الاجتماعي لاسيما الخارجية منها تؤثر تأثيرا واضحا في معدلات الجرائم المرتكبة في المجتمع.

3-4-3 الأسرة والتنشئة الأسرية وجريمة القتل:

تؤدي الأسرة والتنشئة الأسرية دورها الفاعل المهم في حدوث جرائم القتل ومحاولات القتل، ذلك أن الأسرة الكبيرة الحجم وذات الإمكانيات الاقتصادية المحدودة لا تتمكن من انتهاج الأسس السليمة في التربية والإصلاح والمحافظة على الجيل الجديد من أخطار الانحراف والجريمة، فمعظم حوادث القتل التي يرتكبها أبناء هذه الأسرة ترجع إلى الفقر والحاجة الماسة إلى الأموال وتردي الأوضاع البيئية والمحيط وانخفاض المستوى الثقافي والعلمي، مع ضعف برامج التوجيه والإشراف على الأبناء، فضلا عن عدم قدرة مثل هذه الأسر على دفع أبنائها نحو السلوك القويم والعلاقات الاجتماعية السليمة، لذلك ترتفع ممارسات القتل ومحاولات القتل بين هذه الأنواع من الأسر الفقيرة.[2]

في حين تختفي ممارسات القتل والجريمة بين الأسر الغنية والمتمكنة اقتصاديا واجتماعيا.

---

[1] إحسان محمد الحسن، **علم اجتماع الجريمة**، دائر وائل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2008، ص 121.

[2] **نفس المرجع**، ص 122.

3-4-4 الجماعات المرجعية وجريمة القتل:

تعد الجماعات المرجعية التي هي عبارة عن تكتلات وتشكيلات من الأفراد أو المؤسسات دورا فاعلا في زيادة معدلات جرائم القتل نظرا لتأثيرها البالغ انطلاقا من تحلي الفرد بطباع وأفكار أعضائها ويقلد سلوكهم ويتأثر بهم، فعندما ينتمي الفرد إلى جماعات مرجعية يكون من أفراد يتسمون بخصال غير حميدة والعادات السيئة والتربية الناقصة، فان الفرد الذي ينتمي إليها ويكتسب سلوكهم المنحرف ويتحلى بأفكارهم ومواقفهم بل يكون واحدا منهم.[1]

3-4-5 الأسباب الاقتصادية وجريمة القتل:

تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسؤولة عن جريمة القتل في المجتمع، ذلك أن جريمة القتل لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، فجريمة القتل ما هي إلا ردود أفعال للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الفرد والجماعات، كما أن معدلات جرائم القتل تزداد في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي يعرفها المجتمع، في حين تنخفض معدلات جريمة القتل إبان فترات الانتعاش والرخاء الاقتصادي لقد قام العديد من علماء الإجرام وعلى رأسهم البروفيسور الهولندي "وليام بون كير" بدراسة الصلة بين الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع وجريمة القتل، لقد وجد البروفيسور "بون كير" في دراسته هذه بأن جريمة القتل تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع، فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملابسات اجتماعية هو المسؤول بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن جرائم القتل المرتكبة في المجتمع، فجرائم القتل هي ظواهر ترجع إلى الفقر والبطالة وانقطاع مصادر الدخل والحرمان الاقتصادي.[2]

---

[1] إحسان محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص 124.

[2] **نفس المرجع**، ص 127.

3-5 تصنيفات جريمة القتل وآثارها على الفرد والمجتمع:

3-5-1 الدافع لإرتكاب جريمة القتل والتصنيفات المختلفة لها:

إن التصنيفات التي كثيرا ما اعتمدت في دراسة جريمة القتل عادة ما تفرق بين جرائم الغيرة والشرف وجرائم المال وجرائم الثأر والجرائم السياسية وغيرها، ونريد هنا دراسة موضوع تصنيف جرائم القتل حسب الدافع بأكثر دقة وإيراد أمثلة مفصلة لما وصلت إليه أهم الدراسات في هذا الغرض،[1] ربما قد يجعل إدراجها ضمن صنف معين من أصناف جرائم القتل صعبا أو تعسفيا، و من المفيد أن نشير كذلك في مطلع حديثنا عن التصنيفات لجرائم القتل حسب الدافع أن العديد من الباحثين صنفوا جرائم القتل نوعا أخر من التصنيف لا يعتمد الدافع وإنما يعتمد عنصرا أخر قد يوحي بالدافع في بعض الأحيان وقد لا يوحي به وهذا العنصر هو صلة الجاني بالمجني عليه، كأن يكون جاره أو زميله في الشغل أو أحد أفراد أسرته ...الخ ومن النتائج التي تبينت لوضوح من خلال هذه الدراسات انه كلما كان الأفراد قريبين من بعضهم أكثر، تشدهم إلى بعضهم علاقات مكثفة في حياتهم اليومية، تزايدت إمكانية نشوب النزاعات و الخلافات بينهم وظهور العداوة التي قد تؤدي إلى ارتكاب جريمة القتل، و في هذا المعنى يقول "شسني" أنه إن كان لنا أن نتخوف من احد، فليس من الأجنبي علينا الذي نصادفه في الطريق و إنما من اقرب الأقرباء إلينا.

وفي دراسة أجريت في أمريكا وزعت جرائم القتل المسجلة في الفترة 1978.1968 على ثلاث مجموعات، الجرائم العائلية، وقتل المعارف، وقتل الأجانب، و يقصد به الحالات التي ليس فيها للجاني سابق معرفة بالمجني عليه، وتبين الدراسات أن الرجال نسبتهم أكثر بين الجناة في

[1] عبد الله معاوية، **الدافع إلى إرتكاب جريمة القتل في الوطن العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص 60.

الأنواع الثلاث من الجرائم، و كذلك أن النساء يقترفن عددا مرتفعا من الجرائم نسبيا، و أن السود يقترفون عددا كبيرا من الجرائم على الأجانب.

ومن المفيد كذلك أن نذكر أن التصنيف شغل الكثير من الباحثين في موضوع جريمة القتل، وهو يحتل في العديد من هذه الدراسات موقعا مركزيا.

وعلى سبيل المثال فإن الدكتور عزت عبد الفتاح في دراسته لجرائم القتل، من اجل السرقة، وضع التصنيف التالي للعلاقة بين الجاني و المجني عليه:[1]

1 علاقة شخصية:

- ✓ علاقة قرابة عائلية.
- ✓ علاقة صداقة.
- ✓ علاقة جنسية.

2 علاقة غير شخصية:

- ✓ علاقة مهنية.
- ✓ علاقة ناتجة عن الاشتراك في عملية مشبوهة.
- ✓ غياب أي علاقة سابقة بين الجاني والمجني عليه.
- ✓ حالات القتل من أجل السرقة في المؤسسات التجارية.
- ✓ حالات قتل سائقي سيارات الأجرة (تاكسي) ومشابه ذلك.
- ✓ حالات قتل التي تنتج عن مقابلة شخصية بين الجاني و المجني بالقوة.

[1] عبد الله معاوية، **مرجع سابق**، ص ص 62 – 63.

وحتى التصنيفات الفرعية للنوع الواحد من جرائم القتل، فقد تختلف من بحث إلى أخر، ولنا مثال على ذلك في تصنيف كل من "تور لنكس" و "رابينوكفيكز" لجرائم الغيرة.

في بحث أجرته سنة 1930 صنفت فيه جرائم القتل و عددها 122 جريمة قتل صنفين:

- ✓ القتل بدافع عملي ومنه قتل الزوج زوجته من اجل الزواج بأخرى ومنه قتل المعشوق زوج حبيبته.[1]
- ✓ والقتل بدافع وجداني وعاطفي.

أما " رابيتو فيكز" فهو يصنف مرتكبي جرائم القتل إلى خمسة أصناف:

1 **جريمة الغيرة المثالية:** وتتوافر فيها العناصر في نفس اللحظة كأن يقتل الجاني زوجته عند ضبطه إياها وهي متلبسة بالخيانة الزوجية في حين لم يكن يشك في أخلاقها من قبل

2 **جريمة الغيرة البحتة:** وتكون فيها المدة الفاطنة بين العناصر الثلاثة الوجيزة.

3 **جريمة الغيرة المباشرة:** ويكون فيها الفاصل الزمني بين حدوث فكرة القتل وأخذ القرار الطويل، ثم ينفذ القتل بعد اخذ القرار مباشرة.

4 **جريمة الغيرة الإرادية:** ويكون فيها الفاصل بين العنصرين الأولين قصيرة وبين العنصرين الآخرين طويل فيتردد الجاني مدة بعد اتخاذ قرار القتل.

5 **جريمة الغيرة المدبرة:** ويكون فيها الفاصل الزمني طويل بين فكرة القتل وأخذ القرار وتنفيذه.[2]

أخيرا نورد بعض التصنيفات الشاملة لقضايا القتل بشتى أنواعها ونبدأ بتصنيف قديم اقترحته "هتزندرف" منذ سنة 1975 وهو يعتبر جرائم القتل ثلاثة أنواع:

---

[1] عبد الله معاوية، **مرجع سابق**، ص ص 64 – 65.

[2] **نفس المرجع**، ص 66.

أ/ الجرائم التي تعود إلى دافع مادي أو مالي: كالقتل من أجل السرقة والقتل من أجل الإرث والقتل بسبب الحاجة.

ب/ الجرائم المتصلة بالجنس: بالمعنى الواسع للكلمة كالقتل بسبب الغيرة والقتل دفاعا عن الشرف والقتل بسبب فقدان الأمل في استجابة المعشوق لدعوة الجاني والقتل بعد الاغتصاب من أجل ممارسة الجنس.

ج/ القتل بدافع الثأر والحقد وضمن هذه المجموعة نجد كذلك الإغتيالات السياسية والقتل بسبب التعصب الديني، وعن الدكتور "عبد الفتاح" كذلك أنه من المحاولات القديمة بتصنيف جرائم القتل ماذهبت إليه "فرنكل" التمييز بين صنفين أساسيين يتفرع كل منهما بدوره إلى عدة أنواع:

1 – الحالات التي تكون الجريمة ارتكبت بدافع مادي وهي:

- ✓ القتل من حسم خلافات إقتصادية ومالية.
- ✓ القتل من أجل التخلص من شخص كان الجاني يثقل كاهله أو للخلاص من دفع جراية غذائية أو غيرها.

2 الحالات التي لادخل للمال والأسباب المادية فيها وهي:

- ✓ الغيرة و الخيانة الزوجية.
- ✓ الرغبة في التخلص من صاحبه أو منافس كزوج المعشوقة أو زوجة المعشوق.
- ✓ الثأر والانتقام بسبب الخلافات الشخصية.
- ✓ الخصام والعراك بحكم المزاج.[1]
- ✓ التضامن و التكتل.

[1] عبد الله معاوية، **مرجع سابق**، ص 66.

وفي دراسة الانثولوجيا قام بها "بريليون" في غربي إفريقيا صنف المؤلف جرائم القتل خمس أصناف:

1- قتل السحرة ومن يتهم بتعاطي السحر.
2- قتل السارق ومن يتهم بالسرقة.
3- القتل بالسبب الخيانة الزوجية.
4- قتل المواليد المشبوهين والمعوقين.
5- قتل الأطفال الذين يتشاءم لولادتهم.

و أخيرا بداخل الوطن العربي صنفت البواعث على القتل الدراسة التي اشرف عليها الدكتور "محمد عثمان نجاي" في مصر كالتالي :[1]

الأخذ بالثأر، قصد السرقة، قتل في المشاجرة، إنتقام للعرض، نزاع عائلي، نزاع مالي.

هكذا يبين أن الأصناف لكل دراسة تتأثر بالواقع المحلي للمنطقة التي تجري فيها الدراسة، وأن التصنيفات يمكن أن تشتمل على عدد قليل من الأصناف ويمكن أن تكون أكثر دقة فتحتوي على عدد أكبر من الأقسام وأن تتفرع الأقسام بذاتها إلى أصناف فرعية، كل ذلك حسب الحاجة، وحسب الهدف الذي يرمي إليه الباحث ويبقى في أخر الأمر لكل تصنيف من التصنيفات طابعه الاعتباطي نسبيا، إذ يمكننا أن نتصور تنقيحا لهذا التصنيف، أو نعوضه بتصنيف مختلف إلى حد ما.[2]

[1] عبد الله معاوية، **مرجع سابق**، ص 69.

[2] محمد محمود نجاتي وآخرون، **ملامح جريمة القتل**، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 1970، ص 203.

3-5-2 الآثار النفسية لجريمة القتل على الفرد والجماعة والمجتمع:

تترك جريمة القتل الآثار النفسية الآتية:

1 تنتج جريمة القتل غالبا ما تحدث إلى تصدع شخصية الفرد وانفصامها وتفكك عناصرها الأساسية.

2 جريمة القتل تسبب خوف الفرد من المجتمع وانسحابه منه وتكوين أقل العلاقات معه.

3 تنتج جريمة القتل التي تسود في المجتمع إلى تفكك الجماعة وتصدعها.

4 تنتج جريمة القتل إلى خوف الجماعة وترددها عن تكوين العلاقات مع الأفراد والمجتمع الكبير.

5 تسبب جريمة القتل التي تسود في المجتمع إلى ضياع أمال وطموحات وأهداف المجتمع وتبعثرها وبالتالي عدم قدرة المجتمع على بلورتها.[1]

3-5-3 الآثار الاجتماعية لجريمة القتل على الفرد والجماعة والمجتمع:

تترك جريمة القتل الآثار الاجتماعية الآتية:

1 تؤدي جريمة القتل إلى انسحاب الفرد من المجتمع وعزلته وعدم طمأنينته للمجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل معه.

2 تؤدي جريمة القتل إلى خوف الفرد من المجتمع الذي يعيش في وسطه وهذا الخوف يقلل من حجم عطاء الفرد للمجتمع ويقتل مبادرته في خدمة المجتمع والتضحية من أجله.

[1] إحسان محمد الحسن، **مرجع سبق ذكره** ، ص 136.

3 لا تهدد جريمة القتل الفرد فحسب بل تهدد الجماعة أيضا وتهديد الجماعة يدفعها إلى الإعتزال وضرب طوق العزلة عنه والتمرد عليه وعدم الاستعداد على التعاون معه.

4 جريمة القتل تقود الجماعة إلى ضعف نشاطها والتضحية من أجله بل والوقوف ضد أهدافه وطموحاته التي يتوخى تحقيقها والتوصل إليها.

5 جريمة القتل تنشر الفوضى والارتباك في رجوع المجتمع وهذه الفوضى وهذا الارتباك لا يشجع المجتمع على بلوغ ما يريد تحقيقه من أهداف.[1]

3-5-4 الآثار الاقتصادية لجريمة القتل على الفرد والجماعة والمجتمع:

1 جريمة القتل تؤدي إلى انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد وأن انقطعت هذه المصادر فإن أسرته سوف تتضرر اقتصاديا وماديا وهنا يقع الفرد وأسرته في مشكلة الفقر نتيجة جريمة القتل التي تعرض لها.

2 جريمة القتل التي يتعرض لها الفرد لا تشجعهم على العمل وتكسر هممهم في العمل والإنتاج خوفا من تعرضهم لجريمة القتل وعدم عمل الأفراد أو توقفهم عن العمل يؤثر سلبا في الإنتاجية، وهذا ينتج في ارتفاع الأسعار وتعرض فئات الآلاف من الأفراد إلى مشكلة الفقر والبؤس.

3 جريمة القتل التي تقع في المجتمع لا تمكن الجماعات والمؤسسات من العمل والإنتاج لأن جريمة القتل تقود إلى انعدام الثقة وزعزعة الأمن وغياب الطمأنينة عن الجماعة وترددها عن العمل والإنتاج، وهذا سبب تقليص حجم السلع المعروضة في الأسواق وارتفاع أسعارها وعدم قدرة الشرائح والفئات الاجتماعية على حيازتها واقتناءها.[2]

---

[1] إحسان محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص 137.

[2] **نفس المرجع**، ص 138.

4 جريمة القتل التي تسود في المجتمع تعمل على تفكك الجماعة الاجتماعية عن طريق إنهيار قيمها ومقاييسها وأهدافها وطموحاتها وهذا ما يؤثر سلبا في بنائها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية الخارجية، الأمر الذي يحد من نشاطها الإقتصادي ويؤدي إلى تدهور واضمحلال حياتها الاقتصادية و المادية و تعرضها إلى مشكلة الفقر.

3-5-5 التوصيات والمعالجات لمواجهة جريمة القتل ومحاولات القتل:

لا يمكن لبحث يتعلق بجريمة القتل أن يكون فاعلا وهادفا دون اهتمامه بمعالجة هذه الجريمة الخطيرة والتحرر من سلبياتها وشرورها، إلا أن معالجتها ينبغي أن تتطرق إلى الأسباب الداعية لها، أي معالجة الأسباب الموضوعية والذاتية المفضية لها على النحو التالي:

1 ضرورة تمكين الفرد من تفادي احتمالية الفشل والإحباط الذي يتعرض له، والفشل قد يكون دراسيا وعلميا أو سياسيا أو انفعاليا أو مهنيا أو اقتصاديا، لكي لا يضطر الفشل والمحيط في أعماله إلى ارتكاب الأعمال العدوانية ضد الآخرين والتي أخطرها القيام بعملية القتل.

2 ينبغي أن تكون وسائل الضبط الاجتماعي وخاصة الخارجية منها شديدة وحازمة كالقوانين والمحاكم وأجهزة العدالة الجنائية وقوات الشرطة والأمن، فإذا كانت هذه الوسائل متشددة وحازمة فإن جرائم القتل لابد أن تنخفض بينما إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي متساهلة وغير حازمة فاءان معدلات جريمة القتل لابد أن ترتفع.

3 ينبغي أن تعتمد الأسرة على الأساليب التنشئة والتهذيبية والتقويمية الفاعلة والحازمة التي تحول دون قيام أفرادها بارتكاب أفعال القتل محاولات القتل ضد الآخرين من أبناء المجتمع فضلا عن اهتمام الأسرة بتوفير ما يحتاجه الأبناء من مقومات مادية وغير مادية تضمن عدم ارتكابهم الجرائم الخطيرة.

4 ضرورة اختلاط وتأثر الفرد بالجماعات المرجعية السوية والملتزمة خلقيا واجتماعيا وسلوكيا، مع ضرورة ابتعاده وتجنبه الاختلاط بالجماعات السيئة والمشبوهة التي يمكن أن تؤثر سلبا في سلوكيات الفرد وتفاعلاته مع الآخرين.

5 ضرورة معالجة الأمراض النفسية لتي يعاني مها الفرد والتي قد تدفعه أي إرتكاب جريمة القتل، كمعالجة حالات القلق عدم توفر الطمأنينة عند الفرد وعدم استقراره وضعف تكييفه للبيئة التي يعيش فيها، ذلك أن مثل هذه المعالجة للأمراض النفسية التي يعاني منها سوف تحول دون ارتكابه لجرائم القتل ومحاولات القتل.[1]

[1] إحسان محمد الحسن، **مرجع سابق**، ص ص 140-141.

ملخص الفصل :

يمكن القول أن الجريمة تختلف مفاهيمها بحسب إختلاف التخصصات وخاصة منها: الاجتماعية، النفسية، القانونية، والدينية وذلك باختلاف الزمان والمكان، حيث أنه لايمكن أن تحدث جريمة إلا إذا توافرت لها الشروط الثلاثة: وهي الركن المادي والركن الشرعي والركن المعنوي للجريمة، وذلك تحت تأثير عدة عوامل وليس عامل واحد ومنها العوامل الطبيعية (المناخ، ودرجة الحرارة واختلاف الليل والنهار) والعوامل الثقافية (التعليم وغيره) والعوامل الاقتصادية (الفقر، البطالة، والثراء) فكل عامل من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي له دور في حدوث الجريمة في المجتمع، وخاصة جريمة القتل التي ترجع إلى عدة أسباب ومن بينها وسائل الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية والفشل والإحباط والجماعات المرجعية وأخيرا العامل الاقتصادي سبب في حدوث جريمة القتل في المجتمع الجزائري.

كما تطرقنا أيضا إلى الدافع إلى إرتكاب جريمة القتل والتصنيفات المختلفة لهذه الجرائم، والآثار النفسية والاجتماعية لجريمة القتل، وأيضا تحدثنا على أهم التوصيات والمعالجات في مواجهة جريمة القتل ومحاولات القتل.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي

1/ نشأة جريدة النهار اليومي وتاريخ صدورها (جريدة جزائرية):

جريدة النهار اليومي: هي جريدة يومية جزائرية مستقلة تصدر عن شركة الأثير للصحافة في حيدرة بالجزائر العاصمة، العنوان: 13شارع أرزقي عبري حيدرة الجزائر، صدر أول عددها عام 2007.

تعتبر هذه الجريدة أول جريدة يومية مستقلة في الجزائر تعد من بين أهم الصحف والجرائد الجزائرية التي لها نسبة مقروئية جد مرتفعة وهي عبارة عن صحيفة إخبارية يومية ناطقة باللغة العربية كما لها نسخ إلكترونية متوفرة في موقعها الرسمي،تتناول الأحداث السياسية والرياضية بالإضافة إلى الاقتصاد والثقافة والأمور الاجتماعية على مستوى الحدث المحلي أو الوطني أو العالمي إذ يسميها البعض بصحيفة الأخبار الجزائرية، تصدر من صحفيين إعلاميين ذو خبرة في فن التحرير، كما أنها لا تتبع لأي حزب سياسي.

صاحب الجريدة أو مؤسسها:

أنيس رحماني هو المدير العام الذي قام بتأسيس جريدة النهار اليومي كان قد اشتغل من قبل مدير تحرير جريدة الشروق اليومي، يتم سحب جريدة النهار اليومي الجديد في أربع مطابع وهي موجودة في الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، ورقلة، يصل سحبها اليومي إلى 400 ألف نسخة،[1]وتضم الجريدة العديد من الصحفيين الذين يعتبرون من أعمدة الجريدة، إلى جانب رئيسة التحرير سعاد عزوز وهي من كبار المحققين ضمن جريدة "الخبر" سابقا نجد كلا من محمد يوسري، حبيبة محمودي، سامي سي يوسف، ووسيم بن عورة، وكل هؤلاء من الجيل الجديد في قطاع الصحافة.

[1]http /www.ennaharonline.com 10-04-2017,h14:00.

2- التحليل الكمي والكيفي لجدول اختيار العينة المدروسة:

الجدول رقم (1): يوضح كيفية إختيار العينة المدروسة:

العدد	الأسبوع	التاريخ
01	الأسبوع 01	الخميس 01 ديسمبر 2016
02	الأسبوع 02	الجمعة 09 ديسمبر 2016
03	الأسبوع 03	السبت 17 ديسمبر 2016
04	الأسبوع 04	الأحد 25 ديسمبر 2016
05	الأسبوع 05	الإثنين 02 جانفي 2017
06	الأسبوع 06	الثلاثاء 10 جانفي 2017
07	الأسبوع 07	الأربعاء 18 جانفي 2017
08	الأسبوع 08	الخميس 26 جانفي 2017
09	الأسبوع 09	الجمعة 03 فيفري 2017
10	الأسبوع 10	السبت 11 فيفري 2017
11	الأسبوع 11	الأحد 19 فيفري 2017
12	الأسبوع 12	الإثنين 27 فيفري 2017

ملاحظة: استثنينا عددين من الأسبوع الإصطناعي، لأن جريدة النهار اليومي لا تصدر يوم الجمعة.

3- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة المساحة للعينة المدروسة:

الجدول رقم (02): يوضح المساحة المخصصة للموضوع من خلال الأعداد المدروسة:

المساحة / العدد	سم^2	النسبة المئوية %
العدد (01)	272.91	%4.23
العدد (02)	925.2	%14.36
العدد (03)	114.91	%1.78
العدد (04)	680.11	%10.55
العدد (05)	986.11	%15.30
العدد (06)	191.05	%2.96
العدد (07)	156.6	%2.43
العدد (08)	432.97	%6.72
العدد (09)	350.06	%5.43
العدد (10)	2332.83	%36.20
المجموع	6442.75	%100

من خلال الجدول التالي الذي يوضح المساحة المخصصة من طرف جريدة النهار اليومي لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري، من خلال الأعداد المختارة في دراستنا هذه حيث قمنا بحساب المساحة الإجمالية للجريدة الحقيقية على المساحة الإجمالية بصيغة PDFوبعدها نجد المقياس (1.90^2) الذي هو نتيجة عملية القسمة الأخيرة (÷)، حيث قمنا بضرب المساحة المخصصة لكل عدد من الأعداد المدروسة في (×) هذا المقياس (1.90^2)، ومنه نجد المساحة الحقيقية، وبعد عملية الحساب السابقة وجدنا أن المساحة الإجمالية المخصصة في كل الأعداد المختارة والمتمثلة في 10 أعداد هي 6442.75 سم^2.

الجدول رقم (03): يوضح المساحة التحريرية الإجمالية المخصصة لموضوع محل الدراسة:

المساحة	سم^2	النسبة المئوية%
المساحة الإجمالية للجريدة	284169.6 سم^2	%100
المساحة التحريرية المخصصة	6442.75 سم^2	%02.26

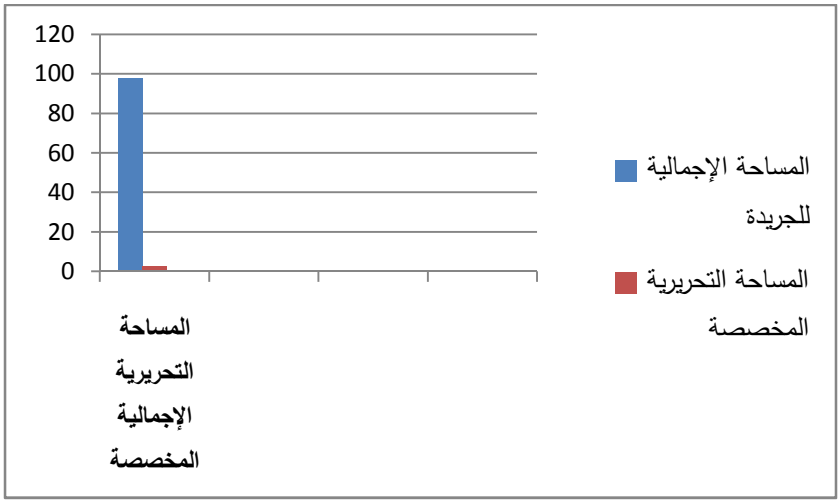

مخطط بياني يوضح المساحة التحريرية الإجمالية المخصصة للموضوع محل الدراسة

التحليل الكمي:

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا أن المساحة الإجمالية المخصصة للمعالجة الإعلامية لجريدة النهار اليومي لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري قدرت ب 6442.75 سم^2 وبنسبة مئوية تمثلت في2.26%.

التحليل الكيفي:

ومنه يمكننا القول أن جريدة النهار اليومي قد منحت لموضوع جريمة القتل قدرا ضئيلا من الأهمية وهذا لأنها منحت مواضيع جرائم القتل حجما صغير من مساحتها التحريرية وبنسبة ضئيلة جدا قدرت ب 2.26% مما يدل على أن الجريدة لم تولي للموضوع أهمية بالرغم من حساسية هذا الأخير في المجتمع الجزائري خصوصا أننا مجتمع مسلم، مقارنة بالمواضيع الأخرى مثل: السياسية والرياضية...والتي تستحوذ على عدة صفحات كاملة في العدد الواحد من الجريدة.

3- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة موقع النص للعينة المدروسة:

الجدول رقم (04): يمثل توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة:

التكرار / الصفحة	التكرار	النسبة المئوية%
الصفحة الأولى	06	%16.66
الصفحة 2 إلى 5	07	%18.91
باقي الصفحات	20	%54.05
الصفحة الأخيرة	3	%08.33
المجموع	36	%100

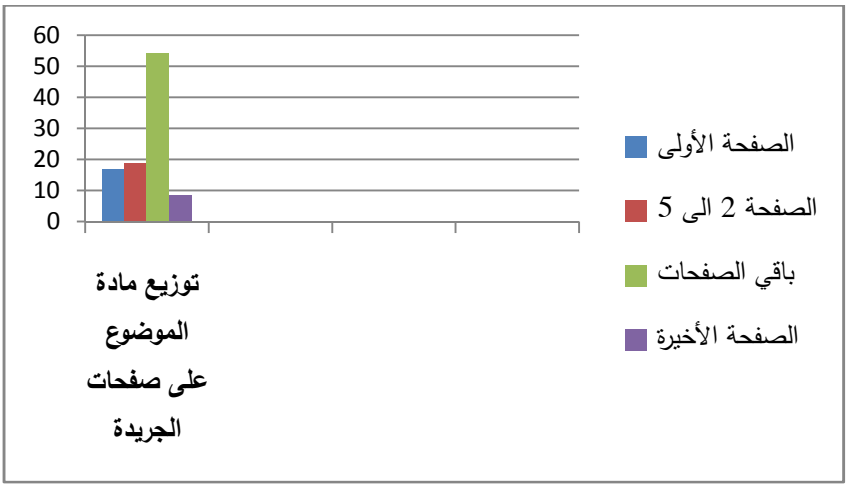

مخطط بياني يوضح توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة.

التحليل الكمي:

يتضح من خلال الجدول (04) الذي يمثل توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة، أن جريدة النهار اليومي قد خصصت نسبة 54.05% في باقي صفحاتها في تناولها لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري، ثم تليها الصفحات من 2 إلى 5 بنسبة 18.91%، في حين جاءت أقل نسبة للصفحتين الأولى والأخيرة بنسب متقاربة.

التحليل الكيفي:

انطلاقا مما سبق نستنتج أن جريدة النهار اليومي قد حصرت معظم المواضيع الخاصة بجريمة القتل في باقي الصفحات الوسطى من 6 إلى ما قبل الصفحة الأخيرة، بإعتبار أن أهم الصفحات هي الصفحة الأولى والثالثة، فيمكننا القول أن جريدة النهار أعطت أهمية لأكثر الأحداث التي تشغل الرأي العام في هذه الفترة، أهمها المواضيع السياسية فيما يتعلق بالتحضير للإنتخابات التشريعية 04 ماي 2017، وفي الرياضة الحدث الأبرز نهائيات كأس أمم إفريقيا بالغابون ومشاركة المنتخب الوطني في هذه التظاهرة الكروية، خصوصا مع شغف الجمهور الجزائري نحو هذه الرياضة العالمية، و منه يمكننا القول ان هذين الموضوعين (السياسة و الرياضة) يعتبران

أهم المواضيع التي تطرقت إليهم جريدة النهار اليومي في هذه الفترة، وبالتالي فقد أدرجتها في أهم صفحات الجريدة، بينما لم تدرج المواضيع المتعلقة بجريمة القتل في هذه الصفحات.

4- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة موقع النص داخل الصفحة للعينة المدروسة:

الجدول رقم (05): يمثل توزيع مواضيع النشر داخل الصفحة:

الموقع	التكرار	النسبة المئوية%
أعلى اليمين	10	%33.33
أسفل اليمين	08	%26.66
أعلى اليسار	08	%26.66
أسفل اليسار	04	%13.33
المجموع	30	%100

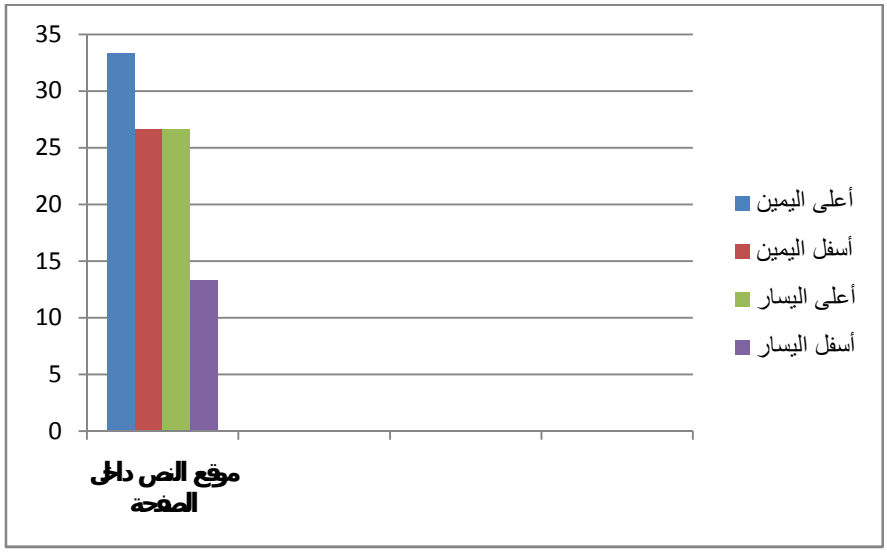

مخطط بياني يوضح موقع النص داخل الصفحة

التحليل الكمي:

من خلال الجدول أعلاه الممثل كيف وزعت جريدة النهار اليومي مواضيع جريمة القتل، نلاحظ أن توزيع المواضيع داخل الصفحة جاء بنسب متفاوتة أعلاه نسبة هو موقع أعلى اليمين بنسبة قدرت ب 33.33%، تليها نسبة موقع أسفل اليمين وأعلى اليسار بنفس النسبة والتي بلغت 26.66%، وبدرجة أقل وأخيرا نسبة موقع أسفل اليسار ب 13.33%.

التحليل الكيفي:

ومنه يمكننا القول أن جريدة النهار اليومي منحت موضوع جريمة القتل أهمية بارزة لكن بدرجة قليلة، وهذا نظرا لنشرها معظم مقالاتها المتعلقة بموضوع جريمة القتل في أعلى اليمين من الصفحة،فمواضيع النشر داخل الصفحة تختلف كل حسب أهميتها، فالمواضيع الأكثر أهمية نجدها منشورة في أعلى الصفحة من اليمين، لأن القارئ عندما يفتح الجريدة تجذب عينه مباشرة في زاوية أعلى اليمين، بينما المواضيع الأقل أهمية نجدها في أسفل الصفحة وفي زاويتها بحيث لا تقع عين القارئ عليها، ومن خلاله فإن إدراج جريدة النهار اليومي لمواضيع جريمة القتل في أعلى الصفحة من الجهة اليمنى، ماهو إلا دليل على مدى اهتمام الجريدة بمثل هذه المواضيع، ورغبتها في إبراز الحدث للقراء.

5- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الأنواع الصحفية للعينة المدروسة:

الجدول رقم (06): يوضح الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة موضوع جريمة القتل:

التكرار / الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
خبر	23	%76.66
تقرير	05	%16.33

تحقيق	01	%03.33
أخرى	01	%03.33
المجموع	30	%100

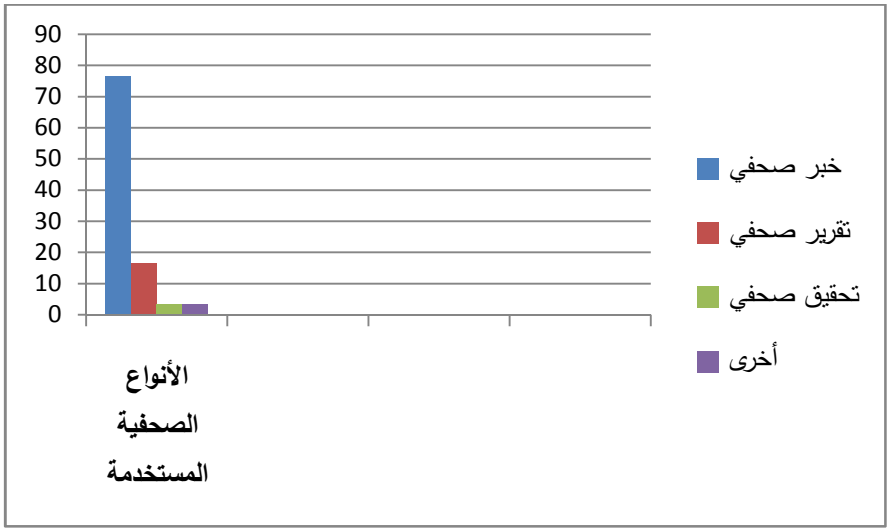

مخطط بياني يوضح الأنواع الصحفية المستخدمة

التحليل الكمي:

نلاحظ من خلال الجدول التالي و الذي يوضح عناصر الأنواع الصحفية المتعلقة بموضوع جريمة القتل، أن جريدة النهار اليومي خصصت نسبة 76.66% لنوع الخبر الصحفي، يليها التقرير بنسبة قدرت ب 16.66%، ثم يأتي التحقيق و المقال الصحفي بنسب متساوية و بدرجة أقل .%03.33

التحليل الكيفي:

ومنه نقول أن تركيز جريدة النهار اليومي على الخبر الصحفي يعكس طبيعة الصحيفة محل الدراسة باعتبارها يومية إخبارية بالدرجة الأولى، تهتم بجمع الأخبار والترويج لها، لذلك تعتمد على نوع الخبر الصحفي كنوع بارز لنقل الأخبار والوقائع، فإعتماد الجريدة على الطابع

الإخباري من خلال ما يوضحه الجدول أعلاه عن طريق نقل الخبر والتقرير وإهمال بعض الأنواع الصحفية الأخرى كالريبورتاج والعمود و التعليق، المقال الصحفي ...الخ، فهما ينقلان الخبر كما هو دون تفسير أو تحليل أو الغوص في حيثيات الموضوع، هذا مايعيب الجريدة في طريقة معالجتها للموضوع، حيث أن الاعتماد على الأنواع الصحفية الأخرى يخدم الموضوع أكثر خصوصا المواضيع الحساسة كموضوع دراستنا.

لأن التأثير على القراء و تشكيل أراء يكون بالتنوع و استخدام أكثر من نوع صحفي.

6- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة العناصر التيبوغرافية للعينة المدروسة:

الجدول رقم (07): يمثل فئة العناصر التيبوغرافية:

الفئات الفرعية	عناصر الفئات الفرعية	التكرار	النسبة المئوية %
العناوين	مانشيت	05	%07,93
	رئيسي	34	%53.96
	تمهيدي	19	%30.15
	فرعي	05	%07.93
	المجموع	**63**	**%100**
الصورة	بصورة	06	%18.75
	بصورتين	03	%09.37
	أكثر من صورتين	01	% 03.12
	بدون صورة	22	%68.75
	المجموع	**32**	**%100**
الألوان	ملونة	02	%25.00
	غير ملونة	06	%75.00
	المجموع	**08**	**%100**

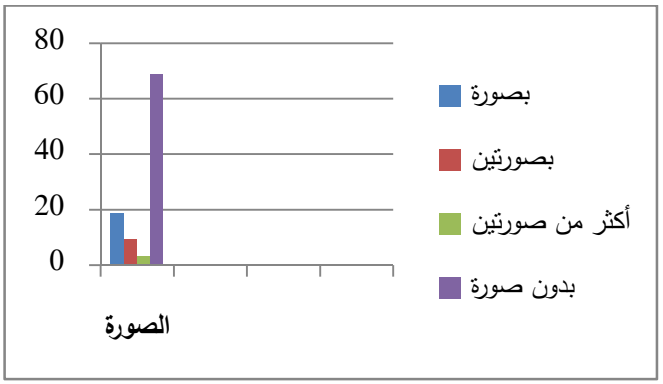

مخطط بياني يوضح فئة الصورة المستخدمة.

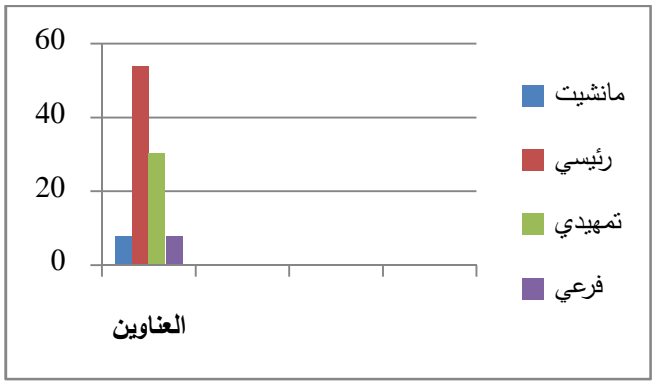

مخطط بياني يوضح فئة العناوين المستخدمة.

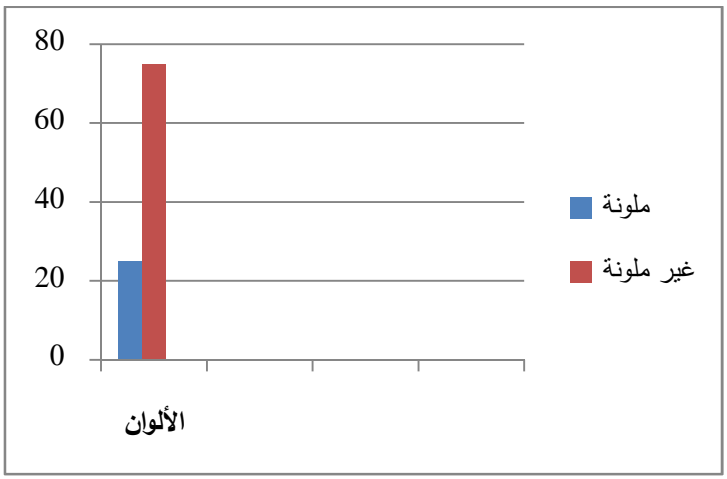

مخطط بياني يوضح فئة الألوان المستخدمة.

التحليل الكمي:

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل فئة العناصر التيبوغرافية فنلاحظ أن الفئة الفرعية المتمثلة في العناوين، فإن عنصر العنوان الرئيسي تصدر أول النسب والتي قدرت ب53.96% يليها العنوان التمهيدي بنسبة 30.15%، في حين جاء المانشيت والعنوان الفرعي بنفس النسبة قدرت ب 07.93%.

أما فيما الفرعية الثانية المتمثلة في الصورة فيظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن عنصر النص بدون صورة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 68.75%، في حين جاء عنصر النص بصورة ثانيا بنسبة 18.75%، يليه عنصر النص بصورتين ب 09.37% ثم عنصر أكثر من صورتين ب 03.12%.

وفيما يخص الفئة الفرعية الثالثة المتمثلة في الألوان فنلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الصورة غير الملونة أولا بنسبة 75.00%، في حين أن الصورة الملونة بنسبة أقل قدرت ب 25.00%.

التحليل الكيفي:

وانطلاقا من الجدول أعلاه يمكننا القول أن جريدة النهار اليومي اعتمدت على عدة أنواع من العناوين أثناء معالجتها لجريمة القتل في المجتمع الجزائري، فالعنوان يعتبر مؤشرا يعتمد عليه لمعرفة أهمية المواضيع المنشورة، حيث يلعب شكل العنوان دورا كبيرا في إثارة اهتمام القارئ و جذبه لقراءة موضوع معين، و يعتبر المانشيت أكثر العناوين إثارة لكونه عنوان عريض و يشغل عرض الصفحة كاملة، ولهذا فالمواضيع المصحوبة بالمانشيت هي المواضيع الأكثر أهمية، كذلك العنوان الرئيسي و التمهيدي يصحبان المواضيع المهمة، و تختلف أهمية كل موضوع تبعا لاختلاف العنوان المصاحب.

ومن خلال البيانات في الجدول أعلاه الذي تم تحليله توضح قلة الإهتمام الذي توليه جريدة النهار اليومي لموضوع جريمة القتل، حيث لم يتم استخدام المانشيت إلا 5 مرات فقط.

وبالرجوع إلى بيانات الجدول المبينة أعلاه، تظهر لنا أن أغلب المواضيع المتعلقة بجريمة القتل بدون صور، هذا ما يعكس لنا مجددا قلة الإهتمام الذي توليه جريدة النهار اليومي لجريمة القتل في المجتمع الجزائري، فالصورة لها تأثير كبير على القراء، بل يذهب بعض العلماء إلى القول بأن الصورة أكثر تأثير من الكلمة المطبوعة، ولذلك فالصورة تعتبر أهم الوسائل التي يستعملها

الصحفي لإبراز أهمية الموضوع و إضفاء الحيوية و التشويق عليه، وهو ما لم تعتمد عليه جريدة النهار اليومي في معالجتها للموضوع.

أما من حيث استخدام الألوان في الصحافة المكتوبة لجذب القراء ولفت انتباههم إلى مواضيع معينة، وعليه فكلما كان الموضوع مهما استعملت الألوان أكثر، ومن خلال تحليلنا لبيانات الجدول أعلاه يتضح لنا عدم استخدام الألوان بكثرة في المواضيع المدروسة من طرف جريدة النهار اليومي، هذا ما يدل على عدم الإهتمام الذي توليه الجريدة لموضوع جريمة القتل.

7- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئات الموضوع للعينة المدروسة:

الجدول رقم (8): يمثل فئات الموضوع:

الفئات الفرعية	عناصر الفئات الفرعية (مؤشراتها)	التكرار	النسبة%
الأسباب الحقيقية لجريمة القتل	الخلافات والمناوشات	37	%37.00
	السرقة	12	%12.00
	العامل النفسي	13	%13.00
	المستوى المعيشي	11	%11.00
	ظروف مجهولة	27	%27.00
	المجموع	**100**	**%100**
وصف حالات مشاهد جريمة القتل	مشهد إغراقه في بركة من الماء	10	%20.00
	مشهد عدة طعنات بألة حادة	18	%36.00
	مشهد جريمة مهول	14	%28.00
	مشهد قتله على طريقة أفلام الأكشن	07	%14.00
	أخرى	01	%02.00
	المجموع	**50**	%100
الوسائل المستخدمة في جريمة القتل	سلاح ابيض	46	%49.46
	الانتحار	15	%16.12
	سلاح ناري	24	%25.80
	أخرى	08	%08.60
	المجموع	**93**	**%100**
	فتح تحقيق امني	29	%41.42

دور السلطات الأمنية	توقيف الجناة وتقديمهم للقضاء	18	%25.71
	حملة بحث و تحري عن الجناة في محيط الجريمة	19	%27.14
	أخرى	04	%05.71
	المجموع	**70**	**%100**
دور الجهات القضائية	الأمر بفتح تحقيق قضائي	11	%19.64
	إستجواب المتهمين	15	%26.78
	الإطلاع على حيثيات الجريمة	16	%28.57
	اصدار العقوبات اللازمة	14	%25.00
	المجموع	**56**	**%100**
رد فعل المواطنين	الإبلاغ عن الجناة	12	%23.52
	الإتصال بالإسعاف	10	%19.60
	تقديم يد المساعدة	11	%21.56
	المساهمة في القبض على الجناة	07	%13.72
	تقديم معلومات على الحدث	10	%19.60
	أخرى	01	%01.96
	المجموع	**51**	**%100**

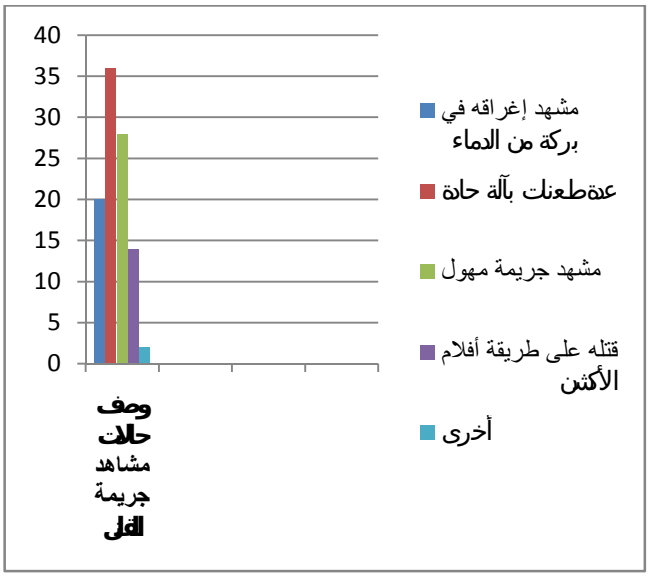

مخطط بياني يوضح وصف حالات مشاهد جريمة القتل.

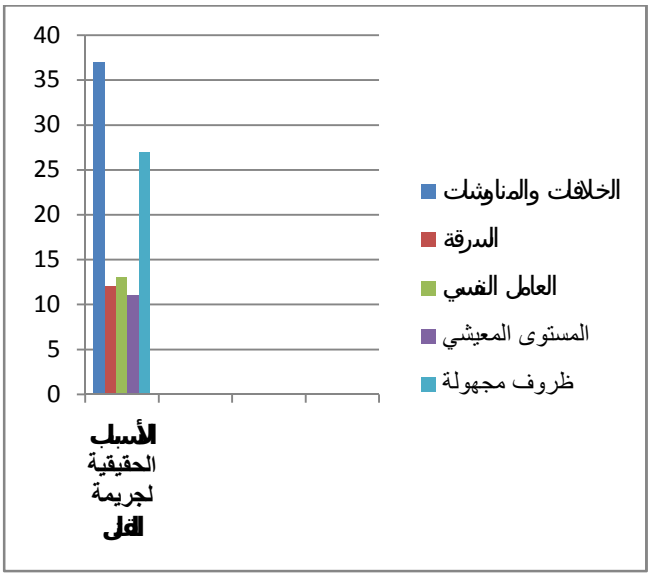

مخطط بياني يوضح الأسباب الحقيقية لجريمة القتل.

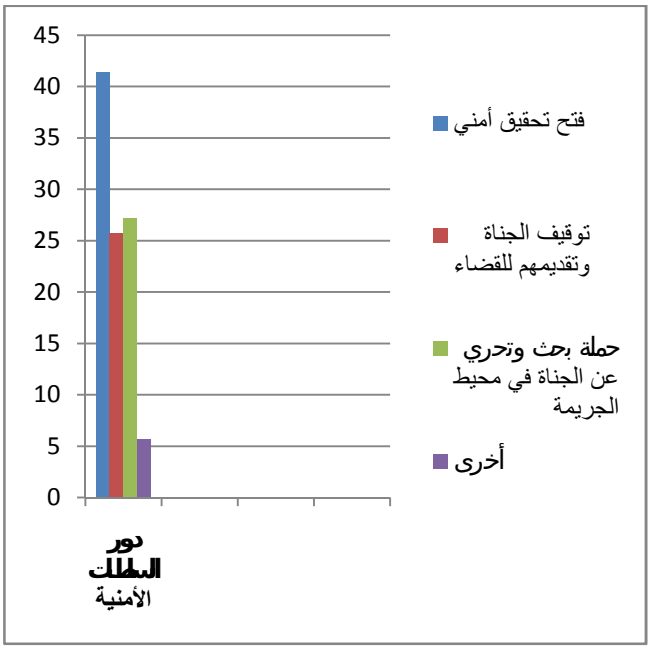

مخطط بياني يوضح دور السلطات الأمنية.

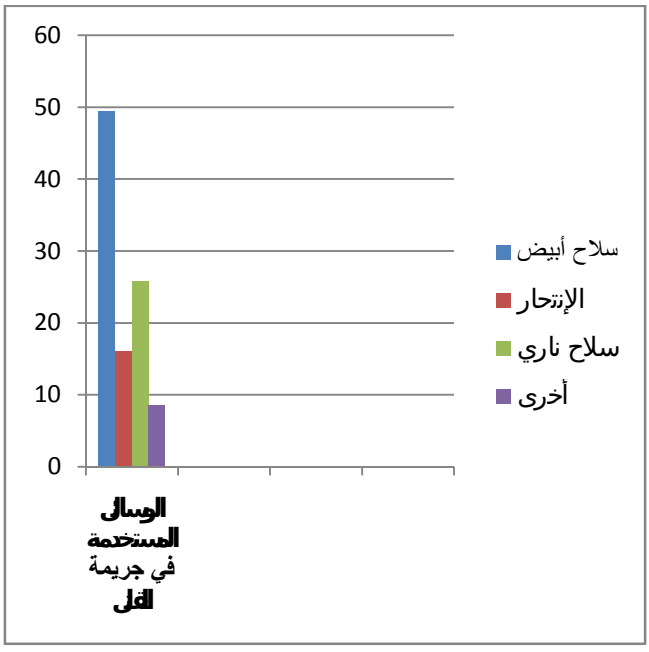

مخطط بياني يوضح الوسائل المستخدمة في جريمة القتل.

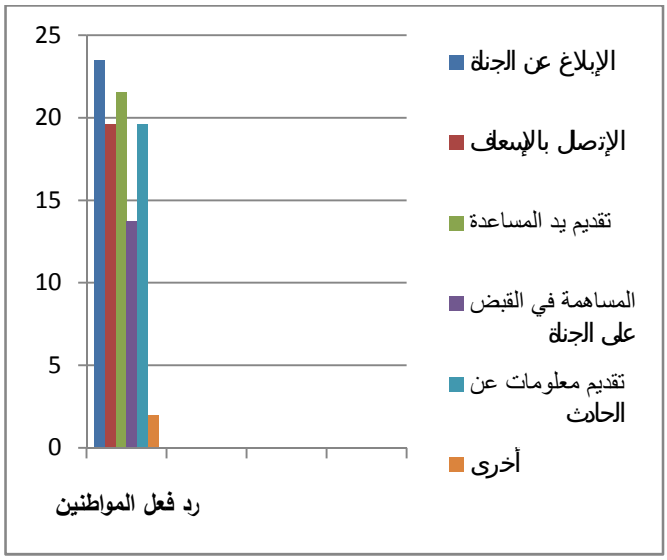

مخطط بياني يوضح رد فعل المواطنين.

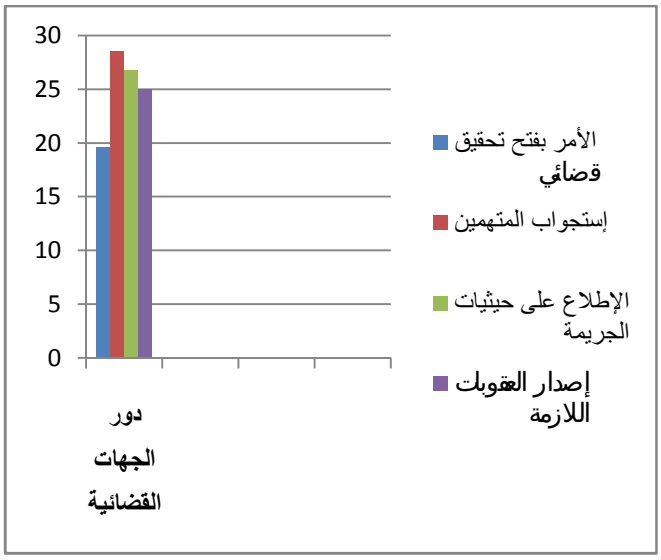

مخطط بياني يوضح دور الجهات القضائية.

التحليل الكمي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المتمثل في فئات الموضوع أن فئة الأسباب الحقيقية لجريمة القتل والمتمثلة في مؤشراتها انه جاء مؤشر الخلافات والمناوشات في المرتبة الأولى بنسبه 37.00%، يليه مؤشر ظروف مجهولة بنسبة بلغت 27.00%، ثم مؤشر العامل النفسي بنسبة 13.00%، وأخيرا مؤشر السرقة والمستوى المعيشي بنسب متقاربة.

أما فما يخص الفئة الفرعية الثانية والمتمثلة في وصف حالات مشاهد الجريمة، فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى نسبة كانت لمؤشر مشهد عدة طعنات بآلة حادة بلغت 36.00%، يليها مؤشر مشهد جريمة مهول بنسبة 28.00%، فما جاء مؤشر مشهد إغراقه في بركة من الدماء ومشهد قتله عل طريقة الأكشن بنسب متقاربة، وأخيرا مؤشر أخرى.

وفي الفئة الفرعية الثالثة الوسائل المستخدمة في جريمة القتل فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر سلاح أبيض بنسبة 49.46%، يليه مؤشر سلاح ناري بنسبة 25.80%، ويليه مؤشر الإنتحار بنسبة 16.12% وأخرى بنسبة 08.60%.

في حين نلاحظ في الجدول أعلاه من خلال الفئة الفرعية لدور السلطات الأمنية فتح تحقيق أمني تصدر أول النسب والتي قدرت ب 41.42%، يليه مؤشر حملة بحث وتحري عن الجناة في محيط الجريمة بنسبة 27.14%.

في حين جاء توقيف الجناة وتقديمهم للقضاء بنسبة 25.71%وبدرجة اقل أخرى بنسبة 05.71%.

في حين أن في الفئة الفرعية دور الجهات القضائية أعلاه في الجدول نلاحظ أن مؤشر الإطلاع على حيثيات الجريمة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 28.57 %، تليها إستجواب المتهمين بنسبة بلغت26.78%، ثم فئة إصدار العقوبات اللازمة بنسبة بلغت 25.00%، وأخيرا الأمر بفتح تحقيق قضائي بنسبة 19.64%.

وفي الفئة الفرعية الأخيرة رد فعل المواطنين نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر الإبلاغ عن الجناة جاء في أول النسب والتي تقدر بنسبة 23.52%، يليه مؤشر تقديم يد المساعدة بنسبة 21.56%، في حين جاء مؤشر الإتصال بالإسعاف و تقديم معلومات عن الحدث بنسب متساوية بلغت 19.60%، وبدرجة أقل مؤشر القبض على الجناة ب 13.72% وأخرى بنسبة 01.96%.

التحليل الكيفي:

ومن خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه يمكننا القول أن جريدة النهار اليومي نجدها كررت مصطلح الخلافات والمناوشات بكثرة، وهذا راجع إلى أن أغلب جرائم القتل المرتكبة يعود سبب حدوثها إلى الخلافات و المناوشات التي تحدث بين الجاني و الضحية، أو أي مشاكل فيما بينهم أو في المحيط الذي حولهم (مشاكل أسرية، تجارية، أو خيانة ...الخ).

ولهذا فإننا نستنتج أن السبب الرئيسي في حدوث جريمة القتل يعود الخلافات والمناوشات بنسبة كبيرة حسب ما قمنا بتحليله وفق العينة المدروسة.

أما فيما يخص الفئة الفرعية الثانية وصف حالات مشاهد جريمة القتل فإننا نجد جريدة النهار اليومي استعملت عدة أوصاف أثناء معالجتها للموضوع محل الدراسة، كمصطلح مشهد عدة طعنات بآلة حادة ومشهد جريمة مهول دون نسيان الأوصاف المبالغ فيها الأخرى كقتله على طريقة أفلام الأكشن وإغراقه في بركة من الدماء، هذا ما يوحي أن جريدة النهار بالغت في وصفها مشاهد جريمة القتل وهولت من الأمر، هذا مايؤثر سلبا على الأشخاص خصوصا المراهقين منهم، ماقد ينتج عنه التأثير وتقليد نماذج هذه الجريمة البشعة.

فيما يخص فئة الوسائل المستخدمة في جريمة القتل نستنتج أن جريدة النهار اليومي كررت بكثرة سلاح أبيض، من حيث الأدوات المستخدمة في عملية القتل، وهذا يدل على أن مختلف هذه الجرائم تتم عن طريق استعمال سلاح أبيض بمختلف أنواعه (خنجر، سكين، آلة حديدية...الخ) وهذا يرجع لسهولة الحصول عليه وسهولة إخفاءه.

أما فئة دور السلطات الأمنية فنستخلص من خلال بيانات الجدول أعلاه أن أهم شيء تكرر في معالجة جريدة النهار اليومي لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري هو عنصر فتح تحقيق أمني وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على الحرص الكبير للسلطات الأمنية و محاولة الحد من هذه الجريمة، من أجل الوصول إلى نتائج، ولا يتم هذا إلا عن طريق القانون بفتح التحقيقات الأمنية لمعرفة الملابسات الحقيقية لهذه الحادثة.

أما فيما يخص دور الجهات القضائية فنستنتج أن جريدة النهار اليومي كررت بكثرة على عنصر الإطلاع على حيثيات الجريمة، وهذا يدل على أن السلطات القضائية تحاول من خلال هذه النقطة الأساسية للوقوف على مدى سهر الجهاز القضائي على معرفة الدلائل وأسباب الجريمة، قبل البدء في تقديم الأحكام القضائية.

أما فيما يخص الفئة الفرعية الأخيرة رد فعل المواطنين، فإننا نجد أن جريدة النهار اليومي كررت بكثرة عنصري الإبلاغ عن الجناة وتقديم معلومات عن الحادث، هذا ما يدل على مساهمة

أفراد المجتمع في الإبلاغ عن الجريمة و تقديم أهم المعلومات للجهات المختصة حول الحادث، هذا ما نستنتج من خلاله أن المواطنين يحرصون على احترام مبادئ المجتمع الإسلامي المحافظ من خلال مواجهة هذه الآفات الخطيرة التي نهانا ديننا الحنيف عن فعلها.

8- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الفاعلين للعينة المدروسة:

الجدول رقم (09): يمثل الفاعلين في محتوى المادة الإعلامية:

الفئات الفرعية	التكرار	النسبة المئوية%
الجناة	23	%21.49
ضحايا الجريمة و أقاربهم	20	%18.69
المواطنين	12	%11.21
قوات الأمن	22	%20.56
جهات قضائية	10	%09.34
رجال الحماية المدنية والمصالح الطبية	18	%16.82
أخرى	02	%01.86
المجموع	107	%100

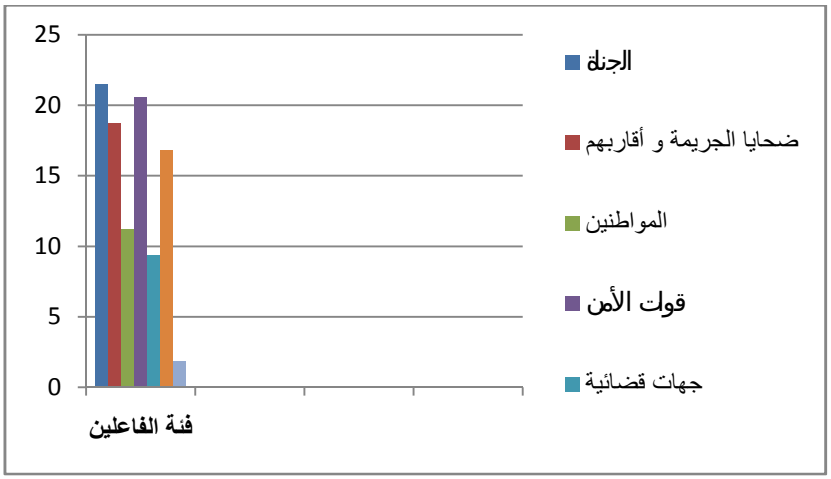

مخطط بياني يوضح فئة الفاعلين في محتوى المادة الإعلامية.

التحليل الكمي:

يتضح من خلال الجدول أعلاها الممثل في فئة الفاعلين أن فئة الجناة تصدرت النسب والتي بلغت 21.49% تليها فئة قوات الأمن بنسبة 20.56% ثم ضحايا الجريمة وأقاربهم بنسبة 18.69%، في حين جاءت بعدها فئة الحماية المدنية والمصالح الطبية بنسبة 16.82%، فيما جاءت فئة المواطنين وجهات قضائية بنسب متقاربة وأخيرا وبدرجة أقل فئة أخرى.

التحليل الكيفي:

من خلال التحليل السابق يمكن القول أن جريدة النهار اليومي أبرزت في مواضيعها فئة الجناة والضحايا والجهات القضائية أكثر من غيرها من الفئات الفاعلة وهذا نظرا لأنها أكثر الشخصيات بروزا في حوادث جريمة القتل، حيث كانت النسبة بينها متقاربة وكبيرة وهو ما أبرزه التحليل الكمي السابق، وقد عمدت الصحيفة إلى التركيز أكثر على عنصري " المعتدي والضحية" باعتبارهما أهم ركنين و شرط أساسي لحدوث الفعل الإجرامي، فالجريمة سلوك إنساني و لهذا كان لزاما على النهار الإشارة إليهما في كل مرة.

كما اهتمت الجريدة على عنصر " الجهات الأمنية" باعتباره جهاز مخول له التدخل في مثل هذه الأحداث والقضايا لفك لغز الجريمة ومعاقبة المجرم، وهذا من منطلق البعد التكراري أثناء التحليل.[1]

[1] مقابلة مع الصحفي "محمد نجيب هنان"صحفي بقناة النهار، العاصمة، يوم 30 أفريل2017 على الساعة 11:00 صباحا.

9- التحليل الكمي والكيفي لفئة اتجاه المادة الإعلامية للعينة المدروسة:

الجدول رقم (10): يمثل مصادر المعلومات التي اعتمدتها جريدة النهار اليومي أثناء معالجتها موضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري.

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
وسائل الإعلام	02	%06.66
مصادر مطلعة وموثقة	08	%26.66
المصالح القضائية	06	%20.00
مصالح الأمن	04	%13.33
المواطنين وشهود عيان	05	%16.66
أهل الضحايا وأصدقاء الضحية	04	%13.33
أخرى	01	%03.33
المجموع	30	%100

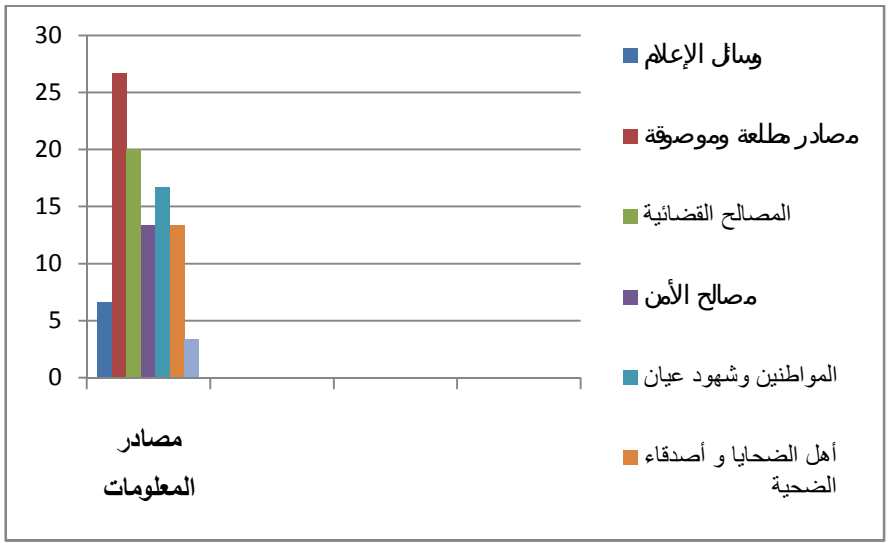

مخطط بياني يوضح مصادر المعلومات المعتمدة من طرف جريدة النهار اليومي.

التحليل الكمي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح مصادر المعلومات المعتمدة من طرف جريدة النهار اليومي، أثناء معالجتها موضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري، أن فئة مصادر مطلعة وموثقة تصدرت أعلى النسب بلغت 26.66%، ثم تليها المصالح القضائية بنسبة 16.66%، في حين جاءت فئة مصدر أهل الضحايا و أصدقاء الضحية، ومصالح الأمن، ووسائل الإعلام بنسب متفاوتة وبدرجة أقل، وأخيرا أخرى.

التحليل الكيفي:

ومنه نستنتج أن اعتماد جريدة النهار اليومي على مصدر معلوماتها حول موضوع جريمة القتل عن طريق مصادر مطلعة وموثقة، وهذا يعود إلى حرية الصحيفة وسرية مصادرها للمعلومات من جهة، وحساسية الموضوع من جهة أخرى.

واعتمادها على مصادر قضائية بعد المصادر المطلعة والموثقة دلالة على اعتمادها على المصادر الرسمية أو متابعة الحدث لهذه القضايا في المحاكم وتتبع كل جديد عن هذه القضايا في المحاكم.[1]

[1] مقابلة مع "محمد نجيب هنان" مرجع سابق.

10- التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة اتجاه المادة الإعلامية:

الجدول رقم (11): يوضح اتجاه المادة الإعلامية:

عناصر الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
اتجاه إيجابي	03	%10.00
اتجاه سلبي	19	%63.33
اتجاه محايد	07	%23.33
اتجاه غير واضح	01	%03.33
المجموع	30	%100

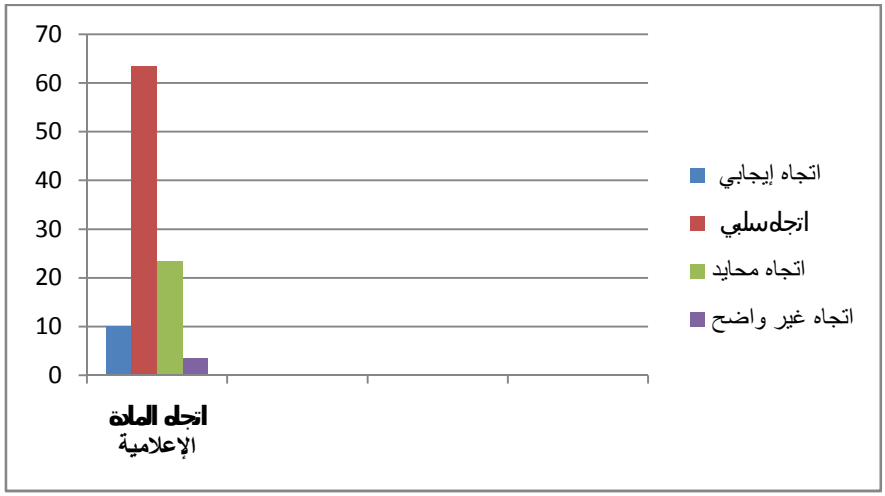

مخطط بياني يوضح اتجاه المادة الإعلامية .

التحليل الكمي:

يتضح من خلال الجدول أعلاه الممثل في اتجاه المادة الإعلامية لجريدة النهار اليومي، من حيث تناولها لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري، أن موقف الجريدة جاء سلبي بنسبة

63.33%، ثم يليه الموقف المحايد بنسة قدرت ب 23.33%، ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة 10.00%، وبدرجة أقل اتجاه غير واضح 03.33%.

التحليل الكيفي:

ومنه نستنتج أن سبب ارتفاع الموقف السلبي لجريدة النهار اليومي اتجاه موضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري، إلى كون أغلب المواضيع المتناولة سطحية ومجرد نقل وسرد للوقائع دون اتخاذ موقف إزاءها، سواء عن طريق تقديم حلول أو توصيات لمحاولة التخلص من الظاهرة الخطيرة التي تتزايد في الآونة الأخيرة في الجزائر.

نتائج عامة:

بعد الدراسة التي قمنا بها فيما يخص المعالجة الإعلامية لجريمة القتل في المجتمع الجزائري في جريدة النهار اليومي، من خلال تحليل مضمون أعداد معينة من الصحيفة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وبالانطلاق أساسا من السؤال التالي: كيف عالجت جريدة النهار اليومي موضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري شكلا و مضمونا في الفترة الممتدة من 01 ديسمبر 2016 إلى 28 فيفري2017؟ أظهرت نتائج تحليل المضمون الذي قمنا به النتائج التالية:

1 – أظهرت مؤشرات الدراسة الميدانية قلة إهتمام جريدة النهار اليومي لموضوع جريمة القتل في المجتمع الجزائري، حيث منحت الموضوع مساحة ضئيلة بنسبة بلغت 2.26% مقارنة بالمواضيع الأخرى وأبرزها السياسية والرياضية، رغم أن جريمة القتل انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة بالجزائر وأخذت أبعادا خطيرة فلبد للإعلام أن يكون بمثابة المصلح في المجتمع لقوة تأثيره وعلاقته الوطيدة بالأفراد.

2– عدم تخصيصها الصفحات ذات الأهمية الصفحة الأولى والثالثة حيث بلغت نسبة الصفحة الأولى 16.66% فقط، بينما باقي الصفحات الأخرى كانت بنسبة عالية قدرت ب 54.05%، كون الصفحة الأولى والثالثة أهم المواقع التي تجذب القراء ونجد فيها المواضيع المهمة، لأن الصفحة تلعب دورا كبير في تحديد أهمية الموضوع.

3– أغلب المواضيع المتعلقة بجريمة القتل جاءت في أعلى اليمين من الصفحة بنسبة قدرت 33.33%.

4– جريدة النهار اليومي من خلال العناصر التيبوغرافية لم تذكر العنوان الأساسي المانشيت إلا 5 مرات بنسبة بلغت 07.96% فقط، ولم تستعمل الألوان والصور التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على القراء، حيث بلغت نسبة استعمال الألوان 25.00%’ ونسبة استعمال الصور 18.75%، هذا مايدل على قلة اهتمام الجريدة بموضوع القتل.

لأن الألوان تجذب عين القارئ، بدون نسيان دور الصورة الفعال في أهمية الموضوع كما قيل "الصورة أصدق تعبير من ألف كلمة".

5- بالرغم من أن جريدة النهار اليومي لم تولي أهمية بالغة لموضوع جريمة القتل إلا أنها حاولت إبراز الموضوع ولو نسبيا، ومنه نستنتج أنه كان يمكن إثبات أن جريدة النهار اليومي رغم عدم إبرازها للموضوع بشكل لافت وكبير، إلا أنها تركز على أخبار الجريمة بأنواعها بما فيها جريمة القتل، فلو كان الوقت يكفي والإمكانيات تسمح بإجراء دراسة مقارنة لنفس الموضوع بجرائد وطنية أخرى لأثبتت أنها تولي أهمية لهذا الموضوع أكثر من الصحف الأخرى.

6- عدم التنوع في إستخدام الأنواع الصحفية خلال الفترة المدروسة، حيث تبين على أن الجريدة اعتمدت عل الخبر بنسبة 76.66%، يليه التقرير 16.33%، في جل المواضيع وإهمال الأنواع الصحفية الأخرى، التي كانت ستفيد كثيرا الموضوع نظرا لحساسيته وسط المجتمع الإسلامي، لكن جريدة النهار اليومي اعتمدت في طريقة معالجتها للموضوع على نقل الأحداث دون تفسير أو تحليل.

7- يمكن الإشارة أنه كان من الممكن تفسير وإجراء مقابلات مع أخصائيين نفسانيين ومحاميين من أجل الوقوف على مدى أهمية محاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وإبراز دور الإعلام الذي يحارب هذه الآفات.

8- جريدة النهار اليومي بالغت نوعا ما في وصف مشاهد جريمة القتل، وتظهر هذه المبالغة في نقلها لمختلف التفاصيل المتعلقة بجرائم القتل والتي من بينها (سلاح أبيض، قتله على طريقة أفلام الأكشن، إغراقه في بركة من الدماء...الخ)، من خلال ما أظهرته نتائج تحليل مضمون الجريدة في الفترة المدروسة.

9- استنتجنا أن أغلب أسباب جريمة القتل في المجتمع الجزائري تعود إلى الخلافات والمناوشات، حيث قدرت نسبتها 37.00%.

10- سرية الصحيفة في اعتمادها على مصادر المعلومات حيث اعتمدت على مصادر مطلعة وموثوقة بنسبة كبيرة بلغت 26.66%.

11- جريدة النهار اليومي خلال نتائج الفترة المدروسة أظهرت أن موقفها كان سلبي في معالجتها لموضوع جريمة القتل في الجزائر بنسبة قدرت ب 63.33%، نظرا لاستعمالها الألفاظ والأساليب السلبية أثناء المعالجة الإعلامية، دون الحديث أو محاولة إيجاد حلول لها وتقديم نصائح للمواطنين.

12- وفي الأخير يمكن القول أن معالجة جريدة النهار اليومي لموضوع جريمة القتل من حيث الشكل والمضمون، لا تعطي أهمية كبيرة للموضوع ولا تحاول إيجاد حلول لهذه الآفة الخطيرة، بقدر ماهي تعتمد على نقل الحدث فقط، من خلال ما لحظناه في أسلوب وطريقة معالجتها لموضوع الدراسة خلال الفترة المدروسة.

خاتـــــــمة

خاتمة:

تعد جريمة القتل من أبشع الآفات الاجتماعية الخطيرة التي تهتك بالمجتمع، فهي نتيجة تداخل عدة عوامل وأسباب منها ماهو متعلق بالأفراد بحد ذاتهم ومنها ماهو متعلق بالمحيط الذي يعيشون فيه، وقد شملت دراستنا هذه معالجة الصحافة المكتوبة لموضوع جريمة القتل، ومدى الاهتمام الذي توليه للموضوع بما أن وسائل الإعلام خصوصا الصحافة المكتوبة لها دور بارز وفعال في المجتمع وهذا نتيجة تأثيرها الكبير على نفسية وسلوك الأفراد، فهي سلاح ذو حدين، وقد خلصت دراستنا إلى تحقق بعض الأهداف التي من بينها تعرفنا على دور الإعلام في معالجة جريمة القتل في المجتمع الجزائري، وتعرفنا على أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى حدوث جريمة القتل، ومن بين الأهداف التي توصلنا إليها في الجزء التطبيقي قلة الإهتمام الذي توليه جريدة النهار اليومي لموضوع القتل في المجتمع الجزائري، كما استنتجنا من دراستنا هذه أن طريقة المعالجة الإعلامية من خلال جريدة النهار اليومي هي طريقة سلبية هذا ما يتجلى من خلال المعالجة السطحية للمواضيع والنقل والمبالغة في التعبير عن الأحداث وإيصالها للأفراد.

كما توصلنا إلى أن الصحافة المكتوبة بهذا الشكل تساعد على الترويج للجريمة، فمعظم المقالات التي تنشرها الصحيفة تكشف عن ارتفاع نسبة تكرار ألفاظ جريمة القتل والوسائل المستخدمة فيها، والطرق التي ارتكبت من خلالها، كل هذه المتغيرات قد يكون لها دور في إعطاء القارئ فكرة عن كل جريمة وكيفية ارتكابها، مما يجعل من ذلك إمكانية تقليد هذه الجرائم.

هذا ما يتوجب من المؤسسات الإعلامية في البلاد أن تعيد النظر في طريقة نقل المعلومات ومعالجتها خصوصا المواضيع الحساسة مثل "جريمة القتل"، بإعتبار وسائل الإعلام كما سلف الذكر هي المصدر الفعال الذي يحرك عقول أفراد المجتمع، وكونها مؤسسة تنشيئية لها القدرة في التأثير في التوجه السلوكي للأفراد.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

القواميس والموسوعات:

1. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب المصري، مصر، 1995.

الكتب:

2. إبراهيم أكرم نشأت، **علم النفس الجنائي**، مطبعة النيزك، القاهرة، ط2، 1998.
3. إبراهيم عبد الله المسلمي، **مدخل إلى الصحافة**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
4. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن . عمان . 2008.
5. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع الجريمة، دائر وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
6. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
7. أحمد حمدي، الثورة الجزائرية، دراسة في الإعلام الثوري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990.
8. أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
9. بلعليات إبراهيم، أركان الجريمة وطرق إثباتها في قانون العقوبات الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.
10. جمال شحاتة حبيب، قضايا منهجية في البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2013.
11. جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار الكتاب الحديث، الجزائر، سنة 2014.

12. الجنحي علي بن فايز، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث العلمية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

13. حسن إبراهيم مكي، مدخل إلى علم الاتصال، منشورات ذات السلاسل، الكويت، سنة 1995.

14. خالد بن سعود البشر، أفلام العنف و الإباحة وعلاقتها بالجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض،2005.

15. خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد، فن وعلم، دار المعارف، ط2، مصر.

16. ربحي مصطفى عليان،عثمان محمد عنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي(النظرية والتطبيق)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.

17. رشدى أحمد طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2000.

18. زهير أحدادن، الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال (عالم الاتصال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

19. زهير أحدادن، مدخل لعلوم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

20. سامية حسن الساعاتي، علم الاجتماع الجنائي، دار الفكر العربي، مصر، سنة 2005.

21. سيف الإسلام الزبير، الإعلام والتنمية في الوطن العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

22. سيف الإسلام الزبير، تاريخ الصحافة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الجزائر، 1982.

23. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي و استخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

24. عبد الحليم فتح الباب وإبراهيم حفظ الله، وسائل التعليم والإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1985.

25. عبد الرحمن عواطف، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962) المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985.

26. عبد الله معاوية، الدافع إلى إرتكاب جريمة القتل في الوطن العربي، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.

27. عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب،جامعة الكويت، الكويت، ط2، 1984.

28. فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس و مبادئ البحث العلمي ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

29. فتحي حسين أحمد عامر،أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

30. فوضيل دليو، الإتصال مفاهيمه نظرياته ووسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

31. محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.

32. محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

33. محمد عبد الحميد، تحليل محتوى في بحوث الإعلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009.

34. محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2009.

35. محمد علم الدين، أساسيات الصحافة في القرن 21، مصر، سنة 2009.

36. محمد محمود نجاتي وآخرون، ملامح جريمة القتل، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 1970.

37. محمد منير حجاب، وسائل الإتصال نشأتها وتطورها، دار الفجر، القاهرة، 2003.

38. مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للطبع والنشر، عمان، 2000.

39. منال محمد عباس، الانحراف والجريمة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، طبع نشر وتوزيع، مصر، 2011.

40. يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم للدراسات والنشر، الجزائر، 2007.

المذكرات:

1. قده حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، جامعة باي مختار- عنابة، 2011/2010.

2. بن يحي سهام، الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر، جامعة منتوري- قسنطينة، 2004-2005.

3. عايش حليمة، الجريمة في الصحافة الجزائرية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2009.

الجرائد والمجلات:

1. عزي عبد الرحمن، الصحافة العربية، قراءة تقييميه في ثالوث وليام روف المجلة الجزائرية للإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية جامعة الجزائر، 1992-1993.

2. عبد المحسن بن السعد الداود، أساليب المؤسسات الإعلامية العربية في الوقاية من الجريمة "الندوة العلمية " تكوين رأي عام واق من الجريمة، الرياض، 2001.

3. زهير عبد اللطيف عابد، واقع الإعلان في الصحف الفلسطينية، دراسة تحليل مضمون، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة الأقصى، 2013.

4. الجريدة الرسمية، قانون الإعلام الجزائري، سنة 1990.

5. قانون العقوبات، 2015.

مقابلات:

1. مقابلة مع الصحفي "محمد نجيب هنان" صحفي بقناة النهار، العاصمة، يوم 30 أفريل2017 على الساعة 11:00 صباحا.

المواقع الإلكترونية:

1 http /www.ennaharonline.com 10-04-2017. h14:00

الملاحـــــــق

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة علوم الإعلام والاتصال

إستمارة تحليل المضمون

عنوان الموضوع:

المعالجة الإعلامية لجريمة القتل في المجتمع الجزائري

(دراسة تحليلية وصفية لجريدة النهار اليومي من 01 ديسمبر 2016 إلى 28 فيفري 2017)

التخصص: وسائل الإعلام والتنمية المستدامة.

يطيب لنا أن نتقدم إلى حضرتكم برجاء الإطلاع على الوثيقة التي بين أيديكم والمتمثلة في إستمارة تحليل المضمون الخاصة بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص وسائل الإعلام والتنمية المستدامة، تحت العنوان المشار إليه أعلاه وذلك بغرض تحكيمها وتقديم الملاحظات القيمة حولها إن كان من حيث المبنى والصياغة اللغوية للفئات و مؤشراتها، أو من حيث مدى توافق هذه الفئات والمؤشرات مع موضوع و أهداف الدراسة .

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

إعداد الطالبين:

بوريا حيبلال

بوطالبي كريم

إشراف الأستاذ:

أ: عبد الرزاق بوترعة

السنة الجامعية: 2016 - 2017

إستمارة تحليل المضمون

خاصة بالوثائق محل الدراسة:

تاريخ الصدور [1] العدد [2]

أولا: الفئات المتعلقة بالشكل و عناصرها:

(3) فئة المساحة:

[4] [5]

(6) فئة موقع النص:

[7] [8] [9] [10]

(11) فئة موقع النص داخل االصفحة:

[12] [13] [14] [15]

(16) فئة الأنواع الصحفية:

[17] [18] [19] [20]

(21) فئة العناصر التيبوغرافية:

[22] [23] [24] [25] [26] [27] [28] [29] [30] [31]

ثانيا: الفئات المتعلقة بالمضمون:

أولا: فئة الموضوع:

32 فئة الأسباب الحقيقية لجريمة القتل:

33 34 35 36 37

38 فئة وصف حالات مشاهد جريمة القتل:

39 40 41 42 43

44 فئة الوسائل المستخدمة في جريمة القتل :

45 46 47 48

49 فئة دور السلطات الأمنية:

50 51 52 53

54 فئة دور الجهات القضائية:

55 56 57 58

59 فئة رد فعل المواطنين:

60 61 62 63 64 65

66 فئة الفاعلين:

67 68 69 70 71 72 73

74 فئة مصدر المعلومات:

75 76 77 78 79 80 81

82 فئة اتجاه المادة الإعلامية:

83	84	85	86

الملاحظات:

.....

.....

دليل الإستمارة:

أولا: الفئات المتعلقة بالشكل:

1/ فئة الدائرة رقم (3) :تمثل المساحة:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (4) يمثل مساحة النص بالسنتيمتر المربع
- ✓ . مؤشر المربع رقم (5) يمثل مساحة الصورة بالسنتيمتر المربع

2/ فئة الدائرة رقم (6) : تمثل موقع النص:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (7) يمثل الصفحة الأولى
- ✓ . مؤشر المربع رقم (8) يمثل ص 2 إلى ص 5
- ✓ مؤشر المربع رقم (9) يمثل باقي الصفحات
- ✓ مؤشر المربع رقم (10) يمثل الصفحة الأخيرة

3/ فئة الدائرة رقم (11) تمثل موقع النص داخل الصفحة:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (12) يمثل أعلى اليمين
- ✓ . مؤشر المربع رقم (13) يمثل أسفل اليمين
- ✓ . مؤشر المربع رقم (14) يمثل أعلى اليسار

- ✓ . مؤشر المربع رقم (15) يمثل أسفل اليسار

4/ فئة الدائرة رقم (16) تمثل الأنواع الصحفية :

- ✓ . مؤشر المربع رقم (17) يمثل خبر صحفي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (18) يمثل تقرير صحفي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (19) يمثل تحقيق صحفي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (20) يمثل أخرى

5/ فئة الدائرة رقم (21) تمثل العناصر التيبوغرافية:

عناوين:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (22) يمثل المانشيت
- ✓ . مؤشر المربع رقم (23) يمثل العنوان الرئيسي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (24) يمثل العنوان التمهيدي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (25) يمثل العنوان الفرعي

الصورة:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (26) يمثل نص بصورة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (27) يمثل نص بصورتين
- ✓ . مؤشر المربع رقم (28) يمثل نص بأكثر من صورتين
- ✓ . مؤشر المربع رقم (29) يمثل نص بدون صورة

الألوان:

- ✓ . مؤشر المثلث رقم (30) يمثل صورة ملونة
- ✓ . مؤشر المثلث رقم (31) يمثل صورة غير ملونة

6/ فئة الدائرة رقم (32) تمثل الأسباب الحقيقية لجريمة القتل:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (33) يمثل الخلافات والمناوشات
- ✓ . مؤشر المربع رقم (34) يمثل السرقة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (35) يمثل العامل النفسي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (36) يمثل المستوى المعيشي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (37) يمثل ظروف مجهولة

7/ فئة الدائرة رقم (38) تمثل وصف حالات مشاهد الجريمة:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (39) يمثل إغراقه في بركة من الدماء
- ✓ . مؤشر المربع رقم (40) يمثل مشهد عدة طعنات بألة حادة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (41) يمثل مشهد جريمة مهول
- ✓ . مؤشر المربع رقم (42) يمثل قتله على طريقة أفلام الأكشن
- ✓ – مؤشر المربع رقم (43) يمثل أخرى

8/ فئة الدائرة رقم (44) تمثل الوسائل المستخدمة في جريمة القتل:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (45) يمثل سلاح أبيض
- ✓ . مؤشر المربع رقم (46) يمثل الإنتحار
- ✓ . مؤشر المربع رقم (47) يمثل سلاح ناري
- ✓ – مؤشر المربع رقم (48) يمثل أخرى

9/ فئة الدائرة رقم (49) تمثل دور السلطات الأمنية:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (50) يمثل فتح تحقيق أمني
- ✓ . مؤشر المربع رقم (51) يمثل توقيف الجناة و تقديمهم للقضاء

- ✓ . مؤشر المربع رقم (52) يمثل حملة بحث وتحري عن الجناة في محيط الجريمة
- ✓ – مؤشر المربع رقم(53) يمثل أخرى

10/ فئة الدائرة رقم (54) تمثل دور الجهات القضائية:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (55) يمثل الأمر بفتح تحقيق قضائي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (56) يمثل إستجواب المتهمين
- ✓ . مؤشر المربع رقم (57) يمثل الإطلاع على حيثيات الجريمة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (58) يمثل إصدار العقوبات اللازمة

11/ فئة الدائرة رقم (59) تمثل رد فعل المواطنين:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (60) يمثل الإبلاغ عن الجناة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (61) يمثل الإتصال بالإسعاف
- ✓ . مؤشر المربع رقم (62) يمثل تقديم يد المساعدة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (63) يمثل المساهمة في القبض على الجناة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (64) يمثل تقديم معلومات عن الحادث
- ✓ مؤشر المربع رقم (65) يمثل أخرى

12/ فئة الدائرة رقم (66) تمثل فئة الفاعلين:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (67) يمثل الجناة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (68) يمثل ضحايا الجريمة و أقاربهم
- ✓ . مؤشر المربع رقم (69) يمثل المواطنين
- ✓ . مؤشر المربع رقم (70) يمثل قوات الأمن
- ✓ . مؤشر المربع رقم (71) يمثل جهات قضائية
- ✓ . مؤشر المربع رقم (72) يمثل رجال الحماية المدنية والمصالح

الطبية

- ✓ . مؤشر المربع رقم (73) يمثل أخرى .

13/ فئة الدائرة رقم (74) تمثل فئة مصدر المعلومات:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (75) يمثل وسائل الإعلام
- ✓ – مؤشر المربع رقم(76) يمثل مصادر مطلعة وموثوقة
- ✓ . مؤشر المربع رقم (77) يمثل المصالح القضائية
- ✓ . مؤشر المربع رقم (78) يمثل مصالح الأمن
- ✓ . مؤشر المربع رقم (79) يمثل المواطنين و شهود عيان
- ✓ . مؤشر المربع رقم (80) يمثل أهل الضحايا و أصدقاء الضحية
- ✓ – مؤشر المربع رقم (81) يمثل أخرى

14/ فئة الدائرة رقم (82) تمثل اتجاه المادة الإعلامية:

- ✓ . مؤشر المربع رقم (83) يمثل اتجاه إيجابي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (84) يمثل اتجاه سلبي
- ✓ . مؤشر المربع رقم (85) يمثل اتجاه محايد
- ✓ . مؤشر المربع رقم (86) يمثل اتجاه غير واضح

الملاحظات:

……

……

……

……

دليل التعريفات الإجرائية لفئات المضمون:

1/ فئة الأسباب الحقيقية لجريمة القتل:

يقصد بها دوافع ارتكاب جريمة القتل وإزهاق روح الغير وإلحاق الضرر به وهذا راجع لعدة عوامل كالسرقة والظروف الإجتماعية القاهرة وغيرها تجعل من هذا الشخص يقوم بهذا الفعل والعمل الشنيع .

2/ فئة وصف حالات مشهد الجريمة:

يقصد بهذه الفئة المشاهد التي تطلق على حالات الضحايا نتيجة قتلهم والتنكيل بجثثهم، وتعدد وصف المشاهد بعدة عبارات وجمل، و وصف حالة محيط الجريمة وبعض الأدوات المستعملة فيها.

3/ فئة الوسائل المستخدمة في جريمة القتل:

تشير هذه الفئة إلى الطرق والآليات التي يقوم بها الجاني لارتكاب فعلته للتخلص من الضحية والتي من بينها السلاح الأبيض (سكين، خنجر...) والسلاح الناري وقتل النفس حرقا وبحبل المشنقة وغيرها.

4/ فئة دور السلطات الأمنية:

ويعنى بهذه الفئة دور مصالح الأمن في التخلص من الجريمة والحد منها، وإلقاء القبض عل الجناة وتقديمهم للمصالح القضائية، وفتح التحقيقات المعمقة للوصول لملابسات الحادث.

5/ فئة دور السلطات القضائية:

ونقصد بها دور المحاكم والجهات المعنية في تقديم الجناة واستجوابهم بكل شفافية وعدالة، وتنفيذ الأحكام القضائية اللازمة ليكون عبرة لمن يعتبر.

6/ فئة رد فعل المواطنين: وهنا يظهر رد فعل المواطنين من خلال دوره الفعال داخل المجتمع عن طريق التبليغ عن الجريمة، وتقديم يد المساعدة كإنقاذ الضحايا ومساعدتهم وإخطار الجهات الأمنية بذلك.

قائمة الأساتذة المحكمين:

بوترعة عبد الرزاق	أستاذ بجامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة
بويحي نصر الدين	أستاذ بجامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة
دحماني سمير	أستاذ بجامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة
كيحول طالب	أستاذ بجامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة
جودي مسعودة	أستاذة بجامعة الجيلالي بونعامة– خميس مليانة